

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



## محاضرات في الاقتصاد الكلي 2

لطلبة السنة الثانية: تسيير-مالية ومحاسبة

من إعداد الأستاذة:  
أمال بن ناصر

السنة الجامعية 2020-2021

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن المدفوع من إعداد هذه المطبوعة هو العمل على تبسيط ، و تسهيل المفاهيم المتعلقة بمقياس الاقتصاد الكلي 2 ، من خلال محاولة الإلمام قدر الإمكان بمحتويات البرنامج المسطر ، و أرجوا أن نكون قد وفقنا ولو بالحد القليل في تحقيق الفائدة لطلبتنا .

### محاور البرنامج

المحور	العنوان
المحور الأول	دوال الاستهلاك الحديثة
المحور الثاني	نظريات الطلب على النقود
المحور الثالث	التوازن الاقتصادي العام (نموذج IS-LM)
المحور الرابع	نماذج النمو الاقتصادي
المحور الخامس	الدورات الاقتصادية

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	أنواع النمو الاقتصادي	01
71	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	02
99	تقسيم القطاعات في نموذج رومر لسنة (1990)	03
108	تطور نظريات النمو	04
114	أهم نظريات الدورة الاقتصادية	05

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نظرية الدخل المطلق	18
02	نظرية دورة الحياة	23
03	منحنى IS	45
04	الطلب على النقود بدافع المعاملات	47
05	الطلب على النقود بدافع الاحتياط	48
06	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	49
07	تأثير سعر الفائدة على طلب النقود بدافع المعاملات والاحتياط	49
08	الطلب على النقود بدافع المضاربة	50
09	الطلب على النقود	51
10	عرض النقود	52
11	تحديد سعر الفائدة التوازني	53
12	منحنى LM بيانيا	53
13	توازن الاقتصاد الكلي الداخلي IS/LM	55
14	مرونة منحنى LM	56
15	أثر السياسة النقدية التوسعية	57
16	أثر السياسة النقدية الانكماشية	58
17	أثر السياسة المالية التوسعية	59
18	أثر السياسة المالية الانكماشية	60
19	دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير أسعار الفائدة	61
20	دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير المستوى التوازني للدخل	62
21	التوازن في نموذج IS-LM-BP	65

74	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	22
78	مراحل النمو حسب Rostow	23
86	تحليل سلوك الاعوان الاقتصاديين في نموذج كالدور	24
87	نموذج "كالدور" في حالة زيادة عدد السكان	25
91	توازن منحنى سولو	26
94	العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي	27
105	شكل توضيحي لنموذج AK	28
115	مراحل الدورة الاقتصادية	29

# الفهرس



## الفهرس

الصفحة	المكونات
02	تمهيد
03	قائمة الجداول
05	قائمة الأشكال
08	الفهرس
16	المحور الأول: دوال الاستهلاك الحديثة
18	I- نظرية الدخل المطلق " Smithies Arthur "
19	II- نظرية الدخل النسبي "Duesenberry James"
20	III- نظرية الدخل الدائم "Freidman "
22	IV- نظرية دورة الحياة "Modigliani.F"
25	المحور الثاني: نظريات الطلب على النقود .
26	I - النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية )
26	I - 1- عرض النظرية
27	I-1-1- فرضيات النظرية الكلاسيكية
29	I-1-2- الصيغ المختلفة للنظرية النقدية
29	1- معادلة التبادل(صيغة فيشر)
30	ا- نقد نظرية معادلة المبادلة
30	2- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)
31	3- مقارنة بين النظريتين
32	II - النظرية الكينزية (نظرية التفضيل النقدي)
32	II-1- مبادئ التحليل الكينزي
33	II-2- عرض الافكار الجوهرية التي جاءت بها النظرية
33	II-2-1- الطلب على النقود (تفضيل السيولة)
33	II-2-2- نظرية سعر الفائدة.
33	II-2-3- الطلب الكلي الفعال

34	II-4-2-النظرية العامة للتوظيف
34	II-5-2-عرض النقود.
35	II-3-مصيدة السيولة و كيفية الخروج منها
35	II-4- نقد النظرية الكينزية
36	III - النظرية النقدية الحديثة
36	III-1- فرضيات النظرية
37	III-2-العوامل المحددة للطلب على النقود
38	III-3-العوائد المتوقعة على أشكال الثروة
38	III-3-1-العائد على النقود
38	III-3-2-العائد على الأسهم والسندات
39	III-3-3-العائد على الأصول والعقارات
39	III-4-3-العائد على رأس المال البشري
39	III-4- دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة
40	III-5-العرض النقدي لدى فريدمان
41	المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام (نموذج IS-LM)
42	I - فرضيات النموذج
42	II - التوازن في سوق السلع والخدمات
43	II-1-اشتقاق منحنى IS جبريا
43	II-1-1- اشتقاق منحنى IS في اقتصاد مكون من قطاعين
44	II-2-1- اشتقاق منحنى IS في اقتصاد مكون من اربع قطاعات(اقتصاد مفتوح)
45	II-2-منحنى IS بيانيا
45	II-3-انتقالات منحنى IS
46	II-3-1-انتقالات منحنى IS بشكل موازي
46	II-3-2-انتقالات منحنى IS بشكل غير موازي
46	III- التوازن في سوق النقد
47	III-1- دوافع الطلب على النقود
47	III-1-1- دافع المعاملات
48	III-2-1- دافع الاحتياط

49	III-1-3- دافع المضاربة
51	III-2- عرض النقود
52	III-3- تحديد سعر الفائدة التوازني
53	III-4- منحني LM بيانيا
54	III-5- انتقالات منحني LM
54	III-1-5- انتقالات منحني LM بشكل موازي
54	III-2-5- انتقالات منحني LM بشكل غير موازي
54	IV- التوازن بين سوقي السلع و الخدمات و سوق النقد (توازن الاقتصاد الكلي الداخلي IS/LM)
55	V- أثر السياسة المالية والنقدية
55	V-1- مرونة المنحنيين IS /LM
55	V-1-1- مرونة منحني IS
55	V-2-1- مرونة منحني LM
56	V-2- أثر السياسة النقدية
56	V-1-2- أثر السياسة النقدية التوسعية
57	V-2-2- أثر السياسة النقدية الانكماشية
58	V-3- أثر السياسة المالية
58	V-1-3- أثر السياسة المالية التوسعية
59	V-2-3- أثر السياسة المالية الانكماشية
60	V-4- دمج السياسة النقدية و المالية
61	V-1-4- دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير أسعار الفائدة
61	V-2-4- دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير المستوى التوازني للدخل
62	V-5- مدى فعالية السياستين النقدية و المالية في ظل نموذج (IS-LM)
63	VI- نموذج IS-LM-BP
63	VI-1- تعريف منحني ميزان المدفوعات (BP)
64	VI-2- رصيد ميزان المدفوعات BP
64	VI-1-2- رصيد حساب العمليات الجارية (BTC)

64	VI-2-2-رصيد حساب العمليات الرأسمالية (K)
64	VI-3-التوازن في نموذج IS-LM-BP
65	VI-1-3-انتقالات منحنى BP
66	المحور الرابع: نماذج النمو الاقتصادي
67	I-مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية
67	I-1- مفهوم النمو الاقتصادي
67	I-1-1- تعريف النمو الاقتصادي
69	I-2-1- خصائص النمو الاقتصادي
69	I-3-1- أنواع النمو الاقتصادي
70	I-2- مفهوم التنمية الاقتصادية
72	II- نماذج النمو الاقتصادي
72	II-1- النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
72	II-1-1- نظرية آدم سميث (Adam Smith)
73	1- القانون الطبيعي
73	2- تقسيم العمل
73	3- تراكم رأس المال
73	4- دوافع الرأسماليين على الاستثمار
74	5- عناصر النمو
74	6- عملية النمو
74	II-2-1- "نظرية David Ricardo"

75	Robert Malthus-3-1-II نظرية
76	4-1-II نظرية كارل ماكس
76	2-II-النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
76	Joseph Schumpeter 1-2-II نظرية
78	W.W.Rostow 2-2-II نظرية مراحل النمو
79	1- مرحلة المجتمع التقليدي.
79	2- مرحلة التهيؤ للانطلاق
79	3- مرحلة الانطلاق.
80	4- مرحلة النضج
81	5- مرحلة الاستهلاك الوفير
82	3-2-II-نموذج هارود و دومار
82	1-نموذج هارود
82	ا- معدل النمو الفعلي $g$
82	ب- معدل النمو المضمن الضروري
83	ج- معدل النمو الطبيعي
83	2- نموذج دومار
84	4-2-II-نظرية التحولات الهيكلية لأرثر لويس
85	5-2-II-نموذج كالدور
85	1- عرض النموذج (تحليل سلوك الاعوان الاقتصاديين)
86	2-نموذج "كالدور" في حالة زيادة عدد السكان
87	6-2-II-نموذج سولو-صوان

88	1- فرضيات النموذج
89	2-النموذج القاعدي
89	ا- عرض السلع و الخدمات
90	ب- الطلب على السلع و الخدمات
91	3-إدخال التقدم التقني في نموذج سولو
93	III-3-النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي ( نظريات النمو الداخلي).
94	III-3-1-نموذجي "بول رومر"
94	1-النموذج الأول لرومر ROMER "تراكم رأس المال المادي" (1986)
97	2- النموذج الثاني لرومر ROMER "تراكم رأس المال التكنولوجي" (1990)
100	III-3-2-نموذج R.LUCAS "تراكم رأس المال البشري" (1988)
101	1-اثر تراكم رأس المال البشري على النمو
102	III-3-3-نموذج R.J. Barro "تراكم رأس المال العام" (1990)
103	III-3-4-نموذج Rebelo 1991(AK)
106	III-3-5- تقييم نظريات النمو الداخلي
109	المحور الخامس:الدورات الاقتصادية
110	I-مفهوم الدورات الاقتصادية
110	I-1- تعريف الدورات الاقتصادية
112	I-2-خصائص الدورات الاقتصادية
112	I-3-أسباب الدورات الاقتصادية
113	I-4-آلية عمل الدورة الاقتصادية
113	II- نظريات الدورة الاقتصادية
115	III- مراحل الدورة الاقتصادية

116	III-1- مرحلة التوسع أو الانتعاش : Expansion or Recovery
116	III-2- مرحلة الرواج أو القمة: Peak or Boom
116	III-3- مرحلة الأزمة أو الركود(الانكماش): Recession or Crisis
117	III-4- مرحلة الكساد أو القاع : Trough or Depression
117	IV- أنواع الدورات الاقتصادية
117	IV - 1- الدورات القصيرة الأجل (دورة Kitchin)
118	IV - 2- الدورات المتوسطة الأجل (دورات Juglar / دورات الاستثمار)
119	IV - 3- الدورات الطويلة الأجل (دورات كل من Kuznetz و Kondratieff)
119	V- المؤشرات المساعدة على معرفة مرحلة الدورة الاقتصادية
119	V-1- المؤشرات الرئيسية
119	V-2- المؤشرات ثانوية
120	قائمة المراجع

## المحور الأول: دوال الاستهلاك الحديثة



## المحور الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

يعد كينز أول من قام بدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث اثبت وجود علاقة بينهما، اذ توصل الى أن الاستهلاك دالة في الدخل، و تأخذ دالة الاستهلاك الشكل  $C=C_0+c'y$  ، لتتوالى الدراسات و النظريات التي سعت لتفسير ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي، انطلاقا من جملة الانتقادات التي وجهت لدالة الاستهلاك الكينزية، و التي يمكن ان نوجزها في ما يلي:<sup>1</sup>

■ لا تصلح دالة الاستهلاك ذات الشكل  $C=C_0+c'y$  إلا في الفترة القصيرة، حيث يمكن قبول حد أدنى من الاستهلاك  $C_0$  الذي يمكن أن يتم تمويله عن طريق السحب من المدخرات السابقة، أو عن طريق الاقتراض، في حين على المدى الطويل فلا يبقى للاستهلاك المستقل ( $C_0$ ) أي معنى ، لأن المدخرات ستنفذ مع الوقت، و الاقتراض يحتاج الى ضمانات كافية، وبالتالي تأخذ دالة الاستهلاك في المدى الطويل الشكل  $C=c'y$ .

و كذلك تأخذ دالة الادخار في المدى الطويل الشكل  $S=(1-c'y)$  ،حيث ينطلق كل من منحنىي الاستهلاك و الادخار من مركز الإحداثيات.

■ تهمل دالة الاستهلاك الكينزية اثر أسعار السلع والخدمات على الانفاق ، حيث تعتبر حجم الاستهلاك متعلق بمستوى الدخل المتاح فقط.

■ يفترض التحليل الكينزي أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الحقيقة يمكن توزيعه بعدة طرق، كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور، وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ... إلخ، وعليه فقد تم إدخال عدة تحسينات على دالة الاستهلاك السابقة.

رغم أن كينز أول من اثبت وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك كما ذكرنا سابقا، غير ان عدة نظريات لاحقة لنظرية كينز ظهرت لتفسير الاستهلاك في الأجل القصير، والطويل، حيث ارتكزت على تحديد المستوى المقصود من مستويات الدخل: هل هو الدخل المطلق أم الدخل المتاح أم دخل الفترة السابقة أم دخل الشخصي،

<sup>1</sup> : الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ،ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016،ص68.

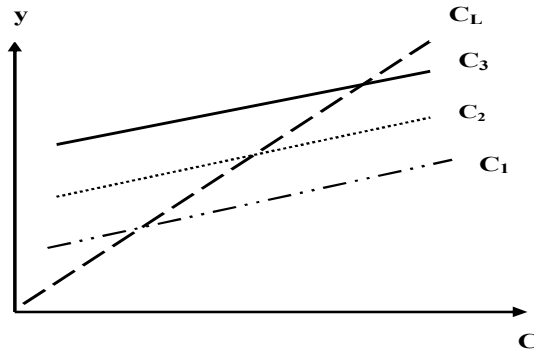
و لعل ابرز هذه النظريات: نظرية الدخل النسبي ديزنبري (1949)، نظرية الدخل الدائم التي طورها فريدمان (1957)، ونظرية دورة حياة الدخل، و سنتطرق لهذه النظريات بشيء من التفصيل فيمايلي.

### I - نظرية الدخل المطلق "Smithies Arthur"

من خلال بحثه الموسوم بـ "الطلب المتوقع لما بعد الحرب" **Forecasted post war demand**، و المنشور في مجلة ايكونوميترিকা (**Econometrica**) سنة 1945، كتب سميث فرضيته حول الدخل المطلق، و المقصود بالدخل المطلق ذلك الدخل الجاري الذي يستلمه الفرد بشكل يومي أو اسبوعي، أو شهري.

تقوم هذه النظرية بربط الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل ، وهذا يعنى ان العلاقة الأساسية بين الاستهلاك، والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير ، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن هذه الدالة سوف تنتقل إلى الأعلى مع مرور الزمن كما في الشكل أدناه ، وينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل.<sup>2</sup>

#### الشكل رقم (01): نظرية الدخل المطلق



المصدر: قصي الجابري، دوال استهلاك الأمد الطويل (نظريات الاستهلاك ما بعد كينز)، 2020، ص 06، على الموقع:

([https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10\\_2020\\_03\\_29!10\\_33\\_54\\_AM.pdf](https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_29!10_33_54_AM.pdf)2020/10/13 )

ان الأسباب الرئيسية لانتقال الدالة الى أعلى هي:<sup>3</sup>

- ✓ زيادة مستوى الاستهلاك ليتلاءم مع متطلبات بيئة اجتماعية جديدة، كالهجرة من الريف الى المدينة .
- ✓ الميل لزيادة الاستهلاك بسبب تأثير الدعاية و الاعلان، واللذان يغرسان عقلية الشراء لدى المستهلك .

<sup>2</sup> :مايكل ابدجمان وآخرون ،الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1999 ، ص ص 141-142.

<sup>3</sup> : قصي الجابري، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

✓ تغير اذواق المستهلكين نتيجة تعدد الخيارات الاستهلاكية ، وظهور منتجات جديدة تؤدي بالمستهلكين الى زيادة الاستهلاك مثل الموبايل والسيارات الحديثة.. الخ .

✓ زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع الكمالية، لاسيما بعد تحول الكثير منها الى سلع ضرورية مع الزمن فيزداد الطلب عليها، وبالتالي عند الأخذ بعين الاعتبار نقاط الانتشار لكل الدوال قصيرة الأمد سنحصل على دالة الاستهلاك طويلة الأجل CL ، والتي تكون دالة استهلاك تناسبية.

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل على النحو التالي:

$$C = C_0 + C' Y_d$$

حيث:

$C_0$ : هو الاستهلاك المستقل.

$Y$ : هو الدخل المتاح.

يتوقف الاستهلاك على عاملين هما الميل المتوسط للاستهلاك، و الدخل كما أن زيادة الاستهلاك المرافقة لزيادة معينة في الدخل تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك ، و هو ما يعني أن التغيير في الاستهلاك يعود إلى أحد السببين : التغير في الدخل مع ثبات الميل الحدي للاستهلاك، أو التغير في الميل الحدي للاستهلاك مع ثبات الدخل، و الميل الحدي للاستهلاك بدوره يتوقف على نوعين من العوامل هي العوامل الذاتية، والعوامل الموضوعية ( الدخل الفردي ، الثروة، أسعار الفائدة، السياسات المالية و النقدية)، و نظرا لكون العوامل الذاتية لا تتغير في المدى القصير، فإن العوامل الموضوعية هي التي تؤثر على الميل الحدي للاستهلاك كما أن نظرية الدخل المطلق تقضى باستمرار الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا لفترة طويلة من الزمن.

## II - فرضية الدخل النسبي "Duesenberry James":

من خلال كتابه الموسوم ب " الدخل ، الادخار ونظرية سلوك المستهلك ( **Income, Saving and theory of consumer behavior** ) ، و الصادر سنة 1949، كتب **Duesenberry James** فرضيته حول الدخل النسبي ، حيث اعترض على استعمال الأرقام المطلقة للدخل الجاري في تفسير الاستهلاك، وأكد على ضرورة استعمال الدخل النسبي، وليس الدخل المطلق كما أشار سميث.

و يرى **ديوزنبري** أن هنالك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم، والسعي لتغيير مستوى معيشتهم وفقا للبيئة المقيمين بها، لذلك لو أن دخول الأفراد تتزايد بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل، وفي نطاق هذه الدوافع والحقيقة القائلة بأن الدخل يزيد في الأجل الطويل فإن دالة الاستهلاك المناظرة سوف تكون في دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، وعلى هذا فإنه في اطار فرض الدخل

النسبي تكون الدالة الأساسية للاستهلاك هي دالة الأجل الطويل، وتتشتأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير عن التغيرات الدورية في الدخل.<sup>4</sup>

وهكذا فالاستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق الحالي الذي تحصل عليه العائلة قدر اعتماده على المركز النسبي للعائلة في سلم توزيع الدخل، و طالما ان توزيع الدخل النسبي لا يتغير كثيرا عبر الزمن لذا سيصبح الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا ، وبالتالي سيصبح الاستهلاك دالة للدخل الحالي، وأعلى دخل سابق أي:<sup>5</sup>

$$C_t = f(Y_c, Y_o) C_t$$

$C_t$  : الاستهلاك الحالي.

$Y_c$  : الدخل الحالي .

$Y_o$  : أعلى دخل سابق.

و تقترح نظرية الدخل النسبي العلاقات التالية للميل المتوسط للاستهلاك، و الميل الحدي للاستهلاك:

- هناك نمو ثابت في مستوى الدخل، الميل المتوسط للاستهلاك ثابت، الميل الحدي للاستهلاك يساوى الميل المتوسط .
- الدخل الجاري ينخفض، و أقل من مستوى الدخل السابق، و بالتالي يكون هنا الميل المتوسط للاستهلاك يتزايد، و الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.
- الدخل الجاري يتزايد، و لكنه أدنى من مستوى الدخل السابق، و بالتالي يكون هنا الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض، و الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.
- الدخل الجاري يتزايد و أعلى من مستوى الدخل السابق، و بالتالي يكون هنا الميل المتوسط للاستهلاك ثابت، و الميل الحدي للاستهلاك يساوى الميل المتوسط.

### III - نظرية الدخل الدائم "Freidman"

ظهرت فرضية الدخل الدائم في كتاب فريدمان الموسوم بـ "نظرية دالة الاستهلاك" **Consumption Function Theory** الذي تم نشره سنة 1957 ، والذي يحاول فريدمان بموجب هذه الفرضية حل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل وذلك بتقسيم الدخل و الاستهلاك الى جزئين:<sup>6</sup>

<sup>4</sup> : محمود حسين الوادى، الاقتصاد التحليلي، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة ، الطبعة الاولى، 1989، ص 294.

<sup>5</sup> : قصي الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 08.

<sup>6</sup> : نفسه، ص 11.

❖ **الدخل الدائم أو المستمر (Permanent)** : وهو الدخل الذي تتوقع العائلات استمرار الحصول عليه خلال مدة زمنية طويلة، وبالتالي فهو مفهوم طويل الأجل.

❖ **الدخل الانتقالي أو المؤقت (Transitory)** : وهو الدخل الذي يتضمن جميع العناصر الوقتية ( القدرية، غير المتوقعة ) ، أي أنه يتضمن أية اضافات غير متوقعة ، أو نقص غير متوقع، في الدخل الدائم كتغيرات الدخل بسبب العوامل الموسمية أو الدورية أو المكافآت أو العقوبات ، فاذا رمزنا للعنصر الدائم بالرمز  $p$  والعنصر المؤقت بالرمز  $t$  عندها يمكن تقسيم الدخل  $Y$  الى دائم  $Yp$  ومؤقت  $Yt$  ، وكذلك الاستهلاك الى استهلاك دائم  $Cp$  ومؤقت  $Ct$ ، أي سيكون لدينا ما يلي:

$$Y = Yp + Yt$$

$$C = Cp + Ct$$

بما ان هذه النظرية كما صاغها فريدمان تفترض أن كلاً من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم ومؤقت ، وحسب ذلك التقسيم المذكور اعلاه فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل، وهو ما أسماه فريدمان بالدخل المؤقت أو الانتقالي، وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم، أي العلاقة بينهما علاقة تناسبية بدون ثابت أي أن الاستهلاك معبر عنه كما يلي:<sup>7</sup>

$$C = k \cdot Yd$$

حيث ان  $k$  معلمة تمثل الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الدائم، وان  $0 < k < 1$ ، ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل، ولكن  $K$  نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية:

$$C = k(r, u, w) \cdot Yd$$

$K$ : فإنه يتعلق بمتغيرات خارجية وهي:<sup>8</sup>

$r$ : سعر الفائدة .

$w$ :نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية .

$U$  : يمثل باقي العوامل ( الأذواق، العمر، عوامل ديموغرافية.. ) .

<sup>7</sup> : نسرين معياش، الاستهلاك العائلي في الجزائر بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي دراسة قياسية للفترة 1980-2014، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول السلوك الاستهلاكي في المجتمع الجزائري أبعاده وآلياته ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع و بالتعاون مع المنظمة الوطنية لحماية المستهلك، جامعة البويرة، يومي 17 و 18 أكتوبر 2017، ص06.

<sup>8</sup> : الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص71.

كما افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك المؤقت، بمعنى أن:  $MPC=Zero$ ، وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفرًا بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.<sup>9</sup>

#### IV - نظرية دورة الحياة "Modigliani.F"

توصل فرانكو مود جلياني Modigliani.F الى نظرية تقوم على اساس أن استهلاك الأفراد يتحدد اساساً بعوامل طويلة الأجل، وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم، ووفقاً لنظرية مود جلياني عن دورة حياة الدخل فان الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم ، ذلك أن صغار السن يخصصون جزءاً من طاقتهم لطلب العلم، واكتساب المهارات أكبر مما يخصصون للأنشطة التي تولد الدخل الجاري، ويجب أن تأخذ النفقات الأساسية لتكوين الأسر في الحسبان، وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الأفراد الى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبياً ، وحينئذ فإن الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد الصحيح ، وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات قد اكتسبت فإن الدخل يرتفع وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضاً (والادخار الفردي مرتفعاً) بالنسبة للدخل ، ومع التقاعد عن العمل فإن الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى وقد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح بالنسبة للدخل، وعلى ذلك ينشأ الاتجاه العام أن صغار السن يكون ادخارهم سلبياً أما متوسطو العمر فإنهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل، وأما الكبار فيدخرون ادخاراً سلبياً مرة أخرى، ويسحبون من أصولهم التي تراكمت فيما مضى، وفي المدى الطويل خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقراً أو متناسباً مع الدخل عبر العمر كله، وأن التقلبات في الاستهلاك من مرحلة الي أخرى من دورة الحياة في المدى القصير تختلف بما يتناسب مع ارتفاعات بيانات دالة الاستهلاك في المدى القصير، وفي المدى الطويل.<sup>10</sup>

<sup>9</sup> : نسرين معياش، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>10</sup> : جيمس جوار تيني وآخرون، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم

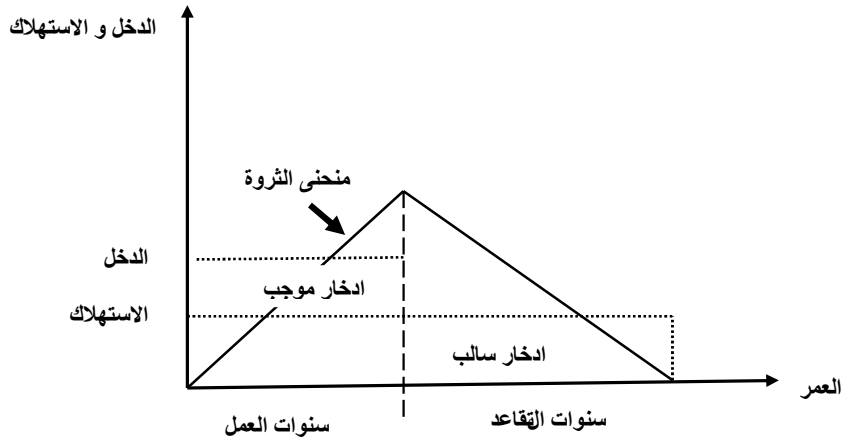
محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص ص 23-24.

و لتحقق ما سبق تقوم النظرية على الافتراضات التالية:<sup>11</sup>

- افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما؛
- يفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل؛
- أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته؛
- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الاستهلاك؛
- عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

### الشكل رقم(02): نظرية دورة الحياة



المصدر: قصي الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلال سنوات العمل (ما قبل التقاعد) سيكون دخل الفرد أعلى من مستوى استهلاكه، وعليه سيكون الادخار موجبا، مما سيزيد من ثروة الشخص ، وعندما يحين موعد التقاعد فسيكون الدخل يساوي صفر وسيلجأ الفرد لتمويل استهلاكه عن طريق مدخراته السابقة (ادخار سالب)، لذا ستبدأ ثروة الشخص بالانخفاض استنادا الى ذلك ستكون دالة الاستهلاك وفق الصيغة التالية:

$$C = K V_t$$

<sup>11</sup> : أحمد سلامي ،محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص

حيث أن :

$V_t$  : القيمة الحالية لإجمالي الأصول التي يحصل عليها الفرد طيلة حياته.

$k$  : نسبة ثابتة من  $V_t$  .

لقد أكدت هذه الفرضية على ان الثروة تنقسم الى :

الدخل الحالي للعمل خلال الفترة الحالية  $Y_t$  .

الدخل السنوي المتوقع الحصول عليه من العمل خلال عمر الإنسان  $Y_E$  .

صافي ثروة الفرد في نهاية الفترة  $A_{t-1}$  .

و بناءا على ذلك تمت صياغة دالة الاستهلاك كالاتي :

$$C_t = \beta_0 Y_t + \beta_1 Y_E + \beta_2 A_{t-1}$$

وبالتالي فان المتغيرات أعلاه تمثل العوامل المؤثرة في استهلاك الفرد ، وان الميل الحدي للاستهلاك وفقا لهذه الفرضية ينقسم الى:<sup>12</sup>

- الميل الحدي للاستهلاك من العمل للمدة الحالية  $\beta_0$  .
- الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتوقع للمدة المستقبلية  $\beta_1$  .
- الميل الحدي للاستهلاك من الثروة  $\beta_2$  .

<sup>12</sup> : قصي الجابري، مرجع سبق ذكره ، ص 15.



## المحور الثاني: نظريات الطلب على النقود

## المحور الثاني: نظريات الطلب على النقود .

### The Theory Of Money Demand)

تهدف النظريات النقدية الى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن، و كذا تفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن، وتشغل هذه النظرية حيزاً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الأبحاث، والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية فهم، وشرح آليات عمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر، والمتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع.

و من خلال هذا المحور سنقوم بعرض النظريات الاقتصادية حسب تسلسلها التاريخي، وهذا يتطلب أن نبدأ بنظرية كمية النقود للاقتصاديين التقليديين (الكلاسيكيين)، والتي تم تطويرها في بداية القرن الحالي ( القرن العشرين) على أيدي الكلاسيكيين أمثال فيشر ، مارشال ، بيجو، وسيتبع ذلك أيضاً دراسة نظرية الطلب على النقود للاقتصاد البريطاني كينز ثم دراسة الصيغة الحديثة لنظرية كمية النقود للاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان.

### I-النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية)

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية، ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت، و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية، والتي تبلورت فيما بعد، وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود.

### I-1- عرض النظرية

لقد كانت النظرية النقدية "Monetary Theory" من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، بل إن الجميع تقريباً يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث يلاحظ، وابتداءً من النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الرابع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكرها ابتداءً من J.Podin ، (1530- 1596)، و Lock. J و Hume D. و Cantillon R. و Fisher. I و Mill J.S. و Ricardo ، ومن بعدهم النيوكلاسيك، فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد، الا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود، وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض (من وجهة نظر ريكاردو) ان يكون الإصدار النقدي

خاضعا لغطاء معدني يعادل 100% من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة في عرض النقود الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات.

لقد اعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث، دافيد ريكاردو، و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادا تاما بأن اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام<sup>13</sup>، ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية، و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما، والسبب في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع الزمن، حيث أن الكلاسيك اعتمدوا عموما في مناقشاتهم على الأسعار النسبية بدلا من استخدام الأسعار.<sup>14</sup>

وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فإنه -حسب رأي المدرسة الكلاسيكية- لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها، ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد، إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من أجل المعاملات فقط.<sup>15</sup>

### I-1-1- فرضيات النظرية الكلاسيكية :

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية :

❖ **ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل:** حيث ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة، وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) بمعنى : أن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن أي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل الأسعار، وبالتالي فإن للنقود دور حيادي يتمثل في كونها وسيلة لمبادلة السلع فقط .

<sup>13</sup> : سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1982، ص121.

<sup>14</sup> : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008 ، ص09.

<sup>15</sup> : موسى ادم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعة دلة البركة للنشر و التوزيع، جدة ، 1993، ص98.

❖ ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة: بمعنى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار ، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي الى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، اي ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى العام للأسعار (P)، و ذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات T ، وسرعة دوران النقود (V).<sup>16</sup>

أي ان هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود، والأسعار فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع وسلبي لكمية النقود المعروضة لأنه يهمل العوامل التالية :

- ✓ ارتفاع الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج.
- ✓ أثر الحروب وغيرها من العوامل .

❖ ثبات سرعة تداول النقود :يقصد بسرعة دوران النقود V أنها متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لإنجاز المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ، أي انها معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد الى يد اخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معين.<sup>17</sup>

فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغييرها يرتبط بتغير عوامل أخرى (سيتم نكرها لاحقا) وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير<sup>18</sup> ، مع ثبات V و T .

❖ وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية :

- ✓ درجة كثافة السكان.
- ✓ تقدم شبكات المواصلات والنقل .
- ✓ تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار .
- ✓ تقدم النظام المصرفي والأسواق المالية .

<sup>16</sup> : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، مرجع سبق ذكره، ص07.

<sup>17</sup> : عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية ، الطبعة الخامسة ، 2003 ، ص50.

<sup>18</sup> : محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981، ص467.

❖ الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق أي يعتمد على العوامل الداخلية فيه .

## I-1-2-الصيغ المختلفة للنظرية النقدية

كما سبق وقلنا أن فكرة النظرية قديمة حتى قبل الكلاسيك إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق و استخدمه في تحليل ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن 19 هو الاقتصادي دافيد ريكاردو الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الكلاسيكي حيث توصل في هذا الشأن إلى أن كمية النقود تتناسب عكسيا مع قيمتها باعتبار أن أي زيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

### 1-معادلة التبادل(صيغة فيشر)

تعد معادلة فيشر من أقدم النظريات التي تناولت النقود و تفسير تقلباتها، و تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرجع إلى تزايد كمية النقود، بمعنى ارتباط التضخم بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب على النقود شأنها في ذلك شأن بقية السلع الأخرى، وبالتالي ترتبط التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود بالظروف المتصلة بالطلب أو العرض أو كليهما معا معتمدة في ذلك على معادلة التبادل التي صاغها الاقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر IRVING FISHER، وذلك في كتابه الذي نشر سنة 1911 بعنوان "القوة الشرائية للنقود".

وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود، و مستوى الأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات، وسرعة دوران النقود حيث يكون مجموع قيم عمليات التبادل مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها، إذن فالنظرية الكمية هي دالة المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وكمية النقود كمتغير مستقل، و بثبات كمية المبادلات، وسرعة دوران النقود فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:

$$MV = PT$$

حيث : **M**: الكمية المعروضة من النقود.

**V**: سرعة تداول (تبادل) النقود.

**P**: المستوى العام للأسعار.

**T**: حجم التبادلات الاقتصادية.

ان كمية النقود مضروبة في سرعة دوران النقود تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار،

اذن كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه شريطة ثبات كل من كمية المبادلات

وسرعة دوران النقود.

$$P = MV/T$$

ونلاحظ من الفروض السابقة أن **V** و **T** ثابتة، وبالتالي فإن تغير **P** تتوقف على التغير في **M**، أي ان

كمية النقود (**M**) هي المتغير المستقل ، والمستوى العام للأسعار (**P**) هو المتغير التابع.

## 1- نقد نظرية معادلة المبادلة

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>19</sup>

- تجاهلت النظرية الكلاسيكية أثر أسعار الفائدة على كمية النقود، حيث اعتبرته ظاهرة حقيقية.
- درست قيمة النقود في إطار ساكن حيث لم تشرح كيفية تحديد القيمة، كما ان افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد ( باستثناء مستوى الأسعار ) ليس صحيح حيث انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.
- تجاهلت الطلب على النقود للأغراض المختلفة كالمضاربة مثلاً.
- تقوم هذه النظرية على العلاقة الآلية بين  $M$  و  $P$  إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في  $P$  (المستوى العام للأسعار ) فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود كما أن زيادة النقود لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت هناك طاقات عاطلة.
- إن العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار (باتتكان) في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها النظرية إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح أكثر تعقيداً من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية للنقود .
- يرى "فريدمان" ان المعادلة بفروضها السابقة لا تكون صحيحة الا عند ثبات كل من  $V$  و  $T$ ، وهذا لا يكون الا عند افتراض وصول المجتمع الى حالة التوظيف الكامل كما ان ثبات  $V$  يعني ثبات العرف التقليدي لعادات الفرد ، ولسلوك المؤسسات المصرفية في مثل هذه الظروف فقط يمكن قبول صحة المعادلة.<sup>20</sup>

## 2-معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)

لقد ظهرت النظرية الكمية للنقود بصورة أخرى تدعى نظرية الأرصدة النقدية، والتي اشتهرت في انكلترا (مدرسة كامبردج) على وجه الخصوص ، من قبل كل من "مارشال وبيجو و روبرتسون وكينز " ، لقد قامت هذه النظرية على أن قيمة النقود تتحدد بعرض النقود والطلب عليها ، و أن مستوى الأسعار يتحدد في أي وقت بالمستوى الذي تتساوى فيه كمية عرض النقود بالكمية التي يرغب الجمهور الاحتفاظ بها ، وهذا يعني أن أي تغيير في المستوى العام للأسعار والتغير في قيمة النقود ، إنما هو نتيجة لازمة للتغير في عرض النقود أو الطلب عليها أو كليهما معا ، ولكن نقطة البدء عند أصحاب هذه النظرية هي الطلب على النقود وليس عرضها، كما بالنسبة لمعادلة المبادلات ، كما أن الطلب على النقود هو طلب عليه كقوة شرائية بصورة نقد

<sup>19</sup>: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سبق ذكره، ص119.

<sup>20</sup>: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2002، ص31.

وليس طلبا على كمية معينة منه، ويعني ذلك أن النقود تقوم بوظيفة هامة أخرى بالإضافة إلى عملها كوسيلة مبادلة، فهي كمخزون أو مستودع للقيمة .

طورت صياغة معادلة فيشر على يد ألفريد مارشال و أعضاء مدرسة كامبردج، و أخذت معادلة التبادل صيغة جديدة، و ذلك بإحلال مقلوب سرعة دوران النقود  $K$  مكان  $V$ ، و استخدام الناتج القومي  $Y$  بدلا من حجم المعاملات، و ذلك لأنه وفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية، بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج، وبالتالي على المستوى العام للأسعار ، بمعنى اخر أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود، وليس من جانب العرض.

والصيغة الرياضية لمعادلة كامبردج تأخذ الشكل التالي:

$$MV=Y$$

حيث أن :

$Y$ : الدخل النقدي.

فإذا كانت:  $K=1$

$V$

وهي مقلوب سرعة التداول، وتسمى بكاف المارشلية ، ويقصد بها " النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من الدخل في صورة أرصدة نقدية سائلة"، وبالتالي فإن:<sup>21</sup>

$$M=KY$$

فإذا زادت الأرصدة النقدية السائلة أدى ذلك الى انخفاض حجم الناتج، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

### 3- مقارنة بين النظريتين

✓ ركزت نظرية المبادلة على جانب عرض النقود في حين أن نظرية كامبردج ركزت على جانب الطلب.

✓ قررت نظرية المبادلة وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.

<sup>21</sup> : فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981، ص81.

✓ ركزت نظرية المبادلة على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط بينما أضافه معادلة كمبرج على أنها مخزنا للقيمة أيضا.

إلا أن النظريتان اتفقتا على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة كما في النظرية الأخرى ، مما جعلهما عرضة للانتقادات فظهرت لدينا النظرية الكنزوية.

## II - النظرية الكينزية (نظرية التفضيل النقدي)

لقد انتقلت النظرية الكمية بشقيها نظرية فيشر ونظرية الأرصد النقدي من قبل الاقتصادي الإنكليزي "كينز" الذي كان من المدافعين عن النظرية النظرية الأخيرة إلا أنه بعد ذلك توجه بانتقادات للنظرية الكمية التي افترضت أن مستوى الناتج ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل ، وثبات سرعة دوران النقود ، فقد أكد "كينز" أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة بل متغيرة، وبناء على ذلك فقد أدخل تغييرات على نظرية الطلب على النقود خاصة فيما يتعلق بالطلب على النقود في تفسير التغير في سرعة دوران النقود، و بالتالي فإن كينز يتفق مع اقتصادي نظرية كمية النقود في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة له لشراء السلع والخدمات (دافع المعاملات) ، ولكنه يختلف معهم في أنه بالإضافة للدافع السابق للطلب على النقود فهناك أيضاً دافع آخران هما دافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

### II-1- مبادئ التحليل الكينزي:

انطلق كينز من المبادئ التالية في تحليله:<sup>22</sup>

- التركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية معبرا عنها بالوحدات النقدية، وليس الكميات الحقيقية، فما يصلح على المستوى الجزئي قد لا يصلح بالضرورة على المستوى الكلي، والوحدات الحقيقية قد تكون مختلفة بشكل يصعب المقارنة بينها بينما النقود تشكل مقياس مشترك لها؛
- التحليل في ظروف عدم التأكد فيما يخص ظروف المستقبل، وهو السبب الذي جعله يعترف للنقود بوظيفة مخزون للقيمة لمواجهة ظروف غير متوقعة أو اغتنام فرص قد يوفرها السوق، وهو ما عبر عنه بمختلف دوافع الطلب على النقود؛
- النقود غير حيادية وهي تمارس تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي من خلال قناة سعر الفائدة، والتي تتحدد بناءا على تفاعل قوى عرض النقود والطلب عليها ؛
- الحالة الطبيعية للاقتصاد هي التشغيل الناقص لوجود طاقات معطلة في الاقتصاد؛

<sup>22</sup> : رقية بوحيزر ،محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص النقود والمالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015، ص45.



- الأجور ليست مرنة تماما لأن الكثير منها مقيد بعقود، واتفاقيات بين مختلف الأطراف، وكذلك الأسعار فقد توجد عوامل قد تحول من تحركها لاستيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة عليها؛
- اختلال النشاط الاقتصادي لا يمكن تصحيحه عن طريق اليد الخفية التي ألح عليها الكلاسيك، بل عن طريق تدخل الدولة بنفقاتها وإيراداتها، وسن القوانين والتنظيمات التي تكفل عودة السوق للانضباط.

## II-2-عرض الأفكار الجوهرية التي جاءت بها النظرية

جاءت النظرية بالأفكار الجوهرية التالية:

### II-2-1-الطلب على النقود (تفضيل السيولة)

وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها " تفضيل السيولة" موضحا أن الافراد قد يطلبون النقود ويفضلون الاحتفاظ بها لأسباب معينة أهمها : المعاملات - المضاربة - الاحتياط، حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات، و الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على سعر الفائدة من خلال علاقة عكسية .<sup>23</sup> ان قيام كينز بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) هو ما يميزه حقا على تحليل النقديين، ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود، أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية، و من ثم أخذ الاهتمام يتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج، التشغيل، و الدخل.

### II-2-2-نظرية سعر الفائدة.

على النقيض من نظرية التقليديين للفائدة كثمن للادخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأى ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود، و يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، و بالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك و يزداد الدخل و العمالة، ويحدث العكس إذا عرض النقد.<sup>24</sup>

### II-2-3-الطلب الكلي الفعال

اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار، وانتشار للبطالة فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التوظيف ومن ثم

<sup>23</sup> : Michelle de Mourgues, *La monnaie, Système financier et théorie monétaire*, Economica, 9 édition, Paris, 1993, P 366.

<sup>24</sup> : إسماعيل محمد هاشم، *النقود والبنوك* ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر، ص 163.

حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما:<sup>25</sup>

➤ الطلب على السلع الاستهلاكية، وبدوره يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، و أخرى نفسية.

➤ الطلب على السلع الاستثمارية (السلع الإنتاجية) يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فأى زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج، والتشغيل، وزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظيف بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

## II-2-4-النظرية العامة للتوظيف

جاء كينز بالنظرية العامة للتوظيف، و التي تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة و هي حالة التشغيل الكامل، و تؤمن بانها الحالة العامة ، أما النظرية العامة جاءت لتفسر التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كل منهما ينجم اساسا على تغير الطلب الكلي الفعال فحينما يكون الطلب ضعيفا تكون بطالة، و حينما يزيد يحدث تضخما.<sup>26</sup>

## II-2-5-عرض النقود

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج  $M^0 = M^s$  ، و يرى أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت، و يتحدد بواسطة البنك المركزي و يحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي.<sup>27</sup>

<sup>25</sup> : خيرة فلاح ، فائزة أوحسين، مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارة، جامعة موالى الطاهر ،سعيدة، الجزائر، 2019، ص26.

<sup>26</sup> : محمد بوقوم ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و سوق رأس المال ، مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية، و

التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قائمة، ص 36.

<sup>27</sup> : محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 39.

## II-3- مصيدة السيولة و كيفية الخروج منها

نعني بمصيدة السيولة أو فخ السيولة أن العناصر الاقتصادية سوف تحتفظ بأي كمية من النقود تحصل عليها في صورة أرصدة نقدية سائلة معطلة دون أن تستخدم أي جزء منها في شراء السندات نظرا إلى انه عند هذا المستوى بالغ الانخفاض لسعر الفائدة نجد أن هذا الأخير لا يكفي لتعويض العيوب، و المخاطر المتعلقة بحياسة سندات تعد اقل سيولة من النقود التي تمثل الأصل الأكثر سيولة، و من ناحية أخرى فان المشتريين للسندات يرون انه من الحكمة عدم التعرض لخسارة في قيمة السندات حيث انه إذا كان سعر تلك السندات قد ارتفع فمن الأفضل الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لدخول سوق السندات عندما تصبح أكثر ملائمة، و قد كان كينز أول من أشار إلى الوضع المتعلق بمصيدة السيولة، و التي يستند إليها عادة في تفسير عدم فعالية السياسة النقدية في وقت الكساد، و للخروج من فخ السيولة يقترح كينز إتباع السياسة المالية عوضا عن السياسة النقدية لان هناك حالة تشاؤم بين القطاع العام والخاص، و لن نتخلص منها إلا بتخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي، و تشجيع الاستثمار.<sup>28</sup>

## II-4- نقد النظرية الكينزية

على غرار بقية نظريات الطلب على النقود تعرضت النظرية الكينزية للعديد من الانتقادات أهمها:<sup>29</sup>

❖ ربط دافع المعاملات، ودافع الاحتياط بمستوى الدخل فحسب، و هذا لا يدل على الحقيقة كلها، ذلك أن حجم الطلب النقدي من أجل المعاملات (ودافع الاحتياط غرضه في نهاية الأمر هو إجراء المعاملات) يتوقف أيضا على حجم الإنفاق الذي يباشره العون الاقتصادي، إلى جانب مستوى دخله، والدخل المرتفع لا يؤدي بالضرورة، وبصفة دائمة إلى الاحتفاظ بقدر أكبر منه لإجراء المعاملات، غير أن هذا لا ينفي العلاقة التناسبية، الطردية بين حجم الدخل وحجم الطلب النقدي من أجل المعاملات، وهي علاقة ملحوظة في الميدان.

❖ أوضح كل من وليام بومول، و جيمس توبن في خمسينات هذا القرن، أن الطلب على النقد من أجل المعاملات يعتمد أيضا على معدل الفائدة، فهما يؤكدان أنه لا حاجة للاحتفاظ بالنقد بين فترة استلام

<sup>28</sup> عز الدين شرون، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية

LMD جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2017، ص88.

<sup>29</sup> : مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988، ص

الدخل وفترة إنفاقه (وهو يتم في فترة لاحقة)، ولذلك فإن كل من الأفراد والمؤسسات يوظفون ذلك المبلغ في شراء سندات الخزينة أو بعض الأصول ذات العائد، وبيعها قبل تواريخ إجراء المعاملات المستهدفة.

### III - النظرية النقدية الحديثة

إن تركيز "كينز" على تشريح ظاهرة الإنكماش جعلت فكره في محك صعب ثبت فيما بعد أنه كان عاجزا عن إيجاد حلول، ومقترحات أو حتى تفسير ظاهرة الركود الاقتصادي، ومن ثم عبر العديد من الاقتصاديين وخاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره أصيلا، ولكنه فكر قائم في أساسه، ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص، وبدرجة أقل المدرسة الكينزية، والمتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر (المذهب النقدي)، حيث شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو، وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي، و مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.

ففي سنة 1956 كتب ميلتون فريدمان مقالته الشهيرة التي كانت البداية لتطوير نظرية نقدية تركز على النظرية الكمية في النقد، وهي النظرية التي كان قد رفضها كينز جملة وتفصيلا، ومع ذلك فقد حفز تحليل السيولة عند كينز على الانتقال بنظرية الطلب على النقد من صيغة المعاملات، التي بنيت على أساسها صيغة معادلة التبادل لفيشر، إلى صيغة الأرصدة النقدية، أي اعتبار النقد كأصل من الأصول.<sup>30</sup>

### III-1- فرضيات النظرية

إن النظرية الكمية الحديثة وفقا لفريدمان هي نظرية للطلب على النقود تقوم على مجموعة من الفروض التي تتعلق بكمية الأرصدة التي ترغب العناصر الاقتصادية بها، وذلك من خلال تحليل الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل التقليدي، و التحليل الكينزي.

يعتقد فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة، و تحديد مفهوم الثروة و الأسعار، و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة.

<sup>30</sup> : مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

و تتمثل فرضيات هذه النظرية في:<sup>31</sup>

- ✓ يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص
- ✓ عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي .
- ✓ تمارس النقود أثرا مباشرا، وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.
- ✓ استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار .
- ✓ السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- ✓ حصر دور الدولة في أضييق الحدود .
- ✓ سرعة تداول النقود، وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي، ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود .

### III-2-العوامل المحددة للطلب على النقود

يخضع الطلب على النقود للعوامل التالية:<sup>32</sup>

- ❖ يرى فريدمان أن الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادر الدخل، فالثروة إذن هي المخزون، و الدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة، فالنقود هي جزء من الثروة، كذلك الأصول المالية و النقدية و العينية وحتى البشرية، إذن فكل ما يدر دخلا عد من الثروة، وفي تقديره للثروة الكلية استخدم فريدمان مصطلح الدخل الدائم كبديل للثروة ، ويتحدد الدخل الدائم بالعناصر التالية: الثروة واذواق المستهلكين، معدل الفائدة، فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن، وان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على اشكالها المختلفة، و ان هذا التوزيع تم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول، و على المفاضلة بينهم.

<sup>31</sup> : جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992 ، ص ص 256-257.

<sup>32</sup> :محمد بوقوم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

❖ الأسعار و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة، إذ يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحد بالدخل الاتي من هذه الأصول .

❖ العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق، وترتيب الأفضليات لدى الحائزين على الثروة.

### III-3-العوائد المتوقعة على أشكال الثروة

قسم فريدمان أشكال الثروة الى:<sup>33</sup>

- النقود: وهي أكثر أشكال الثروة سيولة.
  - الأسهم والسندات.
  - الأصول المادية: الآلات والعقارات و السيارات.....الخ.
  - رأس المال البشري: المستوى التعليمي، الخبرات المهنية.....الخ.
- لكل شكل من أشكال الثروة عائد متوقع، هو الذي حدد عند المقارنة بين اي أصل من الأصول سوف يختاره الأفراد أو حتى المشروعات وهي:

#### III-3-1-العائد على النقود

العائد الأساسي لحيازة النقود في حد ذاتها هو الشعور بالراحة والأمان في توافر سيولة يمكن استخدامها في أي وقت، كما تعتبر الودائع شكل من أشكال النقود أيضا، و تمثل الفوائد على الودائع العائد المتوقع عليها، وبذلك فإن سعر الفائدة على الودائع وكذلك التضخم الذي من شأنه أن يقلل من قيمة الاحتفاظ بالنقود أو العكس، وهما عاملين هامين من شأنهما أن يؤثرتا على سلوك الأفراد اتجاه احتفاظهم بالسيولة أو توجيهها لشكل من اشكال الثروة الأخرى .

#### III-3-2-العائد على الأسهم والسندات

العوائد المتوقعة على الأسهم والسندات شبه متقاربة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الأساسية بين هاذين النوعين من الأوراق المالية، فالعوائد المتوقعة على السندات تتمثل في الفوائد المستلمة كنسبة من القيمة الاسمية للسند، أما الأسهم فعوائدها تتمثل في النسبة من أرباح الشركات المصدرة، ويشترك الاصلين في عائد اضافي هام و هو تغير القيمة السوقية للورقة.

<sup>33</sup> : أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000،

### III-3-3-العائد على الأصول والعقارات

تتمثل العوائد المتوقعة على هذا الشكل من أشكال الثروة في أسعارها، وفي مساهمتها في تحقيق عوائد في حالة استخدامها: تأجيرها أو استخدامها في الإنتاج مثلاً.

### III-3-4-العائد على رأس المال البشري

من الواضح أن العوائد المتوقعة على هذا النوع تتمثل في الدخل الذي يمكن أن يوفره التعليم والتدريب والخبرة عند استخدامه بشكل خاص أو تأجيرها لدى أرباب عمل آخرين. ينتهي "فريدمان" إلى أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعاً لعوائدها فقط، بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق.

### III-4-دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة

حاول "فريدمان" مثل من سبقوه من الاقتصاديين أن يجيب على السؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ وفي أجابته على هذا السؤال لم يحلل "فريدمان" الدوافع الخاصة بحيازة النقود (الطلب على النقود) كما فعل "كينز"، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تحدد العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول.

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد (ثرواتهم)، ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.<sup>34</sup>

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الوحدات النقدية الاسمية، وليس على أساس القيمة الحقيقية لذلك يمكن أن تقوم صورة معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الطلب على الرصيد الحقيقي بضرب طرفي المعادلة بقصد تحويل كمية النقود على أساس الرصيد الحقيقي ( $1/p$ )، وترتيب الأفضليات في تحليل الطلب على النقود ويرمز لها بالرمز ( $U$ )، كمايلي:

$$M/P=f(R_b, R_e, 1/P \cdot dp/dt, Y_p, H, U)$$

حيث:

$M/P$ : دالة الطلب الحقيقي على النقود عند فريدمان.

$R_b$ : عائد على السندات.

$R_e$ : عائد على الأسهم

$1/P \cdot dp/dt$ : معدل التضخم.

$Y_p$ : الدخل الدائم.

<sup>34</sup>: خيرة فلاح، فائزة أوحسين، مرجع سبق ذكره، ص56.

**H:** النسبة بين الثروة البشرية، و غير البشرية.

**U:** العوامل المؤثرة في أذواق و تفضيلات الافراد.

### III-5- العرض النقدي لدى فريدمان

انطلق فريدمان من تعريف كمية النقود أو العرض النقدي، و أشار إلى أن أفضل تعريف المعروف النقدي

هو المجمع  $M^2$  ، أو ما يسمى بالكتلة النقدية، وتتكون من:<sup>35</sup>

- العملة المتداولة لدى المتعاملين غير الماليين، وهي القطع النقدية، والأوراق النقدية؛
- الودائع الجارية لدى البنوك التجارية؛
- شبه النقود وهي الودائع لأجل و الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية.

يرى فريدمان أن العرض النقدي متغير خارجي تتحكم فيه عوامل مستقلة عن تلك التي تتحدد في جانب الطلب على النقود، كما يتميز بعدم الاستقرار، فهو تتحكم فيه القاعدة النقدية، ومختلف الترسبات نحو البنك المركزي و الجمهور و غيرها ، وهذه الترسبات عادة ما تكون مستقرة على المدى القصير، بينما القاعدة النقدية فهي تخضع لعدة عوامل كرصيد ميزان المدفوعات، ورسيد الميزانية العامة للدولة، وهي عناصر لا يمكن للبنك المركزي التحكم فيها، وبالتالي يتميز العرض النقدي بعدم الاستقرار، ويرى فريدمان أن تغير كمية النقود تؤثر على الأسعار، ومجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية، ولكن هذا التأثير لا يحدث مباشرة كما أشارت إلى ذلك النظرية الكمية بل يحتاج إلى فترة إبطاء، وهي ما أطلق عليها باسم الفترة الانتقالية، وهي الفترة التي تفصل ما بين تغير كمية النقود، وحدث تغير في مختلف المتغيرات المؤثرة عليها.

<sup>35</sup>: رقية بوحيدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.



المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام  
(نموذج IS-LM)

## التوازن الاقتصادي العام (نموذج IS-LM)

يقوم الاقتصاد الكينزي على فرضية أساسية مفادها أن الدائرة العينية غير مفصولة عن الدائرة النقدية (الاقتصاد النقدي)، و تلعب أسعار الفائدة دوراً أساسياً ومحورياً في إحداث العلاقة بينها وعليه فإن أي اختلال في إحدى الدائرتين سوف يؤدي إلى الاختلال في الدائرة الأخرى وتتكون هاتين الدائرتين من عدة أسواق منها سوق السلع والخدمات وسوق الأوراق المالية والنقود، وسوق العمل، وعليه فإن إحداث التوازن الكلي ( في الاقتصاد الكلي) يعني إحداث التوازن في مختلف الأسواق.

ويشرح نموذج IS-LM التغيرات في الدخل القومي عندما يكون مستوى السعر ثابتاً على المدى القصير، كما يوضح النموذج كذلك سبب تحول منحنى إجمالي الطلب، وبالتالي تُستخدم هذه الأداة أحياناً ليس فقط لتحليل التقلبات الاقتصادية ولكن أيضاً لاقتراح مستويات محتملة لسياسات الاستقرار المناسبة .

و يمكن الحصول على نموذج الطلب الكينزي المطور نموذج "IS-LM" عن طريق إدخال سوق النقود للمعالجة، وتطوير دالة الاستثمار لتعكس العلاقة العكسية بين الاستثمار، وسعر الفائدة مع بقاء السعر ثابت، و يلعب سعر الفائدة دور محوري يشكل حلقة وصل بين سوقي السلع والنقود كما ذكرنا سابقاً، حيث يتحدد سعر الفائدة في سوق النقود بواسطة قوى العرض والطلب على النقود الحقيقية، ثم ينتقل تأثيره إلى سوق السلع حيث يؤثر سلباً على حجم الاستثمار في ذلك السوق.<sup>36</sup>

### I - فرضيات النموذج

يقوم النموذج على الفرضيات التالية:<sup>37</sup>

- ✓ يعتمد هذا النموذج على فرضية أساسية، و هي ثبات المستوى العام للأسعار .
- ✓ اقتصاد مغلق.

### II - التوازن في سوق السلع والخدمات

أكدت أزمة 1929 عدم كفاءة التحليل الكلاسيكي (آلية الأسعار واليد الخفية) في حل أزمة الكساد والبطالة، فظهر النموذج الكينزي المبني على الفرضية الهامة التي تفيد بأن الطلب الكلي هو العامل الأساسي لتحديد مستوى الإنتاج وحجم التشغيل، ويعتبر المفتاح الفعال للخروج من الكساد.

<sup>36</sup> بدور راشد الراشد الحميد، تحليل اقتصاد كلي، الفصل الثالث، توازن سوق السلع والخدمات، جامعة الملك سعود، كلية إدارة

الأعمال، قسم الاقتصاد، على الموقع: <http://fac.ksu.edu.sa/boalhumaid>

<sup>37</sup> : حبيب قنوني، البسيط في الاقتصاد الكلي، دون دار نشر، 2018، ص 54.

يتحقق التوازن الآني في سوق السلع و الخدمات من خلال تساوي جانب الطلب الكلي، و جانب العرض الكلي، و يعتبر كينز العرض الكلي معطى (متغير خارجي) لذا يركز على دراسة الطلب، والإنفاق لتحديد شروط توازن سوق السلع والخدمات.<sup>38</sup>

إن تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات في هذا السياق مشابه للنموذج الكينزي البسيط غير أن ما يضاف في هذا الجانب هو أن الطلب الكلي لا يتحدد فقط بالدخل الكلي إنما هناك بعض مكوناته ترتبط بسعر الفائدة، و أكثر هذه المكونات تأثرا بسعر الفائدة هو الاستثمار، و الذي له علاقة عكسية بها ، لأن الاستثمار في النظام الرأسمالي له علاقة عكسية مع سعر الفائدة، فكلما انخفض هذا الأخير زاد الاستثمار.

## II-1-1- اشتقاق منحنى IS جبريا

إن شرط التوازن في السوق السلعي ( أو سوق الانتاج ) هو تساوي الادخار مع الاستثمار ، وهذا ما جاء به أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة هانس سنة 1949 لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل، وسعر الفائدة وذلك من خلال منحنى "IS" ، وهو يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل ومعدلات الفائدة.

## II-1-1- اشتقاق منحنى IS في اقتصاد مكون من قطاعين

يتحقق التوازن بسوق السلع و الخدمات، و في نموذج مكون من قطاعين (قطاع العائلات، و قطاع الأعمال) عند تساوي الادخار و الاستثمار ، و يعبر عن شرط التوازن بالمعادلة التالية:

$$S = I$$

حيث يمثل الادخار (S) جانب العرض، ويمثل الاستثمار (I) جانب الطلب، مع ملاحظة أن الاستثمار هو الذي يلعب الدور الفعال، والمحدد للحركة الاقتصادية.

وبالتالي تكون لدينا المعادلتين التاليتين:

$$S = -C_0 + S`y$$

$$I = I_0 - a i$$

$I_0$ : يمثل الاستثمار المستقل.

$a$ : عدد موجب.

$i$ : سعر الفائدة.

<sup>38</sup> : محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 148.

يتحقق التوازن في حالة قطاعين من خلال المساواة بين الاستثمار و الادخار .

$$\begin{aligned} I &= S \\ -C_0 + S'y &= I_0 - a i \\ S'y &= I_0 - a i + C_0 \\ y &= I_0 - a i + C_0 / S' \\ y &= I_0 - a i + C_0 / 1 - C' \\ y &= (1 / 1 - C') * I_0 - a i + C_0 \end{aligned}$$

تسمى هذه المعادلة الأخيرة بمعادلة IS ، و توضح العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق في ظلها توازن سوق السلع و الخدمات، و بالتالي كل نقطة على المنحنى تعكس توازن سوق السلع و الخدمات، وتوضح مستوى سعر الفائدة الذي عنده يتحدد مستوى الدخل التوازني.

## II-1-2- اشتقاق معادلة IS في اقتصاد مكون من اربع قطاعات(اقتصاد مفتوح)

إن اشتقاق معادلة IS في اقتصاد مكون من اربع قطاعات يكون من خلال احدى الطريقتين :

طريقة الموارد والإنفاق.

$$S + T_x + M = I + G + T_r + X$$

أو طريقة الطلب الكلي و العرض الكلي.

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث لتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع والخدمات

بفرض وجود أربع قطاعات ،بمعنى أن:

$$C = C_0 + c'y_d$$

$$I = I_0 - a i$$

$$G = G_0$$

$$T_x = T_{x_0} + t y$$

$$T_r = T_{r_0}$$

$$M = M_0 + m y$$

$$X = X_0$$

$$y_d = y - (T_{x_0} + t y) + T_{r_0}$$

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C_0 + c'y_d + I_0 - a i + G_0 + X_0 - (M_0 + m y)$$

$$Y = C_0 + c'(y - T_{x_0} - t y + T_{r_0}) + I_0 - a i + G_0 + X_0 - M_0 - m y$$

$$Y = C_0 + c'y - c'T_{x_0} - c't y + c'T_{r_0} + I_0 - a i + G_0 + X_0 - M_0 - m y$$

$$Y - c'y + c't y + m y = C_0 - c'T_{x_0} + c'T_{r_0} + I_0 - a i + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y(1 - c' + c't + m) = C_0 - c'T_{x_0} + c'T_{r_0} + I_0 - a i + G_0 + X_0 - M_0$$

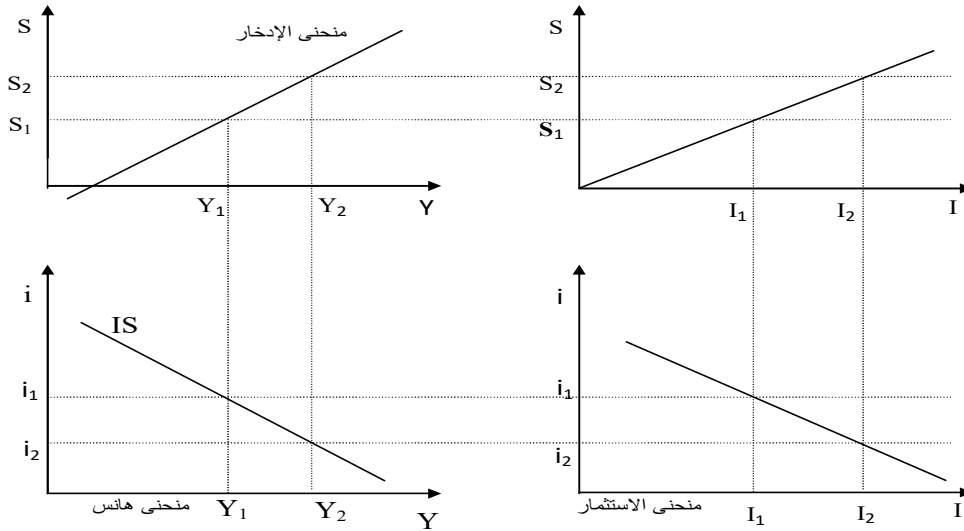
$$Y^* = (1 / 1 - c' + c't + m) . (C_0 - c'T_{x_0} + c'T_{r_0} + I_0 - a i + G_0 + X_0 - M_0)$$

يمثل \*r الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات.

## II-2-منحنى IS بيانيا

جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة والمدعو هانس سنة 1949 لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل وسعر الفائدة، وذلك من خلال منحنى  $IS$ ، فشرط التوازن في السوق السلعي هو تساوي الادخار والاستثمار  $I(i)=S(y)$  كما ذكرنا سابقا، ومن الملاحظ أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، أما الادخار فدالة متزايدة في الدخل الجاري، و يمكننا اشتقاق منحنى  $IS$  بيانيا كما يلي :

## الشكل رقم(03): منحنى IS



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2008، ص 195.

عموما فإن منحنى التوازن في سوق السلع عبارة عن تلك التوافق التوازنية للدخل والفائدة، والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، فعند سعر الفائدة  $i_1$  يتحدد مستوى معين من الاستثمار  $I_1$ ، والذي يمكننا من تحديد مستوى الدخل  $y_1$  الذي يحقق التساوي بين الادخار والاستثمار، وبانخفاض أسعار الفائدة إلى  $i_2$  يزداد حجم الاستثمار ليصل إلى  $I_2$ ، والذي يؤدي بدوره رفع مستوى الدخل التوازني إلى  $y_2$  وهكذا، يمكننا التوصل إلى العلاقة بين سعر الفائدة، ومستوى الدخل الجاري الحقيقي التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج والتي يطلق عليها منحنى  $IS$ .

## II-3-انتقالات منحنى IS

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانيا بالتحرك على نفس منحنى  $IS$  إلى الأعلى أو الأسفل، بينما توضح طريقة استنتاج منحنى  $IS$  بأن كل مكونات الطلب الكلي تؤثر في شكل هذا الأخير، وتؤدي التغيرات الذاتية في الإنفاق إلى انتقال مواز للمنحنى، حيث يتحرك  $IS$  إلى اليمين أو اليسار بشكل موازي نتيجة تغير في أحد

مكونات الإنفاق التلقائي و هي: الاستهلاك التلقائي  $C_0$  ، الاستثمار التلقائي  $I_0$  ، الإنفاق الحكومي  $G_0$  و الضرائب  $TX_0$ .<sup>39</sup>

و حيث أن منحنى IS هو منحنى دخل توازني، فإن حجم الانتقال يحكمه التغير الذاتي في الإنفاق، وقيمة مضاعف الإنفاق.

### II-3-1-انتقالات منحنى IS بشكل موازي: ينتقل منحنى IS بشكل موازي:

❖ نحو اليمين في الحالات التالية:

✓ سياسة مالية توسعية غير متوازنة (زيادة الانفاق الحكومي  $G$  او انخفاض الضرائب  $TX$ ).

✓ سياسة مالية توسعية متوازنة (زيادة كل من  $G$  ،  $TX$  معا وبنفس القيمة).

✓ زيادة الاستهلاك التلقائي  $C_0$  أو الاستثمار التلقائي  $I_0$ .

❖ نحو اليسار في الحالات التالية:

✓ سياسة مالية انكماشية غير متوازنة.

✓ سياسة مالية انكماشية متوازنة.

✓ انخفاض  $C_0$  أو  $I_0$ .

و عموما ينتقل منحنى IS بشكل موازي نحو اليمين عندما يكون التغير في الدخل موجب، و نحو اليسار في

الحالة العكسية، وتمثل قيمة التغير في الدخل مقدار انتقال المنحنى، و بالتالي تساوي معادلة IS الجديدة:

المعادلة القديمة + التغير في الدخل (مقدار الانتقال) .

### II-3-2-انتقالات منحنى IS بشكل غير موازي

ينتقل منحنى IS بشكل غير موازي بسبب تغير ميل المنحنى الناتج عن:

✓ تغير الميل الحدي للاستهلاك.

✓ تغير ميل دالة الاستثمار.

### III- التوازن في سوق النقد

التوازن في سوق النقد يعبر عنه المنحنى  $LM$  الذي وضعه العالم هيكس سنة 1937، وهو عبارة عن

توليفات من سعر الفائدة ( $i$ ) والدخل ( $y$ ) التي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها.

<sup>39</sup> حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص56.

## III-1-1- دوافع الطلب على النقود

يتفق كينز مع اقتصادي نظرية كمية النقود في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع، و الخدمات (دافع المعاملات) ، ولكنه يختلف معهم في أنه بالإضافة للدافع السابق للطلب على النقود فهناك أيضاً دافعان آخران هما دافع الاحتياط ودافع المضاربة.

تفترض المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود يتشكل بناءً على أن النقود تخدم كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة ومن ثم تقي بدافعي المبادلات والمضاربة.

ترى النظرية الكينزية أن الثروة تتوزع بين النقود والسندات، أي أن:  $W = M + B$  ، ولذلك تعرف المدرسة الكينزية بمدرسة التفضيل النقدي، حيث تعتبر الطلب على النقود قائماً على دافعا المبادلات والاحتياط والذان يرتبطان بالدخل، في حين يرتبط دافع المضاربة بسعر الفائدة ، ويعود الطلب على النقود أو تفضيل السيولة إلى الأسباب الثلاثة التالية:

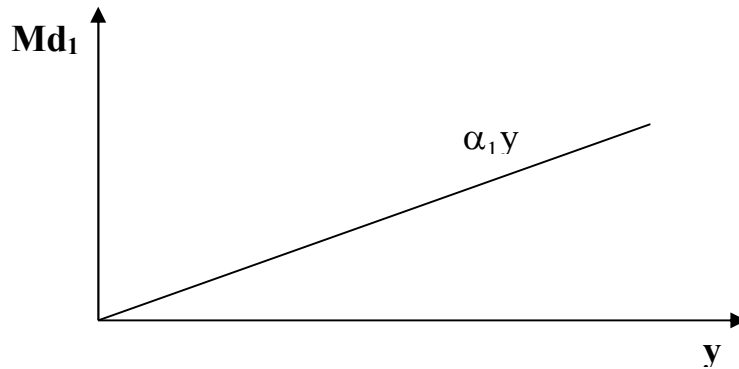
## III-1-1-1- دافع المعاملات

يتمثل هذا الدافع في الحاجة إلى النقد لأداء معاملات شخصية، وعائلية ومعاملات تجارية إن السبب الذي يدفع الوحدات الاقتصادية إلى طلب الأرصدة النقدية للمعاملات، والذي قدمه كينز هو عدم تزامن الإيرادات والنفقات، حيث يحصل الدخل في بداية الفترة وينفق خلال كل الفترة، والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل صيغتها كمايلي:<sup>40</sup>

$$Md_1 = f(y) = \alpha_1 y$$

$\alpha_1$  : الجزء المتقطع من الدخل لأداء المعاملات

الشكل رقم(04): الطلب على النقود بدافع المعاملات



المصدر: ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص104.

40 : أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

## III-1-2- دافع الاحتياط

إن احتفاظ الأفراد بالنقود بدافع الاحتياط يكون بسبب رغبتهم في الاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة الأحداث الطارئة، و غير المتوقعة، وهو ما يطلق عليه بدافع الحيطة والحذر، و كمية النقود المحتفظ بها لهذا الدافع تختلف من فرد لآخر، و من مؤسسة إلى أخرى حسب: <sup>41</sup>

✓ درجة ثراء الفرد و طبيعة المؤسسة.

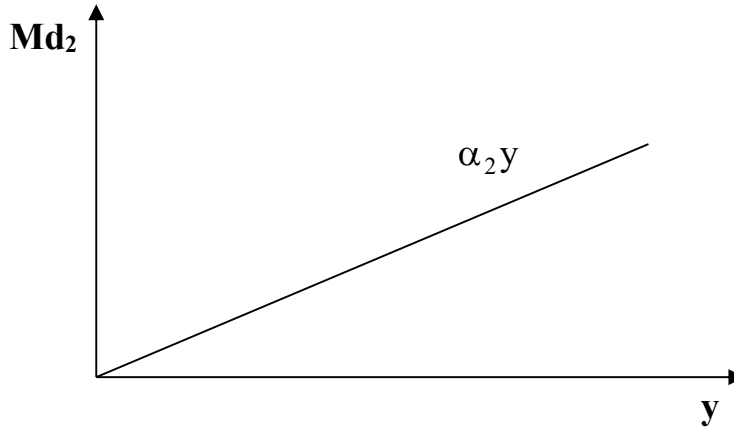
✓ مدى سهولة أو صعوبة الحصول على القروض أي درجة التفاوض، و التشاؤم في الحصول على القروض.

✓ درجة نمو الأسواق المالية التي يمكن فيها تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة بسرعة، و بدون خسارة.

و بما أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للطلب على النقود ، فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة طردية في الدخل، و يعبر عنه بالعلاقة التالية: <sup>42</sup>

$$Md_2 = f(y) = \alpha_2 y$$

الشكل رقم (05): الطلب على النقود بدافع الاحتياط



المصدر: ضياء مجيد موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

وقد جمع كينز بين طلب النقود بدافع المعاملات، والاحتياط لارتباطهما بالدخل، و يمكن ان نرمز لهما معا

بالرمز **Mt**، حيث يعبر عنهما بالعلاقة التالية:

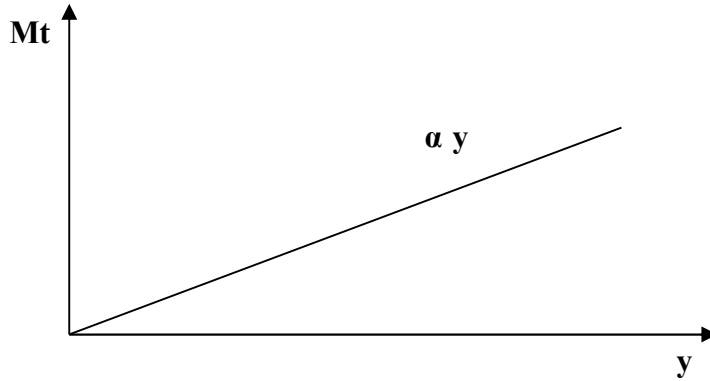
$$Mt = f(y) = f(y)_1 + f(y)_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y = \alpha y$$

<sup>41</sup> : السعيد بريش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج و تمارين، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007، ص 190.

<sup>42</sup>: محمد صلاح، الاقتصاد الكلي: محاضرات و تمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص 99.



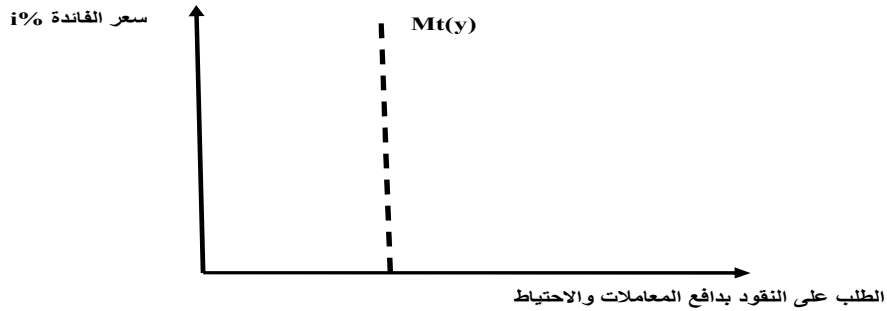
الشكل رقم (06): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: ضياء مجيد موساوي، مرجع سبق ذكره، ص120.

نلاحظ أن الطلب على النقود بدافع المعاملات، والاحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في أسعار الفائدة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تأثير سعر الفائدة على طلب النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: السعيد برييش، مرجع سبق ذكره، ص191. (بتصرف)

III-1-3- دافع المضاربة

يعد الطلب على النقود بدافع المضاربة من اهم اضافات كينز (مدرسة كمبرج) ، فهو أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود مخزنا للقيمة،<sup>43</sup> حيث ان هذا الطلب قد أغفلته النظرية الكلاسيكية لاعتبارها أن المستهلك يتميز بالرشادة الاقتصادية، ولا يعقل أن يجمد جزء من نقوده دون أن يستفيد من أسعار الفائدة ، وقد استخدم كينز هذا الدافع لتفسير إمكانية اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار مشكلا بذلك أساسا متينا لنقد

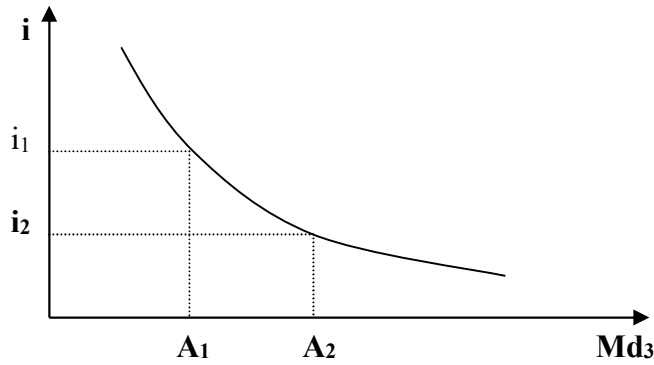
<sup>43</sup> : ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003، ص42.

قانون ساي للمنافذ، ويربط كينز هذا الطلب بسعر الفائدة، وبدلاً من كون هذا الأخير عند الكلاسيك ثمن التنازل عن الاستهلاك، أصبح عند كينز ثمن التخلي عن السيولة، ويتحدد سعر الفائدة عند الكلاسيك في سوق السلع والخدمات (بتقاطع منحني الادخار والاستثمار)، فهو بالتالي متغير حقيقي، بينما يتحدد عند كينز في سوق النقد، فهو بذلك متغير نقدي، ونظراً لتأثر الاستثمار بسعر الفائدة (في المدى القصير)، يصبح هذا الأخير همزة وصل بين سوق السلع والسوق النقدي، ويفترض كينز بأن كل فرد يحتفظ إما بالنقود أو بالسندات وفقاً لتوقعاته اليعينية لسعر الفائدة، فيحول كل محفظته إلى نقود إذا توقع معدلاً منخفضاً (فخ السيولة)، ويحولها كلها إلى سندات إذا توقع معدلاً مرتفعاً.<sup>44</sup>

وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة، و الذي يعكس وظيفة النقود كمستودع للقيمة.

### الشكل رقم (08): الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 90. ويزداد تفضيل السيولة كلما اقترب سعر الفائدة من الحد الأدنى  $i$ ، وهذا ما يطلق عليه كينز بمصيدة السيولة، أي أزمة كساد، فلو أرادت السلطات اتباع سياسة نقدية لإنعاش الاقتصاد عن طريق زيادة عرض النقود، فإن مصيرها الفشل، لأن الأفراد يستمرون في تصيد النقد والاحتفاظ به في صورته السائلة، وبالتالي الطلب على النقد الكلي يكون مجموع الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط، ودافع المضاربة:

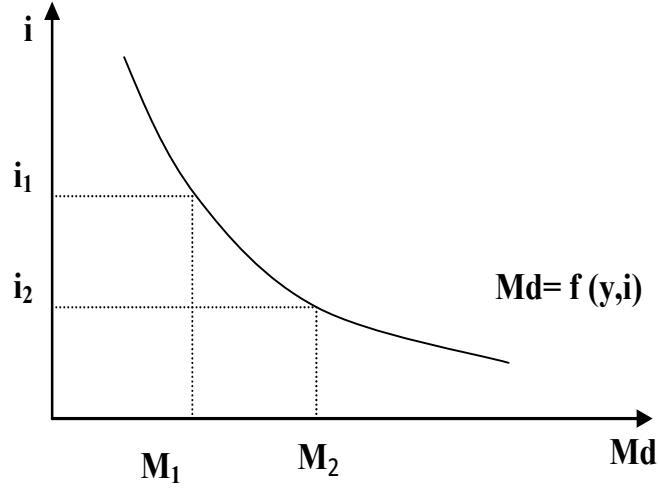
$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3$$

<sup>44</sup> : سامية عمر عبدة، الاقتصاد الكلي: محاضرات و تمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية تسيير و علوم مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، قالمة، ص 88.

$$M_d = M_t + M_a$$

$$M_d = \alpha y + (a - gi)$$

الشكل رقم (09): الطلب على النقود



المصدر: محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، الامين للنشر و التوزيع، صنعاء ، اليمن، الطبعة الأولى، 2012، ص131. (بتصرف)

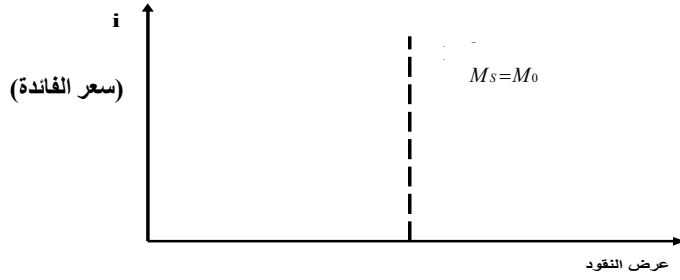
### III-2-عرض النقود

يقصد بعرض النقود بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد والتي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي، وتلقى قبولا عاما من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) مضافا إليه النقد الكتابي، أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب)<sup>45</sup>، ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيرا خارجيا مستقلا يتم تحديده، و التأثير عليه من طرف السلطات النقدية المتجسدة في وزارة المالية، والبنك المركزي، وصيغة عرض النقود هي  $M_s = M_0$  عرض النقود.

ويتم التحكم في عرض النقود داخل الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية.

<sup>45</sup> : محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الشكل رقم (10): عرض النقود



المصدر: عمر صخري، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الاولى، بيروت، دون سنة نشر، ص211.

III-3- تحديد سعر الفائدة التوازني

يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يتحقق التوازن في سوق النقد ، اي عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب

عليها حيث:

$$M^d = M^s$$

$$M^d = M_t + M_a$$

و بالتالي:

$$M^s = M_t + M_a \dots\dots\dots 1$$

$$M^s = \alpha y + (a - gi)$$

$$M^s - a + gi = \alpha y$$

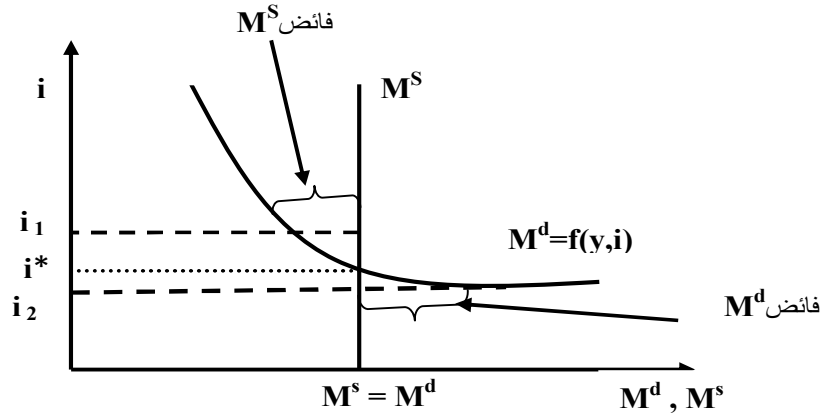
$$y = (M^s - a) / \alpha + gi / \alpha$$

$$y = (M^s - a) / \alpha + g/\alpha i \dots\dots\dots 2$$

$$i = (- M^s + a / g ) + (\alpha / g ) y \dots\dots\dots 3$$

ويمكن تمثيل سعر الفائدة التوازني كمايلي:

## الشكل رقم (11): تحديد سعر الفائدة التوازني



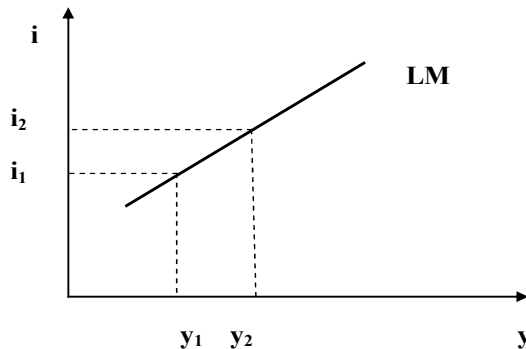
المصدر: حبيب قنوني، مرجع سبق ذكره، ص 63. (بتصرف)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن التوازن في سوق النقد و تحديد سعر الفائدة التوازني ( $i^*$ ) يتحقق لما يلتقي عرض النقود مع الطلب عليها، وفي حالة انخفاض سعر الفائدة عن الوضع التوازني  $i_2$  تنتج حالة فائض في الطلب النقدي (زيادة الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة)، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى بيع الأوراق المالية من سندات، فيحدث زيادة في عرض السندات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها السوقية، و بما أنه هناك علاقة عكسية بين سعر السند السوقي و سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة و العودة إلى التوازن، أما في حالة ارتفاع سعر الفائدة عن الوضع التوازني  $i_1$  تنتج حالة فائض في العرض النقدي، الأمر الذي يدفع بالأفراد لشراء السندات، و بالتالي زيادة الطلب عليها و ارتفاع أسعارها، و بما أنه هناك علاقة عكسية بين سعر السند السوقي و سعر الفائدة، تنخفض أسعار الفائدة و بالتالي العودة إلى وضع التوازن.

## III-4- منحنى LM بيانيا

منحنى LM هو المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستويات المختلفة من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد (أي نقطة على منحنى LM تمثل توازن سوق النقد).

## الشكل رقم (12): منحنى LM



المصدر: بالاعتماد على ما سبق

## III-5- انتقالات منحنى LM

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانياً بالتحرك على نفس منحنى LM إلى الأعلى أو الأسفل ، بينما تحرك LM إلى اليمين أو اليسار يتحكم فيه تغير في كمية النقود و ميل المنحنى.

## III-5-1- انتقالات منحنى LM بشكل موازي

ينتقل منحنى LM بشكل موازي:

❖ نحو اليمين في الحالات التالية:

✓ زيادة عرض النقود.

✓ تخفيض الطلب على النقود.

❖ نحو اليسار في الحالات التالية:

✓ تخفيض عرض النقود.

✓ زيادة الطلب على النقود.

وينتقل منحنى LM بمقدار L حيث:

$$L = \left[ \frac{1}{K} (\Delta M) \right]$$

## III-5-2- انتقالات منحنى LM بشكل غير موازي

ينتقل منحنى LM بشكل غير موازي بسبب تغير ميل المنحنى الناتج عن:

✓ التغير في الميل الحدي لدالة الطلب على النقود بالنسبة للدخل  $\alpha$  .

✓ التغير في الميل الحدي لدالة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة  $g$  .

## IV- التوازن بين سوقى السلع والخدمات، و سوق النقد (توازن الاقتصاد الكلي الداخلي IS/LM)

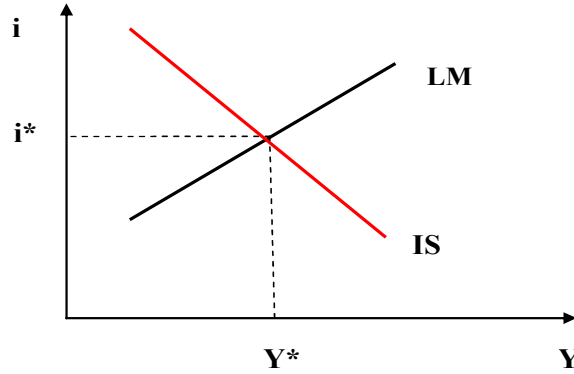
يتحقق التوازن في السوقين (السوق النقدي و سوق السلع و الخدمات) من خلال التقاطع بين منحنى IS،

ومنحنى LM ، و يتم بناء على ذلك تحديد القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة و الدخل ، و المنحنى الموالى

يبين كيفية حدوث التوازن بين السوقين.<sup>46</sup>

<sup>46</sup> : السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008،

### الشكل رقم (13): التوازن الاقتصاد الكلي الداخلي IS/LM



المصدر: السيد محمد السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

#### V- أثر السياسة المالية والنقدية

تؤثر السياسات الاقتصادية في العديد من المتغيرات الاقتصادية، وسوف نتناول تأثير هاتين السياستين على الاقتصاد باستخدام نموذج IS/LM الذي يساعد صانعي القرارات الاقتصادية على التنبؤ بتأثير هذه السياسات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية. و قبل التطرق لأثر السياستين المالية، و النقدية يجب التطرق الى مرونة المنحنيين LM و IS .

#### V-1- مرونة المنحنيين LM و IS

##### V-1-1- مرونة منحنى IS

إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS ، غير أن تأثير الاستثمار أكبر بكثير من تأثير الادخار، و لهذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة، و بصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.<sup>47</sup>

##### V-1-2- مرونة منحنى LM

تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى :

❖ **المجال الكينزي** : و عنده يكون المنحنى أفقي و فيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة و هو

يمثل مصيدة السيولة الكينزية، و هذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات،

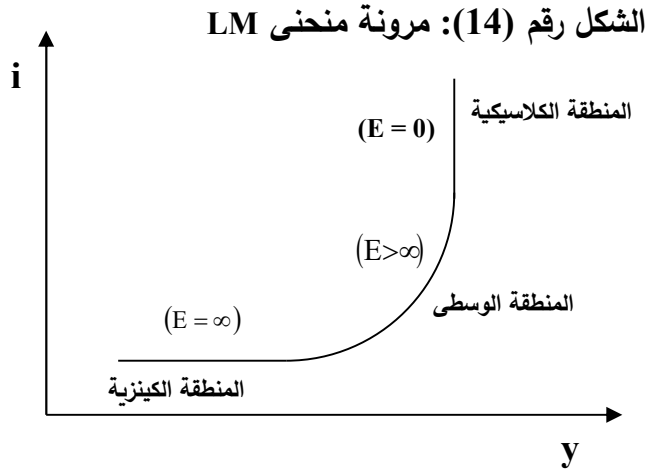
و يؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة .

<sup>47</sup> :عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 260 -261.

❖ **المجال الكلاسيكي** : و عنده يكون المنحنى خطأ عموديا و تؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر، و ينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة ، و بالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات و الاحتياط.

❖ **المجال الأوسط** : وهو ما تبقى من المنحنى، و بالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات و الاحتياط، و المضاربة ، و الشكل التالي يوضح ذلك .

حيث : E تمثل المرونة.



المصدر: محمد الشريف إلمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 262.

## V-2- أثر السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان، و التأثير عليه بما يتفق، و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.<sup>48</sup> ويمكن استخدام نوعين من السياسات النقدية هما:

### V-2-1- أثر السياسة النقدية التوسعية

تستخدم هذه السياسة في حالة الركود أو الكساد(الانكماش)، و يظهر اثرها على التوازن في سوق النقد من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة حجم المعروض النقدي من اجل الرفع من مستوى الدخل، ونتيجة لذلك ينتقل منحنى LM إلى اليمين، و يكون تغير LM بمقدار مضاعف النقود  $\left[ \frac{1}{K} (\Delta M) \right]$ <sup>49</sup> ، فيخفض سعر الفائدة

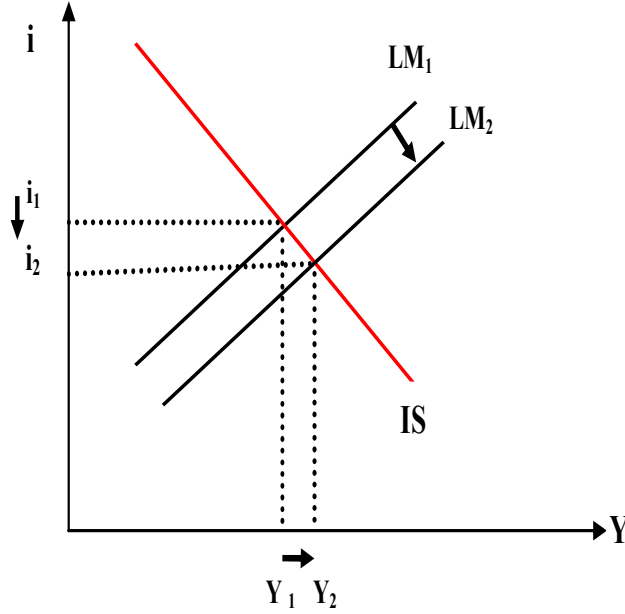
<sup>48</sup> : أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 1993 ، ص 326 .

<sup>49</sup> : Engene .A .Diulio , **Macroeconomie**, Traduction de George poudiere, Mc Growhill ,paris, 1993, p 96.



نتيجة لزيادة عرض النقود، و يترتب عن انخفاض سعر الفائدة زيادة الاستثمار، فيرتفع مستوى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.<sup>50</sup>

الشكل رقم (15): أثر السياسة النقدية التوسعية



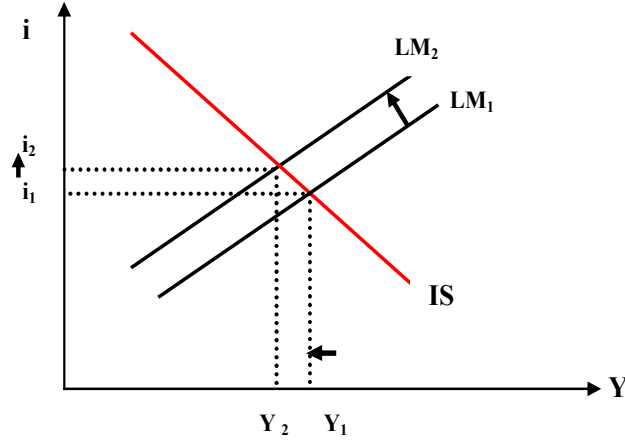
يلاحظ من المنحنى أن انتقال  $LM$  من  $LM_1$  إلى  $LM_2$  أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$  ، كما أدى إلى ارتفاع مستوى الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  .

#### V-2-2- أثر السياسة النقدية الانكماشية

السياسة النقدية الانكماشية عكس السياسة التوسعية تستخدم في حالة التضخم، ويظهر أثرها على التوازن في سوق النقد من خلال قيام السلطات النقدية بتخفيض حجم المعروض النقدي من أجل تخفيض مستوى الدخل، ونتيجة لذلك ينتقل منحنى  $LM$  إلى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة نتيجة لانخفاض عرض النقود، و يترتب عن ارتفاع سعر الفائدة انخفاض الاستثمار، فينخفض مستوى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.

<sup>50</sup> : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006،

## الشكل رقم (16): أثر السياسة النقدية الانكماشية



يلاحظ من المنحنى أن انتقال LM من  $LM_1$  إلى  $LM_2$  أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$  ، كما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  .

## V-3- أثر السياسة المالية

السياسة المالية هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية (الإيرادات، و النفقات العامة)، و الموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة.<sup>51</sup> تتمثل أدوات السياسة المالية في تغيير الإنفاق الحكومي و / أو الضرائب مما يؤثر في الطلب الكلي، و بالتالي في مستوى الإنتاج و الدخل، ويتم ذلك في نموذج IS/LM من خلال التأثير على موقع منحنى IS ، وذلك بالاعتماد على سياستين هما:

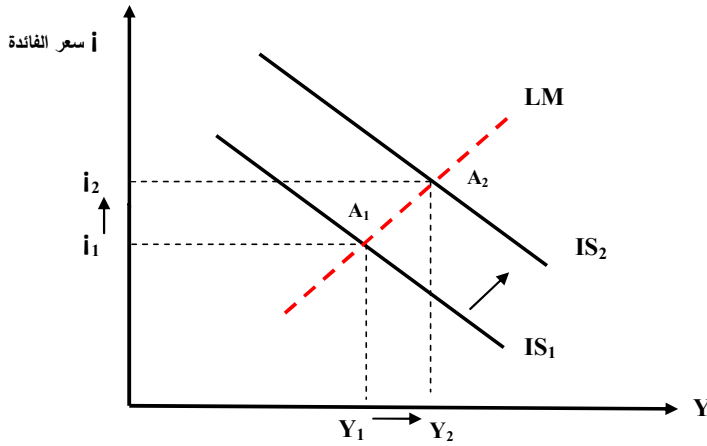
## V-3-1- أثر السياسة المالية التوسعية

تستخدم السياسة مالية توسعية في حالة الركود أو الكساد أي عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدلات البطالة، وتتم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي G و/أو تخفيض الضرائب و/أو سياسة الميزانية المتوازنة، و التي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي و الضرائب معا و بنفس المقدار، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، و بالتالي زيادة الإنتاج و الدخل و مستوى التوظيف، فباتباع الدولة سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي فإنها ستؤثر فقط على منحنى IS حيث سيتم إزاحته للأعلى جهة اليمين بشكل موازي للمنحنى الأصلي كما يوضحه الشكل الموالي.<sup>52</sup>

<sup>51</sup> : أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 347 .

<sup>52</sup> : محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 260.

## الشكل رقم (17): أثر السياسة المالية التوسعية



المصدر: محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص 260.

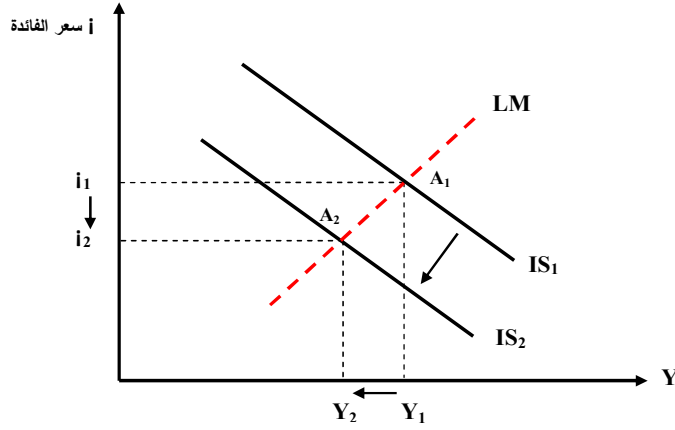
إن اتباع سياسة مالية توسعية أدى إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة  $A_2$  ، و التي تشكل ارتفاع سعر الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$  ، و زيادة في الدخل من  $y_1$  إلى  $y_2$ <sup>53</sup>، و ذلك راجع إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة إتباع الدولة سياسة توسعية سيحدث زيادة في الدخل بنسبة  $\Delta Y$  حيث أن الزيادة في الدخل تكون أكبر من الزيادة في الإنفاق وفقاً لنظرية المضاعف  $1 > \frac{\Delta y}{\Delta G}$  ، و من جهة أخرى فإن الزيادة في الدخل ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب النقدي، و طالما أن العرض النقدي ثابت فسيختل بذلك التوازن، و للمحافظة على وضع التوازن يجب تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل ذلك مع العرض النقدي الثابت، و ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة (العلاقة بين الطلب النقدي، و سعر الفائدة هي علاقة عكسية) ، و بهذا فإن زيادة الإنفاق الحكومي بإتباع سياسة مالية توسعية سيؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل القومي، و ارتفاع أسعار الفائدة .

## V-3-2- أثر السياسة المالية الانكماشية

تستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم ، أي سيتم حدوث عكس اتباع الدولة لسياسة مالية توسعية ، بمعنى أن تخفيض الإنفاق الحكومي سوف يؤدي لانتقال منحنى IS للأسفل (باتجاه اليسار) بشكل موازي للمنحنى الأصلي، كما هو موضح في الشكل الموالي :

<sup>53</sup> :Gregory N ,Mankiw , **Macroéconomie** , 6<sup>eme</sup> édition de Boeck, Belgique , 2013 , p 379.

## الشكل رقم (18): أثر السياسة المالية الانكماشية



المصدر: محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص 261.

إن اتباع سياسة مالية انكماشية أدى إلى انتقال منحنى IS نحو اليسار، حيث تقاطع مع المنحنى LM في نقطة توازنية جديدة، و هي  $A_2$  ، و التي تؤدي لانخفاض مستوى الدخل التوازني إلى  $Y_2$  ، و انخفاض سعر الفائدة التوازني إلى  $i_2$  ، و ذلك أن انخفاض الإنفاق الحكومي يعمل من خلال المضاعف على انخفاض الدخل الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الطلب النقدي (علاقة طردية) ، و بما أن العرض النقدي ثابت، و أصبح أقل من الطلب النقدي فإن للعودة للتوازن لابد من زيادة الطلب النقدي عن طريق خفض سعر الفائدة، و بهذا فإن تخفيض الإنفاق الحكومي بإتباع سياسة مالية انكماشية سيؤدي في الأخير إلى تخفيض الدخل القومي وانخفاض أسعار الفائدة.<sup>54</sup>

## 4-V-دمج السياسة النقدية و المالية

يمكن دمج السياسة النقدية و المالية معا في حالتين:

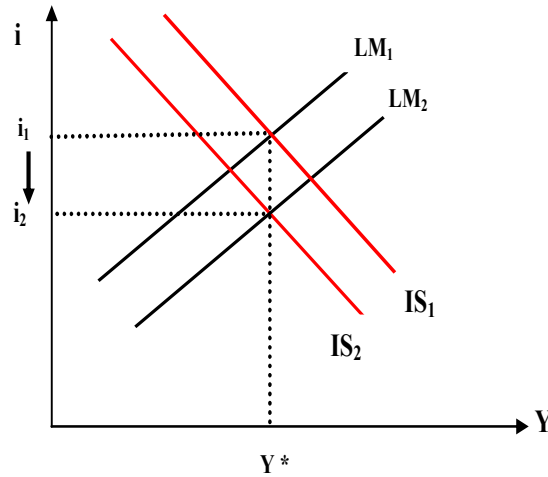
<sup>54</sup> : محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

## V-4-1-دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير أسعار الفائدة

يمكن استخدام كلا من السياستين النقدية و المالية معا لإجراء التغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى الدخل التوازني ، وفي هذه الحالة يمكن تخفيض سعر الفائدة باستخدام السياسة المالية عن طريق رفع معدلات الضرائب، و من ثمة انتقال منحنى IS نحو اليسار ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة انتقال منحنى LM إلى اليمين، و بالتالي فان التغيير المزيج من السياستين معا ادى إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار)، و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابتاً.<sup>55</sup>

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (19): دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير أسعار الفائدة

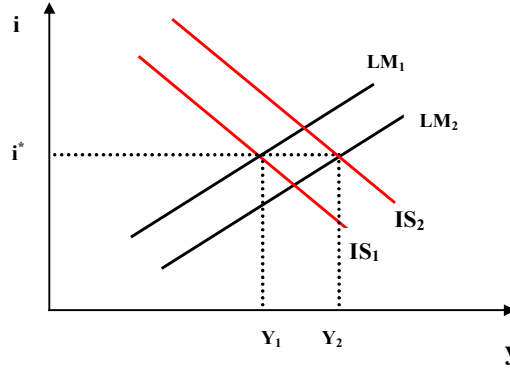


## V-4-2-دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير المستوى التوازني للدخل

يمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة من خلال سياسة التمويل بالعجز ، وفي هذه الحالة يمكن استخدام السياسة النقدية عن طريق الزيادة في خلق النقود، و بالتالي انتقال المنحنى LM إلى اليمين ، إلا أنه في نفس الوقت يمكن استخدام السياسة المالية عن

طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي ، وبالتالي انتقال المنحنى IS إلى اليمين ، و الشكل الموالي يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغير في سعر الفائدة.<sup>56</sup>

الشكل رقم (20): دمج السياسة النقدية و المالية لتغيير المستوى التوازني للدخل



5-V- مدى فعالية السياستين النقدية و المالية في ظل نموذج ( IS-LM )

يستخدم العديد من الباحثين تحليلات نموذج (IS-LM) لتوضيح الفاعلية النسبية للسياستين النقدية، والمالية وكيفية تأثير الإنتاج بالتغيرات النقدية والمالية من خلال ميول هذه المنحنيات، والتي أصبحت ذات أهمية خاصة في تطبيقها لهذه السياسات.

إن فعالية السياسة المالية، والنقدية تقاس بالمضاعف المالي والنقدي على التوالي ، فالأول يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الإنفاق (التغير في مستوى الضرائب)، والثاني يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الكتلة النقدية، فما هي السياسة الأكثر تأثيرا على الدخل والتوظيف، هل هي السياسة المالية أو النقدية؟.

إن الكينزيين يعتقدون أن السياسة المالية هي أكثر فعالية، أما النقديون و النيوكلاسيك لهم رأي مخالف، فكل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى IS من وضع إلى وضع يسمى سياسة مالية، وكل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى LM يسمى سياسة نقدية ، و بالتالي فإن فعالية السياستين تتوقف على ميل كل من المنحنيين<sup>57</sup> ، كما

<sup>56</sup> :Michel Devoly, Theories Macroéconomiques, Fondement et Controverses, Masson édition, Paris,1993,P75.

<sup>57</sup> : البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول

السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008،ص12، على الموقع:

أن فعالية السياسة النقدية و المالية تتحصر في مدى إمكانية استخدامهما لأدواتهما في تحقيق الاغراض الأساسية من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية (المالية والنقدية) غير المرغوب فيها.<sup>58</sup>

حسب التحليل الكينزي تكون السياسة النقدية أكثر فاعلية عندما يكون منحني (IS) ذو ميل قليل الانحدار أو مستوى نسبيا، ومنحني (LM) ذو ميل كبير الانحدار، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فإنها تكون فعالة نسبياً عندما يكون منحني (IS) شديد الانحدار، ومنحني (LM) مستويا (قليل الانحدار).

## VI- نموذج IS-LM-BP

يتكون نموذج IS-LM-BP من ثلاث منحنيات أحدهما يمثل توازن سوق السلع (IS) و الثاني يمثل سوق النقد (LM) ، و الثالث يمثل التوازن الخارجي "ميزان المدفوعات" (BP) .

### VI-1- تعريف منحني ميزان المدفوعات (BP)

يمثل هذا المنحني توليفات مختلفة لسعر الفائدة والنتاج القومي، حيث عند زيادة الدخل ترتفع الواردات، و لكن الصادرات تبقى ثابتة (لأنها تعتمد على دخول الدول المستوردة ) ، و أن زيادة الواردات مع ثبات الصادرات يترتب عليه عجزا في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، كما أن زيادة الدخل مع ثبات عرض النقود يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة، و لما كان رأس المال يعتبر جزئيا دالة في أسعار الفائدة المحلية (مقارنة مع أسعار الفائدة الأجنبية) مما يسهم في تدفق رأس المال نحو الداخل مسببا فائضا في ميزان رأس المال، و هذا يعمل على تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.<sup>59</sup>

إن منحني توازن ميزان المدفوعات BP هو منحني ذو ميل سالب لأن زيادة مستوى الدخل القومي تتواكب مع عجز في الميزان التجاري (CA) ، و هو ما يتطلب أسعار فائدة اعلي لجذب رؤوس الأموال بحيث يتعادل عجز الميزان التجاري مع فائض ميزان رأس المال (CAP)، إلا أن منحني BP منحدر أكثر من منحني سوق النقد نظرا لحساسية حركات رؤوس الأموال لتغيرات أسعار الفائدة أكثر من حساسية الطلب على النقود محليا.

<sup>58</sup> ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2008،

ص 359.

<sup>59</sup> : صلاح مهدي عباس البيرماني، ، بناء نموذج رياضي لقياس و تحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج

IS-IM-BP، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بغداد، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد 17، العدد 61، مارس

2011، ص 109.

**2-VI-2- رصيد ميزان المدفوعات BP**

يقتضي التوازن في ميزان المدفوعات ان يكون رصيد هذا الاخير معدوما في نهاية الفترة، أي عندما يكون الفرق بين رصيد حساب العمليات الجارية (BTC)، وحساب العمليات الرأسمالية (K) يساوي الصفر، حيث: <sup>60</sup>

**1-2-VI- رصيد حساب العمليات الجارية (BTC)**

يمثل حساب العمليات الجارية الفرق بين الصادرات (X)، و الواردات (M)، و يكتب: بالعلاقة:

$$BTC=X-M$$

$$BTC=X-(M_0-my)$$

**2-2-VI- رصيد حساب العمليات الرأسمالية (K)**: يمثل الفرق بين التدفقات الرأسمالية الداخلة، و التدفقات الرأسمالية الخارجة، و هو دالة في الفرق بين اسعار الفائدة المحلية و الدولية، و باعتبار هذه الاخيرة قيمة فان مهمة رصيد حساب العمليات الرأسمالية يكون دالة في اسعار الفائدة المحلية، و تأخذ معادلته الشكل التالي:

$$K=K_0-U_i$$

و بالتالي يمكن كتابة رصيد ميزان المدفوعات BP

$$BP= BTC+ K$$

$$BP= [X-(M_0-my)]+ (K_0-U_i)$$

و عند توازن ميزان المدفوعات:

$$[X-(M_0-my)]+ K_0-U_i=0$$

و بالتالي:

$$Y=1/m.(X-M_0+ K_0)+ 1/m.(U_i)$$

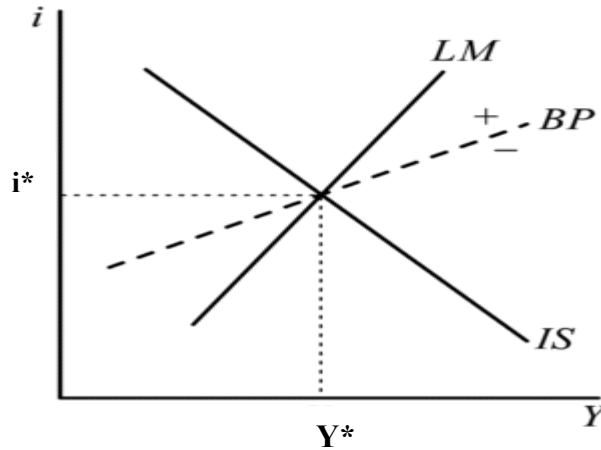
**3-VI- التوازن في نموذج IS-LM-BP**

يتوازن النموذج عندما تتقاطع المنحنيات الثلاث، وحتى عند هذا التوازن يمكن أن يكون هناك اختلال داخلي كانهبوط معدل النمو و ارتفاع معدلات البطالة.

<sup>60</sup> : فاتح بن نونة، دراسة التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الجزائري من خلال نموذج IS-IM-BP للفترة (2000-2015)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 03، 2017، ص292.



الشكل رقم (21): التوازن في نموذج IS-LM-BP



تنتقل المنحنيات الثلاث يمينا و يسارا حتى تصل لنقطة التقاطع و قد تطرقنا سابقا لكيفية انتقال كل من منحنى IS و LM، لكن نضيف أن تخفيض قيمة العملة ينقل المنحنى IS جهة اليمين و منحنى LM جهة اليسار، لأن التخفيض يزيد من التضخم، و هو ما يؤدي لزيادة الطلب علي النقود لتعويض الرصيد النقدي مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة.

VI-3-1-انتقالات منحنى BP

ينتقل منحنى BP نحو اليمين و نحو اليسار حيث ينتقل المنحنى:

1- نحو اليمين في الحالات التالية:

✓ زيادة عرض النقود.

✓ زيادة الصادرات.

2- نحو اليسار في الحالات التالية:

✓ تخفيض عرض النقود.

✓ زيادة الواردات

ان زيادة عرض النقود (انخفاضه) و زيادة الصادرات (زيادة الواردات) تنقل منحنى BP جهة اليمين (جهة اليسار)، كما أن تخفيض قيمة العملة ينقل المنحنى جهة اليمين، و السبب أن التخفيض في قيمة العملة يزيد الصادرات، وفائض الميزان التجاري يعني عجزا في ميزان رأس المال، وهو ما يتوكل مع انخفاض سعر الفائدة.

المحور الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

## المحور الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي، إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني، ونصيب الفرد منه، و معدلات البطالة ، والتضخم... الخ، أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفردا عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول تحقيقه، ولم ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو وأخرى للتنمية ، و قد كان نموذج هارود- دومار أول نموذج قدم لتفسير النمو الاقتصادي، و قد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد و ربط استمرار النمو بمعدل الادخار و معدل النمو السكاني و معامل رأس المال للنتاج ، و نموذج روبرت سولو الذي طرح واحدة من أهم الإسهامات في نظرية النمو الاقتصادي، غير ان اعتماده على عامل التكنولوجيا كعامل خارجي أدى إلى نقد هذا النموذج رغم قدرته على تفسير بعض الحالات ، الأمر الذي ساهم في تشكيل نظرية النمو الداخلي، و التي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و لا زالت الأبحاث في هذا المجال غير مكتملة و مازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية.

### I- مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

#### I-1- مفهوم النمو الاقتصادي

##### I-1-1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع ، و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في

محيط اقتصادي معين".<sup>61</sup>

<sup>61</sup>: Jean arrous ,les théories de la croissance ,édition seuil ,paris,1999,p9

كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغيير في "متوسط الناتج للفرد" (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط)، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.<sup>62</sup>

أما الاقتصادي الأمريكي كوزنيتس فيعرف النمو الاقتصادي على أنه: "إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.<sup>63</sup>

ويرى **simon kuznets** أن هناك تصورين للنمو أحدهما كمي و الآخر نوعي حيث:<sup>64</sup>

- النمو بالتصور الكمي هو: "الزيادة الدائمة للسكان، و الناتج الفردي "
- اما النمو بالتصور النوعي هو: "التوسع في جهاز الانتاج الذي يركز على التطبيق الدائم للعلم، اي جهاز منظم من المعارف المتحكم فيها".

وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي ، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>65</sup>

<sup>62</sup> فيصل دندل، العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سوريا، 2010، ص34.

<sup>63</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 26، افريل 2010، ص 28.

<sup>64</sup> Régis bénichi ,Marc nonschi ,la croissance aux xixème et xxème siècles, 2<sup>ème</sup> édition marketing, 1990, p44

<sup>65</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص51.

يتضمن هذا التعريف ثلاث شروط أساسية:

- ✓ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني.
- ✓ يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم).
- ✓ يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها.

### I-1-2- خصائص النمو الاقتصادي

أوضح سيمون كوزنتس ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة ، و هي:<sup>66</sup>

- ✓ المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج، و النمو السكاني؛
- ✓ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج ؛
- ✓ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي؛
- ✓ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي ، و السياسي، و الايديولوجي؛
- ✓ الامتداد الاقتصادي الدولي؛
- ✓ الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

### I-1-3- أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي للأنواع المذكورة في الجدول التالي:

<sup>66</sup> : ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175\_179.

## الجدول رقم(01): أنواع النمو الاقتصادي

أنواع النمو الاقتصادي	مميزات النمو الاقتصادي	طبيعة النمو
النمو التلقائي Spontaneous Growth	- النمو يحدث بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية. - تلعب الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق. يعتبر النمو من النوع البطيء والتدرجي والمتلاحق.	نمو يتميز بصفة الاستمرارية .
النمو العابر Transient Growth	- يحدث النمو نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول، وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو. - هذا النمط من النمو هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية .	نمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية
النمو المخطط Planned Growth	- ينتج النمو بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي. - إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل. - ينمو الاقتصاد بناء على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. - يرتبط النمو المخطط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ.	نمو يتميز بصفة الاستمرارية .

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:- بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012 ، ص09.

## 2-I- مفهوم التنمية الاقتصادية

يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.<sup>67</sup> و يمكن تعريف التنمية على أنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ، و تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو، و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ، و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".<sup>68</sup>

<sup>67</sup> صليحة مقاسي ، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،

من خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو، ومفهوم التنمية لأن التنمية الاقتصادية مفهومها أكثر اتساعاً ، و شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، لأن التنمية الاقتصادية تشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلية وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني على خلاف النمو الذي يركز فقط على التغيير في حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله.<sup>69</sup>

و يرى بونيه أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة، و محددة ، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا، و واعيا، أي اجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة، و من هنا كانت عناصر التنمية هي التغيير البنائي ، و الدفعة القوية و الاستراتيجية الملائمة.

و الجدول التالي يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

#### الجدول رقم(02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلية للمجتمع.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
✓ لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتوزيعه.

المصدر: فتحة بناني ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 4.

<sup>68</sup>: عادل مقالاتي ، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر للفترة ( 1990-2012)، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2015، ص80.

<sup>69</sup> : فيصل دندل، مرجع سبق ذكره ،ص35.

**II- نماذج النمو الاقتصادي****II-1-1- النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي**

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من وروبرت مالتوس حول السكان، و كارل ماكس.

**II-1-1-1- نظرية آدم سميث ( Adam Smith )**

يرى **Adam Smith** أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، و عليه لا بد من الحرية الاقتصادية، و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى سميث أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما اطلق عليه مفهوم **اليد الخفية**، كما نادى بالتخصص، و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الانتاج و الانتاجية، و بما يؤدي إلى زيادة الدخل، و الادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.<sup>70</sup>

يعد **Adam Smith** في طبيعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ساهموا مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة ، و الدخل في كتابه **الشهير ثروة الأمم Welth of Nations** سنة 1776 ، وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل.

حسب **Adam Smith** يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، و هذا لما يخلقه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية، و تحسن في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها، ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة ، والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.<sup>71</sup>

ان أهم العوامل التي تؤدي للنمو الاقتصادي حسب **Smith** هي:<sup>72</sup>

✓تجميع رأس المال؛

70 : عادل مقلاتني ، مرجع سبق ذكره،ص15.

71 : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل،الأردن، 2007، ص ص 56-57.

72 : اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1997، ص ص 60-61.



✓ نمو السكان؛

✓ رفع انتاجية العمل؛

✓ حرية التجارة الدولية.

و تعد أفكار **Smith** بمثابة النواة التي انطلق منها اقتصاديين لاحقين لتشكيل النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها: <sup>73</sup>

### 1-القانون الطبيعي

اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرضى مصالحه، وأن هناك **يدا خفية Invisible Hand** تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

### 2-تقسيم العمل

وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، نظرا للمزايا التي يحققها و المتمثلة في: <sup>74</sup>

- زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية.

### 3-تراكم رأس المال

يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

### 4-دوافع الرأسماليين على الاستثمار

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

<sup>73</sup> : سمية أو شن ، نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية،2014، على الموقع:

[https://www.politics-dz.com\(2020/11/18\)](https://www.politics-dz.com(2020/11/18))

<sup>74</sup> :فليح حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006،

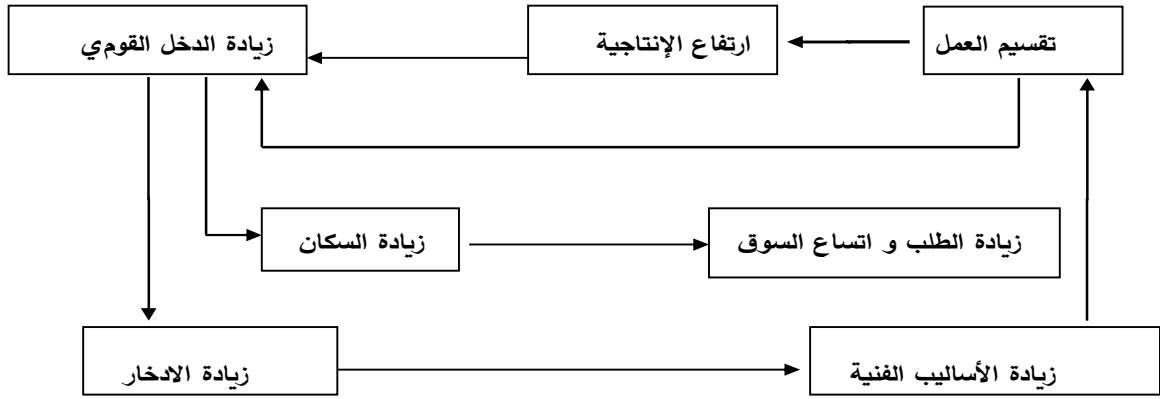
## 5-عناصر النمو

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

## 6-عملية النمو

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

## الشكل رقم(22) : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم النجفي ، محمد القرشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتاب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل،العراق،1988،ص61.

## David Ricardo 2-1-II-نظرية

اعتبر **Ricardo**<sup>75</sup> الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات.

يقسم **Ricardo** المجتمع الى ثلاث فئات وهي: فئة الرماليين، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية،<sup>76</sup> كما يعتمد في نموذجها على دعامين أساسيتين وهما: نظرية مالتس للسكان ، و قانون تناقص الغلة.

<sup>75</sup> : ولد دافيد ريكاردو سنة 1772 في بريطانيا ، وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة ، و التوزيع و الربح و الربح و النقود...الخ ، و نشر كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1817 ، توفي دافيد ريكاردو سنة 1832.

<sup>76</sup> : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره ، ص58.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد العمال بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

و يرى **Ricardo** أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث اعتبر الرأسماليون عمود التنمية الاقتصادية، لذلك حذب عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقل عزميتهم، و بالتالي تضيع فرصة التنمية.<sup>77</sup>

بالنسبة لكل من **Adam Smith** و **David Ricardo** يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.<sup>78</sup>

### II-3-1-نظرية Robert Malthus

لقد تطرق في كتابة مبادئ الاقتصاد السياسي لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث قال في هذا الصدد: "ما من موضوع في علم الاقتصاد أعرب، و أهم و أدعى الى امعان النظر من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالها دون أن تتفاعل أو على الأقل تظل هذه القوة الانتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الانتاج و السكان".<sup>79</sup>

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن **Malthus** ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و أن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو .

<sup>77</sup> اسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص64.

<sup>78</sup> محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 79.

<sup>79</sup> صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966، ص69.

أما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

### II-1-4-نظرية كارل ماركس

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد ، فبينما اعتقد آدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الربح ، و بالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل )، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتتسأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال ، فتتهار الرأسمالية ، إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ، لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس .<sup>80</sup>

### II-2-النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

#### II-2-1-نظرية Joseph Schumpeter

يعد Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ظهرت أفكاره في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية سنة 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939، اذ يعتبر

<sup>80</sup> : سيدي أحمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2013، ص ص 36-37.

اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات، وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة.<sup>81</sup>

إن نظرية **Schumpeter** تفترض وجود اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف **Schumpeter** هذه الحالة بـ: التدفق النقدي.

ترتكز أهم أفكار **Schumpeter** في النقاط التالية:<sup>82</sup>

- ان التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات منقطعة ، و اندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد و الرواج قصيرة الأجل ، وذلك بسبب التجديدات، و الابتكارات التي يحدثها المنظمون، و التي من شأنها زيادة الانتاج، و دفع عجلة النمو.
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين هما:

➡ الأول: هو المنظم.

➡ الثاني: هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم امكانيات التجديد و الابتكار.

- اعطاء المنظم أهمية خاصة و وصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و التقاليد و أدواق المستهلكين .
- إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة للأسباب التالية:

- بؤادر وظيفة المنظم نتيجة روتينية للابتكار، و التجديد و قيام الخبراء، و الباحثين بها.
- زوال الاطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار و الكارتلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين ، و العمال.

<sup>81</sup> : صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986، ص 52.

<sup>82</sup> :عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، منشورات الجامعة الاردنية، الأردن، 1997، ص 36.

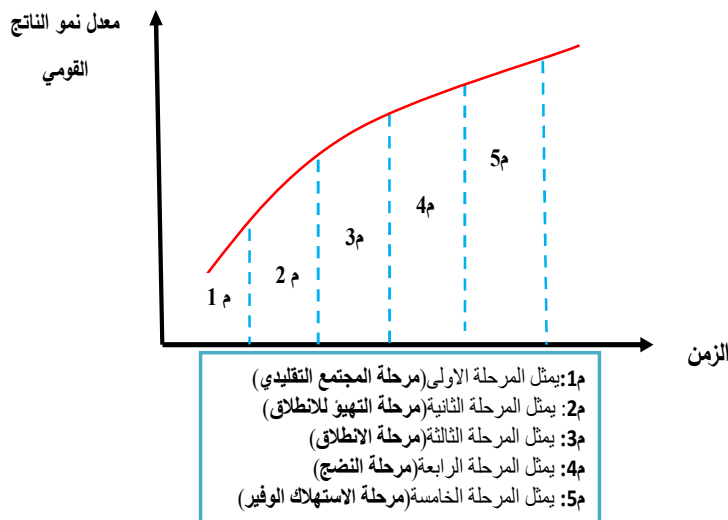
انتقدت نظرية النمو لـ **Schumpeter** لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وليس فقط على الابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تتفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.<sup>83</sup>

## II-2-2-نظرية مراحل النمو W.W.Rostow

تسمى هذه النظرية أيضًا بنظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًا".

و حسب **Rostow** يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس كما هي مبينة في الشكل الموالي:

### الشكل رقم (23) : مراحل النمو حسب Rostow



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 106.

<sup>83</sup> : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

## 1- مرحلة المجتمع التقليدي

تكون فيها الدولة شديدة التخلف يرتكز اقتصادها على الزراعة التقليدية (هيمنة النظام الاقطاعي) منخفضة الانتاجية ، حيث يوجه انتاجها للاستهلاك العائلي (لا يوجه الانتاج للسوق). ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.<sup>84</sup>

## 2- مرحلة التهيؤ للانطلاق

تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدول المتخلفة، غير أن نصيب الدخل الفردي يبقى منخفض، و يكون من مظاهر هذه المرحلة حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي كما يلي:

### ❖ على المستوى غير الاقتصادي نجد:

✓ بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

✓ بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

### ❖ على المستوى الاقتصادي فنجد:

✓ زيادة معدل التكوين الرأسمالي ( بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

✓ بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

✓ بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

✓ ظهور الاستثمارات الاجتماعية ( بناء الطرقات، المواصلات،..).

## 3- مرحلة الانطلاق

وهي المرحلة الحاسمة في عملية النمو، وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، و يرى **Rostow** أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

<sup>84</sup> : سمية أوشن، مرجع سبق ذكره، ص 06.

و تتميز هذه المرحلة بما يلي:<sup>85</sup>

✓ إحداث ثورة في أساليب الانتاج و السعي للنهوض بمختلف القطاعات (الزراعة ،التجارة ،وسائل النقل، وإنشاء الصناعات الثقيلة).

✓ تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخل على ذوي الدخل المحدود.

✓ بروز اطارات سياسية و اجتماعية و اقتصادية مواتية تعمل على دفع عجلة النمو المطرد .

✓ ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5%، وأقل إلى أكثر من 10%.

✓ نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة و التي تتميز بما يلي:<sup>86</sup>

▪ زيادة مفاجئة و كبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.

▪ التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع و ازدهار و نمو انتاجيته.

▪ اتجاه الأرباح المحققة إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.

▪ قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى(فكرة الدفع إلى الأمام و إلى الخلف).

#### 4- مرحلة النضج

مرحلة تعدّ فيها الدول المتقدمة اقتصادية حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائمة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد **Rostow** أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:<sup>87</sup>

<sup>85</sup> : لمزيد من المعلومات أنظر : و.و. روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، على الموقع: [www.al-hakawati.net](http://www.al-hakawati.net)

<sup>86</sup> : علة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>87</sup> : جلال خشيب ، النمو الاقتصادي ، على الموقع:



- ✓ التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ✓ ارتفاع نسبة الفئتين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- ✓ انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات و الرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- ✓ النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية، وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

#### 5- مرحلة الاستهلاك الوفير

- وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأواً كبيراً من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها: <sup>88</sup>
- ✓ لا تشكل الاحتياجات الضرورية (الغذاء، السكن...) الأهداف الرئيسة للفرد.
  - ✓ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الكمالية (سيارات...)، نتيجة الارتفاع الكبير في دخل الفرد.
  - ✓ زيادة الإنتاج الفكري، والأدبي للمجتمع
  - ✓ يتغلب عدد السكان المتمدنين على عدد الريفيين، ويتغلب كذلك عدد العمال الإداريين على عدد العمال الآخرين.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستتبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث. <sup>89</sup>

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهما بسيطاً يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديداً يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريباً بنفس الشكل في عملياتها التنموية؛ فروستو صور لنا مراحل النمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو طرفاً هاماً من الظروف المهيئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات،

<sup>88</sup> : عبداللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة ، ص 3، (بتصرف) على الموقع:

الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرّمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.<sup>90</sup>

## II-2-3- نموذج هارود و دومار

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقاً، و لقد اعطى هذا النموذج أهمية كبيرة للاستثمار، و دوره في حركية النمو، و حسب رأيهما فان مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، و بالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، و للوصول الى النموذج المسمى نموذج هارود-دومار سنقوم بالتطرق لكل نموذج منهما على حدى.

### 1-نموذج هارود

يرتكز هذا النموذج على ثلاث معدلات للنمو، و هي:<sup>91</sup>

1- معدل النمو الفعلي  $g$

$$g = \Delta y / y \dots \dots \dots 1$$

حيث:

$y$ : الدخل الوطني.

$\Delta y$ : التغير في الدخل.

ب-معدل النمو المضمون الضروري ( $gw$ ): قبل التعرف على هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة، وزيادة الانتاج، و هذا يعني:

$$I = f (\Delta y) \dots \dots \dots 2$$

و يجب أن يتساوى الادخار الكلي المحقق مع هذا الاستثمار، أي:

$$I = S \dots \dots \dots 3$$

<sup>90</sup> عبد العالي دبله، الدولة: رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004، ص41.

<sup>91</sup>: R.F. Harrod, *Second Essay in Dynamic Theory*, *The Economic Journal*, Volume 70, Issue 278, 1 June 1960, p 279.

ج- **معدل النمو الطبيعي**: و هو المعدل الذي يزداد به الاقتصاد، و يتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، و في المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي اقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

## 2- نموذج Domar

انشغل Domar<sup>92</sup> بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، فبالإضافة إلى الفرضيات العامة للنموذجين افترض Domar أن:

✓ جميع مفاهيم الدخل، الاستثمار، و الادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية، أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.

✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا، و بدون فواصل زمنية مما يعطي احياء باستمراريتها.

نشر Domar نموذجه في كتاب اسمه " التوسع و العمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة، و نشرها جميعا في كتاب بعنوان " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، و كان قد بنى نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية :

بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية، و يزيد في الدخل في نفس الوقت، فما هو معدل الزيادة المطلوب في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي، و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، و بالإضافة إلى ذلك اعتمد Domar في نموذجه على الفرضيات التالية :

✓ جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار، و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛

✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و بدون فواصل زمنية ؛

✓ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح Domar في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة، و جانب الطلب من جهة أخرى، و استخلص التوازن في المعادلة التالية:

$$\Delta Y = I \delta$$

حيث :

$\Delta Y$  : التغير في الدخل.

<sup>92</sup>: Voir : - E.d. domar, **Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment**, Econometrica, Vol. 14, N° 2 ,1946, pp. 137-147.

I: تعني حجم الاستثمارات .

δ : الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

و تعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار، و الدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.

## II-2-4-نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

تعد نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من **John Fei** و **Gustave ranis** .

إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول ، وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:<sup>93</sup>

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والنتائج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 %) لتشكل حافزاً قوياً لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.
- ان الزيادة في الإنتاج، وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات، والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

وفي ضوء هذه الفرضيات يتكون الاقتصاد من قطاعين هما:

- **القطاع الزراعي التقليدي:** الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل.
- **القطاع الصناعي الحضري:** الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي.

<sup>93</sup> : علة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

إذن يفترض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي، وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول، وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

## II-2-5-نموذج " كالدور":

تتمثل اهم عناصر النموذج في تحليل سلوك الاعوان الاقتصاديين(العمال والرأسماليون) ، و تحليل نموذج "كالدور" لحالة زيادة عدد السكان و علاقتها بنمو الدخل، كما يلي:<sup>94</sup>

### 1-عرض النموذج (تحليل سلوك الاعوان الاقتصاديين)

يهتم كالدور في تحليله بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين، العمال الذين يحصلون على أجور ( $w$ ) والرأسماليون، المقاولون الذين يحصلون على الأرباح ( $P$ ) حيث الميل للادخار لكلا المجموعتين هو على التوالي ( $Sw$  و  $Sp$ ).

$$\text{حيث: } 0 \leq Sw \leq Sp < 1$$

$$Y = p + w$$

$Y$  : الدخل.

$$S = Sw + (Sp - Sw) P / Y$$

التوازن الديناميكي حسب كالدور مرتبط بتلبية رغبة الربح والربح مرتبط بمعدل النمو الذي يرتبط ليس بالادخار ، والاستثمار وإنما بدالة التغير التكنولوجي، بما أن نسبة الربح من الدخل الوطني  $p/y$  محصورة بين ( $0$  و  $1$ )، أي  $p/y \in [0,1]$ .

هذا يعني من جهة أن:

$$P / Y > 0 \longrightarrow n > Sw / v$$

<sup>94</sup> : عمار بوصاق ، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي : دراسة وصفية تحليلية للفترة (2013-1990 )، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص36-38.

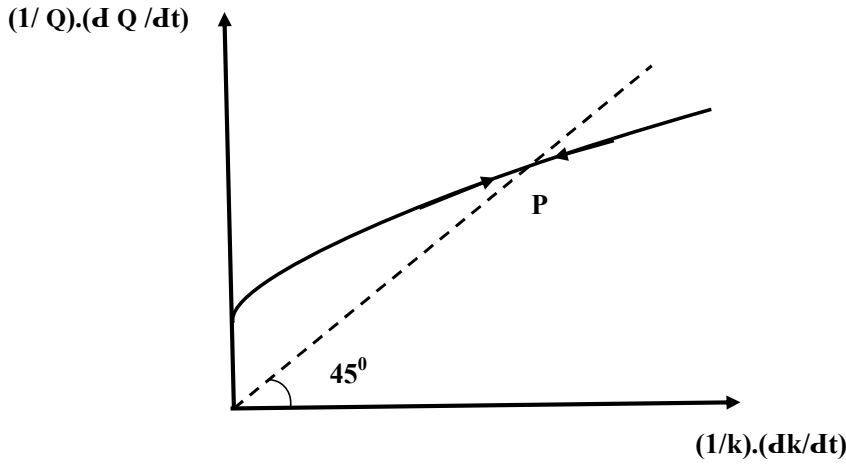
لقد كان شرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل حسب هارود-دومار هو  $n = S/v$  ، بينما يدقق "كالدور" في الفرق بين  $S_w$  و  $S_p$  حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

رفض كالدور استعمال دالة الإنتاج العادية، ويرى وجوب أن تحل محلها دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال، حيث يرى أن النمو الحاصل في الإنتاج دالة في معدل تزايد رأس المال أي:

$$(1/Q).(dQ/dt) = h(1/k).(dk/dt)$$

حيث: Q : مستوى الإنتاج.

الشكل رقم (24) : تحليل سلوك الاعوان الاقتصاديين في نموذج كالدور



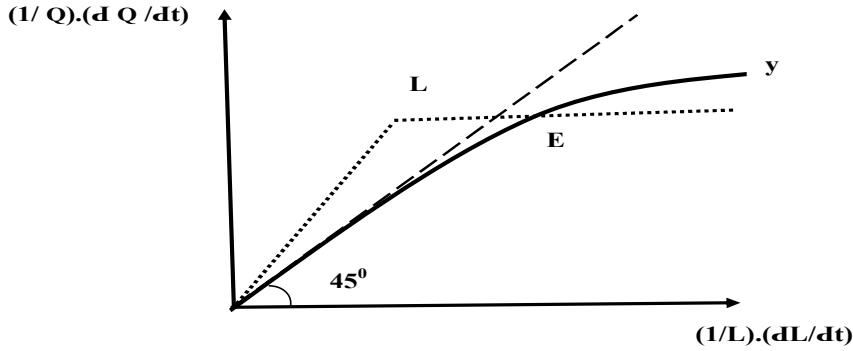
المصدر: محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 40.

عند النقطة (p) يتساوى كل من  $(1/Q).(dQ/dt) = (1/k).(dk/dt)$  ، فالمستثمرون على يسار النقطة (p) يستثمرون مداخلهم بنسبة تزيد على مصاريف رأس المال للوصول الى النقطة (p)، بينما العكس على يمين النقطة p ، يمثل مستوى الاستقرار بحيث يضمن تساوي معدل نمو الإنتاج ورأس المال.

## 2-نموذج "كالدور" في حالة زيادة عدد السكان

حاول "كالدور" دراسة العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل وفق نظرية مالتوس، في المدى الطويل سينمو حتى حده الأقصى (L) وفق هذا فإن حالة التقدم التكنولوجي لم تتأثر بالتغير في السكان، والشكل التالي يبين العلاقة بين السكان والدخل في نموذج كالدور:

الشكل رقم (25) : نموذج "كالدور" في حالة زيادة عدد السكان



المصدر: محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

حسب الشكل السابق ينمو عدد السكان حتى يصل إلى القيمة (L) ، وهي أقصى قدر لنمو السكان ثم يبقى عند هذا المستوى رغم زيادة الدخل، وعند النقطة (E) تتساوى زيادة السكان مع زيادة الدخل، وبالتالي يمكن القول أن نمو السكان يمكن أن يؤدي إلى النمو المتوازن في الدخل على المدى الطويل.

## II-2-6- نموذج سولو-صوان

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول انماط النمو في العالم، و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث اوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية التي اشتملت مايلي:<sup>95</sup>

✓ إن هنالك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

✓ إن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الاقطار.

✓ إن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

✓ إن المكانة النسبية للقطر في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعدل بحيث يمكن أن يصبح القطر الفقير غنياً، و العكس بالعكس.

## 1- فرضيات النموذج

يقوم نموذج صولو-صوان على عدة فرضيات نذكر منها مايلي:<sup>96 97 98</sup>

- ✓ الاقتصاد يتكون من قطاعين هما: قطاع العائلات، و قطاع المؤسسات و الذي يقوم بالإنتاج.
- ✓ الاقتصاد مغلق، وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه .
- ✓ الادخار، و تكنولوجيا الانتاج متغيران خارجيان.
- ✓ أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال .
- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج ، و اهتلاك راس المال بقيمة  $\delta$  : حيث  $\delta > 0$ .
- ✓ ثبات معدل نمو السكان و اعتبار معدل الادخار ثابت.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال .
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل)، وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.
- ✓ دالة الإنتاج هي دالة كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة.
- ✓ الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes".

يتكون نموذج " Solow " من نموذجين مختلفين وهما :

<sup>96</sup>: : Robert barro,Xavier Sala-I-Martin,la croissance economique, édition internationale,France,1996,pp17-18.

<sup>97</sup> : محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

<sup>98</sup>: Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomique, De Boeck, Bruxelles, Belgique, 1999, p 418.



## 2-النموذج القاعدي

لقد تمت صياغة هذا النموذج بطريقة تسمح بإيجاد رد للنتبؤات التي قام بها HAROOD، و من اجل ذلك ترك SOLOW فرضية ركود تقنيات الانتاج، في حين أن HAROOD حافظ على توقف قدرات كل من الادخار والاستثمار في أية لحظة، وبالمقابل أيضا استطاع WOLOS أن يجد حلا لمشكلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ومن أجل المعرفة الجيدة لهذا النموذج يجب أن نتطرق إلى الاستنتاجات الحسابية التي سمحت بالتدقيق الفكري لهذا النموذج، فهذا النموذج يركز على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: رأس المال (k) و العمل (L).<sup>99</sup>

### 1- عرض السلع و الخدمات:

يرتكز عرض السلع و الخدمات في النموذج النيوكلاسيكي "صولو- صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية المعروفة بالشكل التالي:

$$Y = f(K,L).....1$$

و هي دالة تتميز بالخصائص التالية:<sup>100</sup>

الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج: العمل و رأس المال موجبة و متناقصة حيث:

$$dF/dK > 0, \quad d^2F/d^2K < 0 \quad \dots\dots\dots 2 \quad \text{بالنسبة لرأس المال } K:$$

$$dF/dL > 0, \quad d^2F/d^2L < 0 \quad \dots\dots\dots 3 \quad \text{بالنسبة للعمل } L:$$

ثبات عوائد الإنتاج:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda \cdot F(K, L) \quad , \lambda > 0 \quad \dots\dots\dots 4$$

و تكون:<sup>101</sup>

<sup>99</sup> : عادل مقلاطي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>100</sup>: Robert barro, Op.Cit, pp 19-20.

$$\begin{aligned} \lim_{K \rightarrow 0} (FK) &= \lim_{L \rightarrow 0} (FL) = \infty \dots\dots\dots 5 \\ \lim_{K \rightarrow \infty} (FK) &= \lim_{L \rightarrow \infty} (FL) = 0 \end{aligned}$$

و استنادا الى فرضية ثبات عوائد الانتاج، فإن دالة الانتاج يمكن كتابتها كمايلي:

$$Y/L = F(K/L, L/L) \longrightarrow Y/L = F(K/L, 1) \dots\dots\dots 6$$

وفي ظل ما أفترض سابقا، يمكن كتابة الإنتاج الفردي (إنتاج الفرد الواحد) على الشكل التالي:

$$y = Y/L, \quad k = K/L \text{ حيث: } y = Y/L, \quad k = K/L$$

و باعتبار العدد 1 ثابت يمكن اهماله فنجد:

$$y = f(k) : f(k) = f(k, 1) \dots\dots\dots 7$$

ب- الطلب على السلع و الخدمات:

يوجه نصيب الفرد من الناتج حسب النموذج النيوكلاسيكي إما إلى الاستهلاك او الاستثمار كمايلي:

$$y = C + I \dots\dots\dots 8$$

يقاس كل من الاستهلاك و الاستثمار على اساس حصة الفرد من العمل، و دالة الاستهلاك تكون من الشكل :

$$C = (1-s)y \dots\dots\dots 9$$

باعتبار أن التغير في مخزون رأس المال يعادل الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال (بمعدل ثابت  $\delta$ ) ،

وأن الاقتصاد مغلق وبالتالي فإن الاستثمار يساوي الادخار (توازن سوق السلع) ويمكن كتابة ذلك كما يلي<sup>102</sup>:

$$y = (1-s)y + I \quad : \quad I = sy \dots\dots\dots 10$$

ومن خلال هذه المعادلة الأخيرة يتبين لنا أن الادخار يساوي الاستثمار، و بتعويض المعادلة 7 في المعادلة 10

نجد:

$$I = S f(k) \dots\dots\dots 11$$

و باعتبار أن رأس المال يهتك بالمقدار  $\delta$ ، و أن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت  $n$  ، و بالتالي فإن رأس

المال المهتك الفعلي يقدر بالمقدار:  $k(n+\delta)$  ، و أن التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي:

$$\Delta k = I - (n+\delta)k \dots\dots\dots 12$$

حيث:

$\Delta k$ : التغير في مخزون رأس المال.

<sup>101</sup>: أي أن الإنتاجية الحدية للعمل أو رأس المال تؤول إلى ما لا نهاية إذا كان العمل أو رأس المال يؤول إلى

الصفير، و تؤول الإنتاجية الحدية للعمل أو رأس المال الى الصفير إذا كان العمل أو رأس يؤول إلى ما لا نهاية

و هي ما تسمى ب: « شروط اينادا ».

<sup>102</sup>: Karine Pellier , **Propriété Intellectuelle Et Croissance économique En France : 1971-1945**, Université Montpellier, 2003 , voire le site : [www.unpan1.un.org/intrados/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf](http://www.unpan1.un.org/intrados/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf), consulté le (19/11/2020).

I: الاستثمار .

$(n+\delta)k$  : الاهتلاك.

و بتعويض المعادلة 11 في المعادلة 12 نجد:

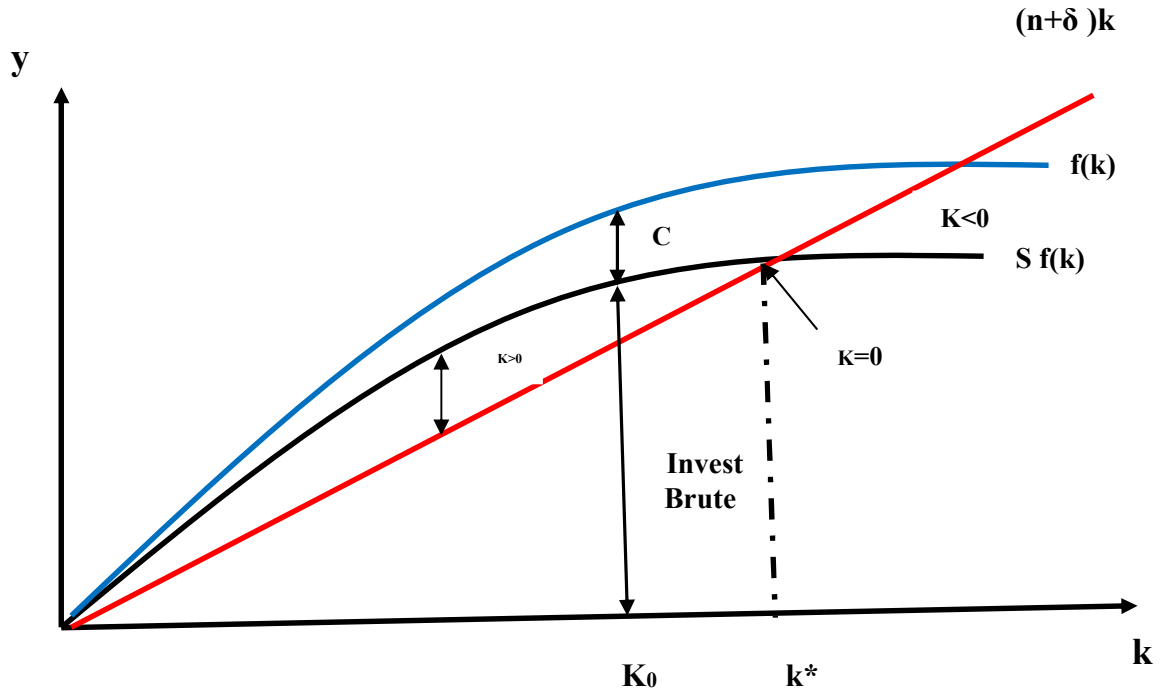
$$\Delta k = S f(k) - (n+\delta)k \dots \dots \dots 13$$

و هذه المعادلة الأخيرة هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي سولو-سوان، و تشير الى أن حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة)، تتحدد على أساس عاملين (الجانب الأيمن من المعادلة)، و هما:

\_ حصة العامل من رأس المال  $S f(k)$  .

\_ الاهتلاك الفعلي لرأس المال  $(n+\delta)k$  .

الشكل رقم (26) : توازن منحنى سولو



المصدر: سيدي أحمد كبداني ، مرجع سبق ذكره ، ص45.

### 3- إدخال التقدم التقني في نموذج سولو

ان النموذج القاعدي لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد ، ففي المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد الى الحالة المستقرة التوازنية فان متوسط دخل الفرد يظل ثابتا، و لتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى الطويل تم ادخال مفهوم التقدم التقني في النموذج.

إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل العام  $F(K,L)$  يمكن النظر إلى التقدم التقني  $a$  على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي، ويمكن تقسيم التقدم التقني إلى:<sup>103</sup>

✓ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العامل و يأخذ الشكل  $Y= F(K,aL)$ ، حيث أن  $a$  هي مؤشر التقدم التقني، و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر هارود .

✓ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال و يأخذ الشكل  $Y=F(aK, L)$  ، و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر سولو .

✓ التقدم التقني من وجهة نظر هيكس و يأخذ الشكل  $Y=aF(K, L)$ .

و غالبا ما يستخدم التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العامل لدراسة النمو طويل المدى و يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت  $g$  بمعنى أن  $G(a)=g$  .

رغم الفائدة التحليلية لهذا النموذج لمدة تفوق العقدين من الزمن، إلا انه قد وجهت له عدة انتقادات ادت للتشكيك في صحة تفسيراته، وهي:

✓ لا يشرح النموذج أسباب اختلاف مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي بين الدول، ولأسباب عجز بعض الدول عن جذب مستويات مرتفعة من الاستثمار بسبب الفساد وغياب البنية التحتية.

✓ بالرغم من أن نموذج "سولو- سوان" يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني " أي الزيادة في الإنتاجية"، إلا أن التقدم الفني يعتبر متغير خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيراً للنمو الاقتصادي، كما أن نموذج "سولو- سوان" أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.<sup>104</sup>

✓ عجز النموذج عن تفسير كيفية تحسين معدلات التقدم التكنولوجي.

<sup>103</sup> : البشير عبد الكريم، سمير دحمان بواعلي ، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ، ورقة بحثية مقدمة لمنندى الاقتصاديين المغاربة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 10\_13، على الموقع:

[https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_8.pdf\(2021/03/27\)](https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf(2021/03/27)).

<sup>104</sup> : أحمد ضيف ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر للفترة (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص36.

✓ انتقاد مسالة تناقص معدل النمو في المدى الطويل، الناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه، و التي اخذها من افكار الكلاسيكيين.

وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطوراً ، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي.

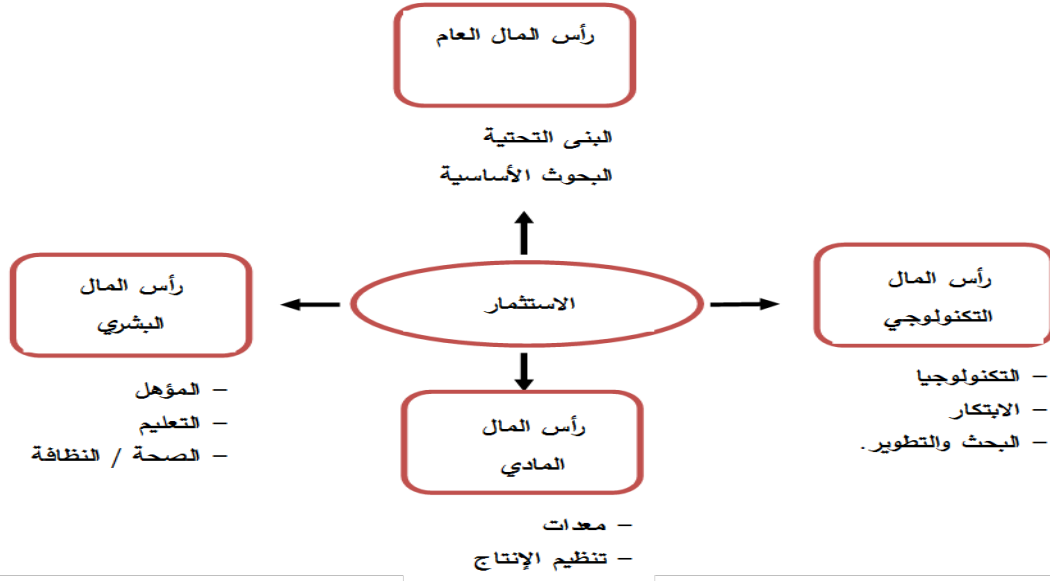
### III-3-النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي ( نظريات النمو الداخلي).

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعاً للنمو الاقتصادي طويل الأجل ( النمو المستديم)، حيث تؤسس نماذج النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية و تسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل ، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع ، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.<sup>105</sup>

و تعد أعمال رومر (1986 ، 1987 ، 1990) هي نقطة انطلاقاً لنظريات النمو الداخلي، و التي تركز على تحقق الاكتفاء الذاتي من خلال تراكم أربعة عوامل رئيسية هي: رأس المال المادي ، والتكنولوجيا ، ورأس المال البشري ورأس المال العام، و يعتمد معدل تراكم هذه المتغيرات على الخيارات الاقتصادية داخل الدولة

<sup>105</sup> : خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص45.

الشكل رقم (27) : العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي



Source: Guellec Dominique , Ralle Pierre, **les nouvelles théories de la croissance**, édition la découverte, paris, 1996, p 13.

III-3-1- نموذج "بول رومر"

انطلاقاً من منتصف الثمانينات، عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمو الاقتصادي بقيادة "بول رومر" على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل، و التي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

1- النموذج الأول لرومر ROMER "تراكم رأس المال المادي" (1986)

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986 ،وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي. وقد اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة،<sup>106</sup> حيث استبدل فيه فرضية عامل التطور التكنولوجي الخارجي لنموذج سولو بعامل تراكم المعرفة كمتغير داخلي، وتعود الجذور الأولى لفكرة Romer حول المعرفة إلى

<sup>106</sup> : أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص43.

Adam Smith و نظرية تقسيم العمل والتخصص، فحسب سميث فإن التخصص في العمل سيسمح للعامل بتحصيل معارف وخبرات إضافية حول موقع عمله مما سيزيد حتما في إنتاجيته وهو ما سوف ينعكس إيجابا على الإنتاج والإنتاجية الكلية.<sup>107</sup>

ان المعرفة حسب رومر سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال، و استند في ذلك على أعمال Arrow(1962)، وذلك بإعادة إحياء فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة، وقسم رومر معلمة رأس المال إلى كل من: مخزون رأس المال المادي، ومخزون المعرفة المتولد عنه، ومع ثبات إيرادات المخزونين يتطور الاقتصاد بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت، معتمدا على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، وبزيادة مدخرات الأعوان الاقتصاديين يتحقق المزيد من التراكم الذي يحقق بدوره زيادة في النمو، ومع إمكانية تحقق وفورات خارجية لرأس المال المادي ناتجة عن الاستثمار أو عن طريق التكامل بين الأنشطة والمشروعات.<sup>108</sup>

عمد رومر إلى وضع بعض الفرضيات لصياغة نموذجه، وهي:<sup>109</sup>

- المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج خبرة ستنج من العمل والتطبيق، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني.
- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.
- المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، و عليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة (i) بمؤشر (Ai) هذا يعني أن التغير (A'i) يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، و الذي بدوره يتناسب مع التغير (ki) لمخزون رأس المال .

<sup>107</sup> : سيد أحمد بوحزام ، النمو المحابي للفقراء في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1970 -2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2018،ص59.

<sup>108</sup> : عبد الباسط ولد عمري ، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ، 2016،ص38.

<sup>109</sup> : محمد الناصر حميداتو ، نماذج النمو ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 2، العدد 7 ، منشورات جامعة الوادي ، 2014 ، ص14.

في إطار هذه الشروط فإن دالة الانتاج المقترحة من طرف ROMER هي كالتالي:<sup>110</sup>

$$Y=F(K_i, kL_i).....1$$

حيث **F** : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية العادية ، متمثلة في إنتاجية حدية متناقصة لكل عامل، و وفرات حجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل يطبق عليها شرط Inada.

إذا **k** و **L** ثابتين كل مؤسسة كما في نموذج SOLOW ، تواجه تناقص المردود لرأسماله **K<sub>i</sub>** ، إضافة إلى ذلك من أجل قيمة معطاة ل **L<sub>i</sub>** الدالة السابقة متجانسة من الدرجة الاولى في **K<sub>i</sub>** و **k** هذا الثبات للمردوديات الاجتماعية لرأس المال هو مصدر النمو الداخلي.

إذا استخدمنا دالة الانتاج من نوع Cobb-Douglas ، و تأخذ الشكل:

$$Y_i=A(K_i)^{\alpha} (kL_i)^{1-\alpha}.....2$$

التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية و هو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون  $1 > \alpha > 0$ .

و بأخذ قيد الميزانية للعائلة كالتالي:

$$a'=w+ra-c-na.....3$$

حيث :

**w**: تمثل الأجر.

**a**: تمثل الأصول للفرد.

**r**: تمثل مردودية الأصل.

<sup>110</sup> : محمد سعدي ، العلاقة التبادلية بين التعليم العالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 36-38.(بتصرف).



- إن مشكل تعظيم دالة المنفعة تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية :

$$r=p-[u''(c).c/ u'(c)].c'/c.....4$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا كانت المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية، إذا نحصل على دالة انتاج اجتماعية خطية بالنسبة لعنصر تراكم رأس المال، و لها مردوديات سلم متزايدة بالنسبة لرأس المال و العمل.

ان تميز دالة الانتاج بخاصية غياب التقدم التقني الخارجي، و النمو الديمغرافي يكفي لتحقيق نمو متجدد.<sup>111</sup>

## 2- النموذج الثاني لرومر ROMER "تراكم رأس المال التكنولوجي" (1990)

يصنف نموذج رومر لسنة 1990 من نماذج الجيل الثاني حيث يعتبر اكثر واقعية من ناحية تمثيله لعملية تراكم المعرفة، و التطور التكنولوجي مقارنة مع النموذج الاول وينطلق رومر في نمودجه من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، الذي اعتبره بمثابة ثمرة الافكار الجديدة والاختراعات التي تحفز الربح من خلال بيع براءات الاختراع .

و يعتمد النموذج في تحليله على عدة فرضيات اهمها:<sup>112</sup>

- الاقتصاد مغلق و عرض العمل ثابت.
- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس التفسير .
- لا يوجد اهتلاك، و أن معدل الادخار ثابت و خارجي المنشأ.

<sup>111</sup> : فتيحة بناي، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>112</sup> : شفيق بن علي ، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017، ص20.

➤ يمثل رأس المال البشري العامل الوحيد للإنتاج في قطاع البحث و التطوير، يمثل الابتكار توسيع لرأس المال.

➤ يبحث النموذج في تفسير كيف و لماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا.<sup>113</sup>

➤ كل السلع الوسيطة تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة، فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر.<sup>114</sup>

➤ دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و هي على الشكل التالي :

$$Y=K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}$$

$$(0<\alpha<1)$$

حيث أن : A : رصيد الأفكار.

K: رصيد رأس مال.

يرى رومر أن إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية داخل الاقتصاد ويضمن عدم الانخفاض السريع للنتاج الحدي لرأس المال مع تراكم رأس المال، ويقسم الاقتصاد إلى القطاعات الموضحة في الجدول التالي :

<sup>113</sup>: Karine Pellier,Op.Cit,p3

<sup>114</sup> محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره،ص14.

## الجدول رقم (03): تقسيم القطاعات في نموذج رومر لسنة (1990)

القطاع	تعريفه <sup>115</sup>	الخصائص
قطاع البحث أو قطاع إنتاج المعرفة:	يستخدم رأس المال البشري والرصيد الحالي من التكنولوجيا وذلك لإنتاج المعرفة الحديثة والتي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية.	المعرفة في هذا القطاع هي غير تنافسية وغير حصرية، وهي سلعة عمومية بحتة باعتبار A هو مخزون المعرفة (التكنولوجيا المتاحة) المتوفرة للباحثين. <sup>116</sup> يقاس إنتاج هذا القطاع بعدد الأنواع من السلع الرأسمالية التي تم ابتكارها A، والمادة الخام المستعملة في الإنتاج في هذا القطاع تتمثل في رأس المال البشري المخصص للبحث H <sub>A</sub> ، وبالتالي تقدم دالة إنتاج قطاع البحث على النحو الآتي: <sup>117</sup> $d_A = \sigma H_A A$ A: رصيد الافكار، K: رصيد رأسمال
قطاع السلع الوسيطة:	يقوم بشراء الشهادات والمعرفة الحديثة من قطاع البحث و يستخدمها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.	هو قطاع تكون فيه منافسة احتكارية، فكل مؤسسة تقوم بإنتاج سلعة متميزة عن باقي المؤسسات، وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، ويكون تعظيم الربح في هذا القطاع كما يلي: <sup>118</sup> $\text{Max: } \pi = p$
قطاع إنتاج السلع والمنتجات النهائية:	يتم إنتاج السلع النهائية بتكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري، العمل ورأس المال المادي (السلع الوسيطة).	هو قطاع تكون فيه منافسة تامة، حيث يتم إنتاج السلع النهائية بكمية "Y" باستخدام عنصر العمل "L" وكذلك بعدد "α" من السلع الوسيطة "X" حيث كل منها تمثل نوعا من رأسمال، وتستخدم المؤسسات تعظيم الربح بشكل تنافسي.

ان نشاط البحث و التطوير في نموذج رومر ينظر إليه كمنشأ يؤدي إلى خلق نوعين من المعرفة، معرفة مملوكة تباع في شكل براءات اختراع، ومعرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين كل الباحثين، كما انه بالنسبة لرومر ، فإن وتيرة النمو لا تتراجع مع اقتراب المرء من حالة الاستقرار ، كما ادعى سولو، و يعتمد في ذلك على عدد الباحثين ونسبتهم وإنتاجيتهم ، أي على القدرة على زيادة عوائد البحث للتعويض عن تناقص عوائد الاستثمار المادي.

<sup>115</sup> : عبد الباسط ولد عمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

<sup>116</sup> : محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

<sup>117</sup> : سيد أحمد بوحزام ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

<sup>118</sup> : شفيق بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

إن انتشار المعرفة بين المنتجين والآثار الخارجية لرأس المال البشري يمنعان الاتجاه التنافسي في عائد الاستثمار (تناقص العائدات على رأس المال) ، ويمكن أن يستمر النمو إلى ما لا نهاية، على عكس النماذج النيو كلاسيكية ، و يدرك رومر مع ذلك أن السوق لا يكفي لضمان أقصى قدر من النمو على المدى الطويل، لذا تلعب الدولة دورًا مهمًا ، ليس من خلال الإنفاق العام على البحث (لا يعتقد رومر أن هذا يمكن أن يسرع التقدم التقني على المدى الطويل) ، ولكن من خلال مساعدة المبتكرين من خلال الضرائب (ضرائب أقل على الأرباح من المنتجات الجديدة) ، والتدابير القانونية التي تشجع البحث والتطوير.<sup>119</sup>

### III-2-3- نموذج R.LUCAS "تراكم رأس المال البشري" (1988)

إن الفكرة التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، و أن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، و يضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذا كان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور.<sup>120</sup>

و الفكرة الجوهرية للنموذج تكمن في ان تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأس المال المادي.

و يعتمد النموذج في تحليله على عدة فرضيات أهمها:<sup>121</sup>

➤ الاقتصاد مكون من قطاعين فقط احدهم يعمل على انتاج السلع و الاخر على تكوين رأس المال البشري.

➤ كل الاعوان الاقتصاديين متماثلين و عددهم ثابت N، بمعنى لا يوجد اختلاف بينهم لا في خيارات التعليم، ولا في الطلبات الفردية لعرض التعليم.

➤ تراكم رأس المال البشري Kh مقيد بالمعادلة التالية:

$$Kh = \beta (1 - \mu)h$$

<sup>119</sup>: Arnaud Diemer, **Croissance endogène et convergence**, voire le site :

<http://www.economia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf> (23/11/2020)

<sup>120</sup> : أحمد ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص54.

<sup>121</sup> :البشير عبد الكريم ، سمير دحمان بواعلي ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

حيث:

$\beta$ : مقدار الفعالية.

$(1-\mu)$ : الزمن المسخر للحصول على المعارف (للتعليم و التدريب).

$\mu$ : الزمن المسخر للعمل.

➤ الانتاج هو دالة من نوع Cobb-Douglas ، و تأخذ الشكل:

$$Y = k^\beta (h L)^{1-\beta}$$

حيث  $h$  تمثل رأس المال البشري الفردي.

**1- أثر تراكم رأس المال البشري على النمو:**

بافتراض ثبات الزمن المسخر للحصول على المعارف (للتعليم و التدريب)، في الحالة المستقرة او التوازنية

فان معدل نمو رأس المال البشري ثابت، و يعادل مايلي:<sup>122</sup>

$$V = Kh / h = \beta . (1 - \mu)$$

و قد جاءت النتائج الرئيسية لهذا النموذج على النحو التالي:<sup>123</sup>

- ان المعادلة الأساسية للنموذج، وهي معادلة التوازن ، تنص على أنه في الحالة المستقرة الناتج الهامشي لرأس مال المادي و رأس مال البشري يجب أن يكون متساوي ، و هذا يعني أن ديناميكية تراكم هذين النوعين من رأس المال مترابطة، وهذا التوقع للنموذج يبدو أنه منطقي في "العالم الحقيقي".
- أعلى إنتاجية للتدريب ستكون الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل التي تتبع التدريب وبالتالي ارتفاع معدل الأجور في المستقبل، هذا يعني أن الحوافز للتدريب أكبر وهكذا سوف يكون نمو في معدل النمو الاقتصادي.
- إن انخفاض معدل نفاذ الصبر الذي يمتاز به المستهلكين بالنسبة إلى الاستهلاك في المستقبل ، سيكون أقل أهمية لأن العمال على استعداد لهجر الاستهلاك الحالي لتكريس أنفسهم للتدريب لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

<sup>122</sup> : Jean Luc Gaffard, *Croissance et fluctuation*, E.J.A, paris, 1997, P144.

<sup>123</sup> : أسماء عدة، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2016 ،

## III-3-3- نموذج R.J. Barro "تراكم رأس المال العام" (1990)

يعد تراكم رأس المال العام مصدر آخر للنمو الداخلي يمكن أن نجده في الظاهرية المنتجة على الاقتصاد من قبل تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة، و كانت الفكرة المطورة من طرف Barro 1990 ، و اكتملت بعدها من طرف Barro, Sala -I-Martin سنة 1992 هذين النموذجين طورا بالفعل الفكرة التي توحى بأن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

يقوم النموذج على عدة فرضيات أهمها:<sup>124</sup>

❖ يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية، وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية ، و يرمز لها بـ G هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحت بمعنى مستخدمة بدون خصم و بدون تخصيص.

❖ البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج Cobb- Douglas ذات مردودية حجم ثابتة إزاء العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i).

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots 1$$

حيث:

$L_i, K_i, Y_i$ : الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i) و (G) على التوالي النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots 2$$

❖ المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة (متناقصة) ، و على العكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص و النفقات العمومية ثابتة ( $AL^{1-\alpha}$ )، إذا كان L ثابت و هذا ما افترضه Barro .

<sup>124</sup> : نادية مسعودي ، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA : خلال الفترة (1970-2009)

باستعمال معطيات PANEL ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر3- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، 3 ، ص ص 95-96.

❖ من أجل المؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى و متاح بدون تكلفة و تمويله بفعل الاقطاعات الجبائية، أما التقديم الجيد لهذا النموذج ودوافعه من ناحية السياسة الاقتصادية نعتبر حالتين للاقتصاد: معدل ادخار ثابت و معدل ادخار داخلي.

❖ تمويل النفقات العمومية عن طريق الضريبة بمعدل  $t$  (ثابت عبر الزمن)، تفرض على كل المداخيل، و توازن الميزانية يكون محقق دائماً ( $t=G$ )، و تتكون النفقات العمومية من السلع النهائية حيث ان  $t$  تكون جزء من الانتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار.<sup>125</sup>

و من خلال التأكيد على رأس المال العام ، تسلط نظرية النمو الجديدة هذه الضوء على عيوب السوق، إلى جانب وجود حالات الاحتكار ، و تتبع هذه العيوب من مشاكل تخصيص الابتكار، بسبب وجود عوامل خارجية بين الشركات ، فإن الابتكار ينتشر بطريقة أو بأخرى في المجتمع.

إن انخفاض ربحية الابتكار الناتج يثني العون الاقتصادي عن الاستثمار في البحث والتطوير، وفي هذا السياق ، قد يقع على عاتق الدولة مسؤولية إنشاء الهياكل المؤسسية التي تدعم ربحية الاستثمارات الخاصة، ودعم الأنشطة التي لا تدر ربحاً كافياً للأعوان الاقتصاديين ولكنها ضرورية للمجتمع.<sup>126</sup>

إن نظريات النمو الداخلي ستستند إلى فكرة أن المنافسة الكاملة مميتة ، وأن النشاط الاقتصادي يحتاج إلى منافسة غير كاملة وتدخل الدولة، وفي الوقت نفسه ، يكررون الفكرة القائلة بأنه ، على المدى الطويل لا يكفي معدل الاستثمار ولا جهد التدريب لضمان تقليص فجوات التنمية بين البلدان.

### III-4-3-نموذج (AK) 1991 (Rebelo)

يعتبر نموذج AK من أوائل نماذج النمو الداخلي، وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور، وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

يقوم النموذج على الفرضيات التالية: <sup>127</sup> 128

✓ غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، ودالة الانتاج تتميز بغلة حجم ثابتة ( $\alpha=1$ ).

<sup>125</sup> فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>126</sup>: Arnaud Diemer, Op.cit,p10.

<sup>127</sup> : محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>128</sup>: Gregory .N.Mankiw , **Macroéconomie** , 3eme édition De Boeck, Paris, France, 2003, p264.

✓ رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج. الذي ينقسم بدوره الى قسمين رأسمال بشري ورأسمال مادي (الات ومعدات)، و هذا ما يسمى برأسمال الموسع.

✓ رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين، و هذا التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة، مما يعني أن معدل الادخار S، والإنتاجية الحدية لرأس المال معا يجعلان النمو محمي ذاتيا.

✓ معدل الادخار متغير خارجي (S)، ورأسمال يهتك بمعدل (δ).

✓ عدد السكان ثابت.

✓ الإنتاجية الحدية موجبة وثابتة.

✓ عدم الخضوع لشرط Inada المعتمد في نموذج solow.

ان دالة الإنتاج في نموذج AK لا تمتاز بخاصية تناقص الغلة كما في نموذج solow بل كل وحدة إضافية من رأس المال ستنتج وحدة إضافية من الإنتاج A ، وذلك من أجل مخزون معطى لرأس المال ، وهو الفرق الجوهرى مع دالة الإنتاج للنموذج النيوكلاسيكي.<sup>129</sup>

و تأخذ دالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK الشكل:

$$Y=AK \dots\dots\dots 1.$$

حيث :

Y :يمثل مستوى الإنتاج.

A: الكمية المنتجة عن طريق وحدة واحدة من رأس المال وهي قيمة ثابتة.

K: رصيد رأس المال.

و تكتب معادلة تراكم راس المال بنفس الشكل المعطى في نموذج Solow أي:

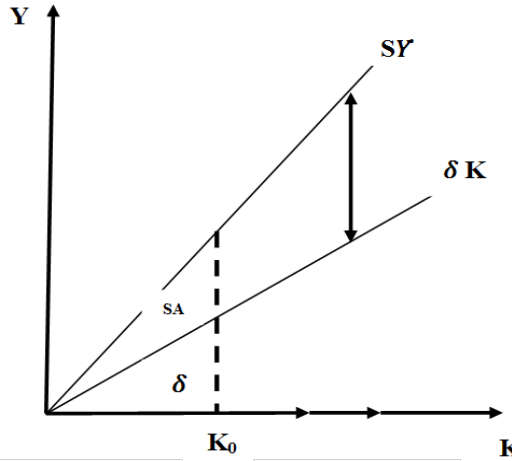
<sup>129</sup> : سيد أحمد بوحزام، مرجع سبق ذكره، ص57.



$$K = SY^* - \delta K \dots\dots\dots 2$$

و يمكن اعطاء شكل توضيحي لنموذج AK كمايلي:

الشكل رقم ( 28 ) : شكل توضيحي لنموذج AK



الخط  $\delta K$  يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض راس المال المهتك ، أما المنحنى  $SY$  فيعطي الاستثمار بدلالة رصيد راس المال ، وبما أن  $Y$  في هذا النموذج خطي في  $K$ ، فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم، و هي أحد خصائص نموذج AK.

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كمايلي :

- باعتبار  $A$  متغيرة ثابتة فانه يمكن التعبير عن معدل نمو الدخل بمايلي: <sup>130</sup>

$$Y^*/Y = AS - \delta \dots\dots\dots 3$$

أو:

$$K^*/K = AS - \delta \dots\dots\dots 4$$

أو:

130 : أحمد ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

$$K^*/K = SY/K - \delta \dots\dots\dots 5$$

بافتراض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة  $K_0$  (حسب الشكل السابق) ، في حالة نموذج سولو المذكور سابقا كان ان تراكم رأس المال خاضعا للعوائد المتناقصة ( $1 > \alpha$ ) ، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها ، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى  $\delta$  مع توقف تراكم رأس المال الفردي  $K$ ، أما في نموذج  $AK$  فيتميز رأس المال بمردودية ثابتة ، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها وما بعدها ، وتكون دائما مساوية ل  $A$ .<sup>131</sup>

انطلاقا من المعادلتين (3) و(4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد ( $gY$ ) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$Y^*/Y = SA - \delta = gY$$

يمكن الاستنتاج أن نموذج  $AK$  يجعل معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الإنتاجية لرأس المال  $A$ ، في حين أن مساهمة الأعوان تعد ضعيفة في الحاضر، وتنعكس على ارتفاع معدل الادخار، وعليه يعد نموذج  $AK$  هو الإطار لداخلية نسبية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وعلى علاقته بالادخار في ظروف الحصول على مردودية ثابتة فالنمو المحمي ذاتيا يمكن تحديد مستواه انطلاقا من معدل الادخار، وعليه يمكن للدولة التدخل، والمساعدة عن طريق وسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

### III-3-5- تقييم نظريات النمو الداخلي

تركز نظريات النمو الداخلي على قضية التكنولوجيا، وتراكم المعرفة، والبحث والتطوير، وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل، وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب تتمثل فيما يلي:<sup>132</sup>

<sup>131</sup> سيدي أحمد كبداني ، مرجع سبق ذكره، ص54.

<sup>132</sup> : ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 158.

- أنها مازالت تعتمد على عدد من الفرضيات النيو كلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث.
- نجد أن ما يعيق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية هو وجود العديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع وأرس المال، ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة، وخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.
- أهملت هذه النظريات الأثر على النمو في الأجلين القصير، والمتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الجمل لمعدلات النمو.

و في الاخير يمكن تلخيص اهم نماذج النمو الاقتصادي في الجدول التالي:

## الجدول رقم 04: تطور نظريات النمو

تطور نماذج النمو	محددات النمو	طبيعة النمو
آدم سميث (1776) : البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم.	التخصص و تقسيم العمل	نمو غير محدود.
Robert Malthus (1798): نظريته حول السكان	اعادة استثمار الفائض الإنتاجي	نمو محدود بسبب قانون السكان
David Ricardo (1817) : مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب	اعادة استثمار الفائض الإنتاجي.	نمو محدود بسبب تناقص العائدات من الأرض.
Karl Marx (1867): رأس المال	تراكم رأس المال	نمو محدود في عالم الإنتاج الرأسمالي بسبب الاتجاه التنازلي في معدل الربح.
Joseph Schumpeter (1911), (1939)	مجموعات الابتكارات	عدم استقرار النمو ، النظرية التفسيرية لدورة طويلة من نوع Kondratief.
Domar E.D (1957), Harrod R.F (1960)	معدل النمو هو دالة النسبة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	عدم استقرار النمو
Solow (1956, 1957, 1966)	السكان والتقدم التقني الخارجي	نمو عابر في غياب التقدم التقني
Romer P. (1986) : زيادة العوائد والنمو طويل المدى	تراكم رأس المال المادي	الطابع الداخلي للنمو ، وإعادة تأهيل الدولة، نمو متجدد.
Romer P. (1990) : التغيير التكنولوجي الداخلي	تراكم رأس المال التكنولوجي	الطابع الداخلي للنمو ، وإعادة تأهيل الدولة.
Lucas R.E (1988) : آليات التنمية الاقتصادية	تراكم رأس المال البشري	الطابع الداخلي للنمو ، وإعادة تأهيل الدولة.
Barro R.J (1990)	تراكم رأس المال العام	الطابع الداخلي للنمو ، وإعادة تأهيل الدولة.
الإنفاق الحكومي في نموذج بسيط للنمو الداخلي		

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على ما سبق.

## المحور الخامس: الدورات الاقتصادية

### المحور الخامس: الدورات الاقتصادية

مازال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وان الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصله حيث ينتقل من الانتعاش الى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش . وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة ، وبصورة عامة فان الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات الدول المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات 1634- 1637 ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية ، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدماً وذلك بسبب حمى المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، وبعد العام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى عليه في السنوات ، وتعد الأزمة العالمية الأزمة الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم.<sup>133</sup>

ويشير مصطلح " الدورة الاقتصادية " (أو دورة الأعمال أو دورة الرواج والكساد) إلى التقلبات على مستوى الاقتصاد بالكامل في الإنتاج والتجارة والنشاط الاقتصادي العام، ومن منظور مفاهيمي، فإن الدورة الاقتصادية هي التحركات التصاعدية والهابطية لمستويات الناتج المحلي الاجمالي ، وتشير إلى فترة التوسع والانكماش في مستوى الأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي تشير دورة الأعمال إلى ظاهرة الطفرات الدورية والكساد، ففي دورة الأعمال، هناك موجة مماثلة للتقلبات في إجمالي العمالة والدخل والناتج ومستوى الأسعار.<sup>134</sup>

<sup>133</sup> : الربيعي موسى عبود خضير رجاء ، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية ، جامعة بابل ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد 07 ، ديسمبر 2012، ص4.

<sup>134</sup> : Saqib Shaikh, **Business or Trade Cycles in an Economy: Meaning, Definition and Types**, see the site: <http://www.economicdiscussion.net/business-cycles/business-or-trade-cycles-in-an-economy-meaning-definition-and-types/13499>

## I- مفهوم الدورات الاقتصادية

### I-1- تعريف الدورات الاقتصادية

دورات الأعمال هي نوع من التقلبات الموجودة في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي تنظم أعمالها بصفة رئيسية في المشاريع التجارية: تتكون الدورة من التوسعات التي تحدث في نفس الوقت تقريباً في العديد من الأنشطة الاقتصادية، ثم يليها وعلى نحو مماثل حالات الركود والانكماش ، وهذا التسلسل من التغييرات متكرر ولكنه غير دوري، و تتراوح مدة دورات العمل من سنة إلى عشر سنوات أو إلى اثنتي عشرة سنة.<sup>135</sup>

مصطلح الدورات الاقتصادية أو ما يسمى بدورات الأعمال أو الدورات التجارية هو مصطلح حديث نوعاً ما مقارنة ببعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة، وقد كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل أن تكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي الحقيقة فإن الأزمات ما هي إلا مرحلة ظرفية من مراحل هذه الأخيرة، وربما يرجع هذا التأخر في التسمية كون الاقتصاديين لم يهتموا كثيراً بمسار النشاط الاقتصادي بقدر اهتمامهم بالانحرافات عن المسار، لكن التعاقب والتواتر في هذه التقلبات والتذبذبات أدى بالاقتصاديين إلى التفرقة بين المصطلحين على اعتبار أنهما مختلفين على الرغم من ارتباطهما الوثيق.<sup>136</sup>

هناك عدة تعريفات للدورة الاقتصادية تصب أغلبها في قالب واحد وهو أن النشاط الاقتصادي يتصف بالتقلب والتذبذب بشكل منتظم.

تعرف الدورة الاقتصادية بأنها: تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ومعدل التغيير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.<sup>137</sup>

كما تعرف على أنها: "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي تتعرض لها اقتصاديات الدول و تختلف مدة كل دورة وفقاً لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة، و الوصول لمرحلة الانتعاش.

<sup>135</sup> : AICHA ELALAOUI, **Identifying and characterizing the business cycle: the case of Morocco**, High School of Technologie, University My Sultan BeniMellal, MPRA Paper No 56811 , 2014, p04.

<sup>136</sup> : سمير دحمان بواعلي ، البشير عبد الكريم ، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد1، العدد16،، 2017، ص03.

<sup>137</sup> : جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره، ص197.

و تعرف أيضا بأنها: " تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين، وتتعلق من الأزمة الى الركود، و من الركود الى الانتعاش، ثم تعود الازمة من جديد معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي.<sup>138</sup>

وهناك اختلاف بين الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية إذ تعرف الأزمات الاقتصادية (Crises Economic) بأنها: "اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد او عدة بلدان"، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلا عن كلمة (Crise) التي تدل على الأزمة بينما نلاحظ هنالك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلاف أو الاضطراب في حين إن الدورة (Cycle) تدل على الانتظام في التعاقب التي تخضع له الظواهر الطبيعية.<sup>139</sup>

## I-2- خصائص الدورات الاقتصادية

يمكن إيجاز أهم خصائص الدورة الاقتصادية في النقاط التالية:<sup>140</sup>

- ✓ المعاودة، أي أنها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري، وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت؛
- ✓ الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
- ✓ ذات طبيعة عامة وشاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
- ✓ اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومدتها؛
- ✓ يمكن أن تتداخل دورتين معا ، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
- ✓ اختلاف مسببات الدورات وتعددتها.

## I-3- أسباب الدورات الاقتصادية

يمكن القول أن الدورات الاقتصادية تحدث بفعل مجموعة من الأسباب أبرزها :

<sup>138</sup> : جواد كاظم البكري ،عدنان داود محمد العذاري ، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

<sup>139</sup> : باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص520.

<sup>140</sup> : سمير دحمان بواعلي ، البشير عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص04.



### ❖ عوامل خارج النظام الاقتصادي ، ومن أبرزها:

- ✓ عدم استقرار النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة حالة عدم التأكد.
- ✓ التطور الغير منتظم من حيث التقدم التكنولوجي ، و اختلال توازن العملية الانتاجية بين القطاعات(نمو الانتاج اسرع في بعض الصناعات مقارنة بصناعات اخرى).
- ✓ عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية من الطلب على السلع الاستهلاكية التي تعتبر دالة في أذواق المستهلكين، و هذه الأذواق عرضة للتغيير المستمر بسبب ميل المستهلك نحو استهلاك سلع أخرى، و بالتالي فإن تقلب الانفاق على السلع الاستهلاكية يرافقه تقلب أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية.
- ✓ حدوث الحروب و الاضطرابات و الكوارث التي تنعكس سلبا على أسعار الذهب و النفط، أو تؤثر من خلال زيادة الهجرات القروية.
- ✓ مدخلات الانتاج الجديدة خاصة التي مصدرها الابتكار و الاختراع، فمثلا نجد أن سبب التضخم الركودي في السبعينات كان نتيجة الصدمة النفطية، وأن رخاء التسعينات كان سببه التطور في التكنولوجيا و المعلومات.

### I-4-آلية عمل الدورة الاقتصادية

في هذا السياق، من المهم فهم الآلية التي تعمل بها الدورة الاقتصادية، اذ يحدث الركود عندما ينخفض أو يبدأ الانخفاض في العنصر الاقتصادي المحرض(انخفاض في بعض مقاييس النشاط الاقتصادي الكلي) ، و يتسبب في الانخفاض المتتالي في مقاييس النشاط الرئيسية الأخرى، فمثلا عندما تنخفض المبيعات يتسبب ذلك في انخفاض الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض في فرص العمل والدخل، وهو ما يؤدي من خلال التغذية العكسية إلى انخفاض آخر في المبيعات، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة(الركود) ، وهذا التأثير الناتج عن انتقال الضعف الاقتصادي من المبيعات إلى المبيعات الناتج عن انخفاض تشغيل اليد العاملة و الدخل، الأمر الذي يغذي المزيد من الضعف في كل هذه المجالات، وعند نقطة ما تنكسر الحلقة المفرغة ، و تبدأ دورة جديدة تعمل على تغذية المتغيرات الاقتصادية بعضها ببعض ، فيرتفع الناتج ، التشغيل ، الدخل والمبيعات، وهذه هي السمة المميزة لانتعاش الدورة ، و نقاط الانتقال بين الحلقة المفرغة والحلقة الحميدة تشكل بداية الركود ونهايتها<sup>141</sup>.

### II-نظريات الدورة الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التي سعت لتفسير اسباب الدورة الاقتصادية والتي يمكن تلخيص اهمها في الجدول

الموالي:

<sup>141</sup> : Pami Dua, Anirvan Banerji, **Business Cycles in India**, Centre for Development Economics Department of Economics, Delhi School of Economics, Working Paper N° 146, 2006 p02.

## الجدول رقم 05: أهم نظريات الدورة الاقتصادية

تفسر التغير في كمية النقود، و انعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة و المتغيرات الاقتصادية الاخرى عامة.	ا. النظرية النقدية الكلاسيكية	1. النظرية النقدية	النظريات الداخلية:
تفسر أثر النقود على الدورات الاقتصادية.	ب. نظرية الارصدة النقدية		تبحث عن آليات داخل النظام الاقتصادي التي
تبين التناوب الذي لا مفر منه لموجات التفاؤل و التشاؤم ، و التي هي في نفس الوقت معدية و مفرطة بطبيعتها.		2. النظريات البيولوجية	تتطور وفقها الدورات الاقتصادية بشكل تلقائي.
اثبتت النظرية عدم حياد النقود في النشاط الاقتصادي، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش(القمة) تكون الكفاية الحدية لراس المال مرتفعة، و لكن بمجرد الاحساس ان العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستنتج الى الانخفاض الحاد و السريع حتى مرحلة الركود و الكساد.		3. نظريات نقص الاستهلاك	
يُرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه، واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، ورأى أن أزمات إفراط الإنتاج تنتج عن عدم إمكانية الاستهلاك أي وجود الرغبة الشرائية و لكن غياب القدرة الشرائية و التي تؤسس لنظرية الاستهلاك الناقص للطبقة العاملة	ا. نظرية كينز		
يفسر كالدور كيف ان الدورة يتسبب فيها عدم تناسب (تباين) توقع الادخار و الاستثمار ، بينما يتبنى كالكي وضعية مشابهة بتفسير الدورة بواسطة التباين(عدم التناسب) الموجود بين قرار الاستثمار و الاستثمار الفعلي.	ب. نظرية سيسموند	4. نظريات فائض الاستثمار(فائض الانتاج)	
أكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.		5. نظرية نقص الاستثمار النظرية الماركسية	
سواء تعلق الامر بحركة طبيعية للسكان او بسبب الهجرات.		1. النمو الديمغرافي	النظريات الخارجية:
يقال بأن هناك دورات في المناخ ، حيث بعض السنوات تكون هناك دورة ايجابية تعقبها دورة سلبية ، فالتغيرات في المناخ تؤدي الى تغيرات في الانتاج الزراعي ، و دورة الانتاج الزراعي تنتج دورة في النشاط الصناعي ، وهناك عدة نظريات تفسر دورات المناخ منها: نظرية جيفونز للبقع الشمسية، نظرية هنري مور تحت مسمى الدورات المناخية(ارجعها إلى التغير في موقع كوكب الزهرة، وربط هنري بين الشمس والزهرة والأرض وأثر ذلك على كمية الأمطار)، نظرية الدورات الموسمية المقدمة من طرف "جون كيرمان، نظرية ميلتون ميلنكوفيش والذي ربط فيها دورة الأعمال بحركة الأرض وباقي الكواكب.		2. نظريات المناخ	تبحث عن السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في بعض التقلبات أو الأحداث الخارجة عن النظام الاقتصادي.
تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي ابتداء من سنوات السبعينات بقيادة كل من R.Lucas ، N.Wallace ، و R.Barro، و قد حاولوا ايجاد اسس جديدة لتفسير الدورات الاقتصادية من خلال نماذج التوازن العام اين يتصرف الاعوان الاقتصاديين بعقلانية في مواجهة الصدمات التي تؤثر على محيطهم (توقعات رشيدة)، أي ان الصدمات النقدية العشوائية فقط تؤثر على الاقتصاد و تجعل سيره مضطرب.		1. دورات التوازن العام	النظريات الحديثة: تعتمد على فرضية العقلانية المثلى للمؤسسات والعائلات وتظهر وجود تقلبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد نفسه.
تقترح النظرية تفسيراً للدورات بواسطة التغيرات (الصدمات) التي يمكن ان تتلقاها عوامل اساسية لاقتصاد ما (انواق العائلات، التقنيات المتوفرة، و تخصيصات الاعوان للموارد) كما تعتبر النظرية ان النقود ليس لها تأثير على الاقتصاد، و الصدمات يمكن ان تكون متنوعة مثل صدمات في مستويات الانتاج و الانتاجية، صدمات في النفقات العمومية ...الخ.		2. نظرية الدورة الحقيقية	
تربط هذه النظرية سيرورات التراكم الحقيقي مع سيرورات الاستدانة ، و تبحث عن الاخذ في الحسبان عدم استقرار اقتصاديات السوق ، لكن النيو كلاسيك يرفضون تماما هذا النوع من المقاربات و يلحون على أن كل مقارنة للدورة يجب ان تأخذ في الحسبان فرضيات النظرية الاقتصادية الجزئية.		3. مقارنة الكنزيين الجدد	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 1، العدد 5، 2018، ص 75-78.

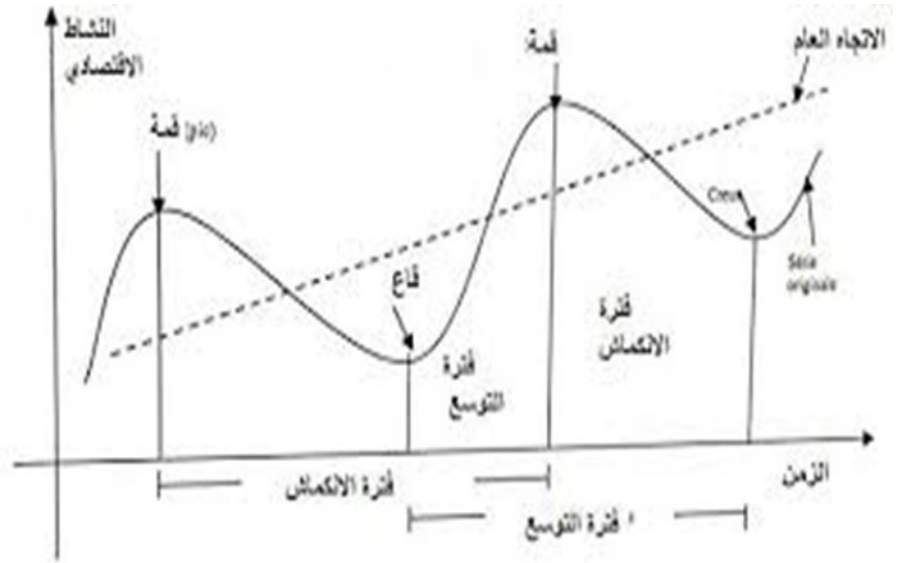
عدنان فرحان الجوارين، الدورات الاقتصادية المفهوم - النظريات والمعالجات، الحوار المتمدن، العدد 3234، المحور، 2011، على الموقع:

[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358&r=0\(27/08/2020\)](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358&r=0(27/08/2020))

### III- مراحل الدورة الاقتصادية

من خلال المخطط أدناه، نلاحظ ان هناك أربع مراحل لكل دورة اقتصادية يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على عددها، مع وجود اختلاف في مسمياتها .

الشكل رقم 29: مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 70.

و فيما يلي وصف أكثر تفصيلاً لخصائص كل مرحلة في الدورة:



وبالتالي فإن كل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية مثل الدخل، والنتاج، والأجور... الخ، تبدأ في الهبوط.

### III-4-مرحلة الكساد أو القاع: Trough or Depression

تتسم هذه المرحلة بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة، تسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لتخفيض سعر الفائدة لمستويات تقارب 0% وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة، هذه المرحلة هي الاخطر في الدورة الاقتصادية ، اذ ان استمرار معدلات النمو الاقتصادي في الانحدار، ومع هبوط هذا النمو إلى ما دون خط النمو الثابت يصبح الاقتصاد في حالة كساد، وهي مرحلة تابعة لركود الاقتصاد فإذا ما استمر الركود بدون علاج صحيح فإنه يتحول الي كساد اقتصادي، وفي هذه المرحلة يصبح معدل نمو الاقتصاد سلبيا، وهناك المزيد من الانخفاض إلى أن يصل الاقتصاد إلى أدنى مستوى له، وهي نقطة التشعب السليبي بالنسبة لاقتصاد ما، وهناك نضوب واسع النطاق في الدخل والانفاق الوطنيين، وبعد ذلك يبدأ الاقتصاد في التعافي حيث يحدث تحول من أدنى مستوى ويبدأ الاقتصاد في التعافي من معدل النمو السليبي، وبدأ الطلب في الارتفاع بسبب انخفاض الأسعار وبالتالي يبدأ العرض في التفاعل أيضا، ويطور الاقتصاد موقفا إيجابيا تجاه الاستثمار والعمالة والإنتاج.<sup>147</sup>

و بدأ تشغيل العمالة في الارتفاع، وبسبب الأرصدة النقدية المتراكمة لدى المصرفيين، فإن الإقراض يُظهر أيضاً إشارات إيجابية، وفي هذه المرحلة، يحل المنتجون محل رأس المال المستهلك، مما يؤدي إلى استثمارات جديدة في عملية الإنتاج، ويستمر التعافي إلى أن يعود الاقتصاد إلى مستويات نمو ثابتة، ويخرج الاقتصاد من دائرة الكساد إلى مرحلة الانتعاش.

### IV- أنواع الدورات الاقتصادية

تتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية الى ثلاثة انواع:

#### IV - 1- الدورات القصيرة الأجل (دورة Kitchin)

تعتبر عن تقلبات قصيرة الأجل حيث تشكل النقلب المنتظم الذي دام أربعين شهراً في الأسعار، والإنتاج، وتشغيل العمالة.<sup>148</sup>

تم التحقيق فيها لأول مرة من قبل جوزيف كيتشين في 1920 حيث ارجع نشوء هذه الدورات الى تأخر مؤقت في حركة المعلومات ، مما يؤدي إلى تأخير في اتخاذ القرارات من جانب الشركات، فاستجابة الشركات لتحسن الوضع التجاري وزيادة الإنتاج يؤدي إلى الاستخدام الكامل للعمالة ورأس المال، ونتيجة لذلك - بعد مرور فترة معينة - يتم اغراق السوق بالبضائع مما يجعل جودتها تتدهور تدريجيا بسبب قانون ساي. فينخفض

<sup>147</sup>: Business Cycle ,OP.Cit .

<sup>148</sup> :Lalitha Ganachari, Types and causes of business cycle, 24 oct 2016, see the site:[https://fr.slideshare.net/LalithaGanachari/types-and-causes-of-business-cycle\(10/05/2021\)](https://fr.slideshare.net/LalithaGanachari/types-and-causes-of-business-cycle(10/05/2021)).

الطلب ، والأسعار ترتفع ، مما يؤدي لبداية تراكم السلع في المستودعات بعد فترة معينة ، وهذه الوضعية تجعل الشركات تخفض أحجام الإنتاج، و بالتالي تمر دورة كيتشن.<sup>149</sup>

وقد أكد Kitchen أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه حيث ان الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خططهم الإنتاجية.

#### IV - 2- الدورات المتوسطة الأجل (دورات Juglar / دورات الاستثمار)

غالباً ما يشار إليها بالدورات التجارية أو الصناعية، و تعد هذه الدورات الأكثر أهمية في الاقتصاد، وتكون على مدى 8 الى 10 سنوات تقريباً، و في الأدبيات تسمى بدورة الأعمال أو تقلبات دورة الأعمال، و غالباً ما تكون هذه الدورات مرتبطة بتطوير الاستثمار في الإنتاج.<sup>150</sup>

وقد ارجع Juglar الطلب على إنتاج السلع المعمرة الى مجموعة عوامل هي:<sup>151</sup>

✓ أسعار الفائدة في السوق.

✓ رباح المشروعات الاستثمارية.

✓ التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين.

✓ تكنولوجيا الإنتاج وخزين السلع المعمرة.

حسب Juglar فإن الدورة تتكون من أربع مراحل:<sup>152</sup>

**التوسع:** تنتج هذه المرحلة عن ارتفاع حجم الانتاج، التضخم ونمو حجم القروض؛

**الازمة:** وتمثل اقصى الدورة تدوم بضعة اسابيع والتي تتجلى في ازمة البورصة وعدة إفلاسات؛

**الكساد:** يتميز بالركود وتراجع الانتاج؛

<sup>149</sup> : الدورات الاقتصادية، على الموقع:

<https://ar.garynevillegasm.com/novosti-i-obschestvo/66624-cikl-kitchina-kratkosrochnye-ekonomicheskie-cikly-cikl-zhyuglyara-cikl-kuzneca.html>. (2020/06/09 )

<sup>150</sup> : Vendula Hynková, **Business Cycle Theory**, Course: Economics I, macroeconomics, P 05, sée thé site:file:///C:/Users/DELL/Desktop/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%83%D9%84%D9%8A/6th%20Chapter%20Business%20Cycle%20Theory.pdf

<sup>151</sup> : جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2005، ص16.

<sup>152</sup> : نسيمه حاج موسى ،الازمات المالية الدولية واثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة ازمة الرهن العقاري،

مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،الجزائر،2009، ص4

عودة التوسع: وتعتبر عن عودة الدورة .

وبناء على دراسته لاقتصاد كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا، أكد Juglar ارتباط الدورة الاقتصادية بنمو الصناعة.

#### IV-3-الدورات الطويلة الأجل (دورات كل من Kuznetz و Kondratieff)

يكون هذا النوع من الدورات طويلة الأجل أي في نطاق حوالي [ 50 إلى 60 سنة ، و أحيانا تكون أكثر، وهناك نظريات مختلفة تفسر هذه الدورات، و ترجعها إلى عدة أسباب أهمها: أحداث مثل الحروب ، اكتشافات الموارد المعدنية ، تغير المناخ أو التوسع في الأسواق العالمية أو دورات الاستثمار في البنية التحتية، ويمكن ذكر أسباب أخرى، وهي الابتكارات (المحركات البخارية، وتطوير البنية الأساسية، والثورة العلمية التقنية، وثورة المعلومات...). ويفسر خبراء الاقتصاد هذه الدورات بأسباب مختلفة.<sup>153</sup>

#### V-المؤشرات المساعدة على معرفة مرحلة الدورة الاقتصادية

لمعرفة المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية يستند الكثير من صناعات السياسات الاقتصادية على بعض المؤشرات، والتي تعبر عن حالة الاقتصاد بشكل عام بغض النظر عن اختلاف مسباتها.

وهناك من يقسمها إلى مؤشرات رئيسية وأخرى ثانوية ، والتي نعددها على النحو التالي:<sup>154</sup>

#### V-1-المؤشرات الرئيسية

- ✓ التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- ✓ التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار .

#### V-2-المؤشرات ثانوية

- ✓ اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- ✓ التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- ✓ التغيرات المعتبرة في أسعار صرف العملة؛
- ✓ التغير في الإنتاج القطاعي؛

<sup>153</sup> :Vendula Hynková, ,OP.Cit , p 04.

<sup>154</sup> : سمير دحمان بواعلي ،البشير عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره ، ص6.

- ✓ التغيير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- ✓ التغيير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### أولاً: الكتب

1. السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
2. السعيد برييش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج و تمارين، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000 .
5. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1997.
6. أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 1993.
7. أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر .
9. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2008.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006 .
11. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
12. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
13. جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1988،
14. حبيب قنوني، البسيط في الاقتصاد الكلي، دون دار نشر، 2018.

15. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
16. سالم النجفي ، محمد القرشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
17. سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،مكتبة النهضة العربية، الكويت، الطبعة الثالثة، 1985.
18. سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت، 1982.
19. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
20. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986.
21. ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000.
22. عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السابعة ، 2008.
23. عبد العالي دبله، الدولة: رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004.
24. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية ، الطبعة الخامسة، 2003.
25. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، منشورات الجامعة الاردنية، الأردن، 1997.
26. عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1992.
27. عمر صخري، اقتصاديات النقود و البنوك ، بيروت ، الطبعة الاولى ، دون سنة نشر .
28. فليح حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
29. فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981.
30. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
31. محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، الامين للنشر و التوزيع، صنعاء ، اليمن، الطبعة الأولى ، 2012.

32. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2010.
33. مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل، الأردن، 2007 .
34. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
35. محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003.
36. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية ، منشورات كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2002.
37. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
38. مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر،الرياض، 1999.
39. موسى ادم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، مجموعة دلة البركة للنشر و التوزيع، جدة ، 1993.
40. محمود حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي ،الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1989.
41. مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988.
42. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
43. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

1. أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2016.
2. أحمد ضيف ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر للفترة (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2015.
3. بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2012.
4. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2005 .
5. خيرة فلاح ،فايزة أوحسين، مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة موالى الطاهر، سعيدة، الجزائر ، 2019.
6. سيد أحمد بوحزام ، النمو المحابي للفقراء في الجزائر :دراسة قياسية للفترة 1970 - 2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2018.

7. سيدي أحمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2013 .
8. شفيق بن علي ، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر ، 2017 .
9. عبد الباسط ولد عمري ، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ، 2016.
10. عادل مقلاتني ، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2012) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، الجزائر، 2015.
11. عمار بوصاق ، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي : دراسة وصفية تحليلية للفترة (1990-2013) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
12. فيصل دندل، العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سوريا، 2010.

13. فتيحة بناني ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2009.
14. محمد سعدي ، العلاقة التبادلية بين التعليم العالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
15. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003.
16. محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.
17. نادية مسعودي ، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA : خلال الفترة (1970-2009) باستعمال معطيات PANEL ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، 3 .
18. نسيمه حاج موسى ،الازمات المالية الدولية واثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة ازمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.

## ثالثاً: الدوريات

1. أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2018، 5.
2. الربيعي موسى عبود خضير رجا، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية ، جامعة بابل، كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد 07 ، ديسمبر 2012.
3. أحمد سلامي ،محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.
4. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 26، افريل 2010.
5. سمير دحمان بواعلي ، البشير عبد الكريم ، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 1، العدد 16، 2017.
6. صلاح مهدي عباس البيرماني، بناء نموذج رياضي لقياس و تحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-IM-BP ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة بغداد، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد 17، العدد 61، مارس 2011.
7. فاتح بن نونة ، دراسة التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الجزائري من خلال نموذج IS-IM- BP للفترة(2000-2015)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 03، 2017.
8. محمد الناصر حميداتو ، نماذج النمو ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 2، العدد 7 ، منشورات جامعة الوادي ، 2014 .



1. صليحة مقاوسي ،هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
2. نسرين معياش، الاستهلاك العائلي في الجزائر بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي دراسة قياسية للفترة 1980-2014، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول السلوك الاستهلاكي في المجتمع الجزائري أبعاده وآلياته ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع و بالتعاون مع المنظمة الوطنية لحماية المستهلك، جامعة البويرة، يومي 17 و 18 أكتوبر 2017.

#### خامساً: المطبوعات البيداغوجية

1. الطيب بولحية ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016.
2. رقية بوحضر ،محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص النقود والمالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل،2015.
3. سامية عمر عبدة، الاقتصاد الكلي: محاضرات و تمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية تسيير و علوم مالية و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.
4. عز الدين شرون، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال ،مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية LMD جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة،2017.
5. محمد صلاح، الاقتصاد الكلي: محاضرات و تمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 .

6. محمد بوقموم ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و سوق رأس المال ، مطبوعة بيداغوجية ،كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

### سادسا: مواقع الانترنت

1. البشير عبد الكريم ،أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008، على الموقع:

[https://www.univ.chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_6.pdf\(15/11/2020\).](https://www.univ.chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_6.pdf(15/11/2020).)

2. البشير عبد الكريم، سمير دحمان بواعلي ، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاقتصاديين المغاربة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 10\_13، على الموقع:

[https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_8.pdf.\(27/03/2021\(](https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf.(27/03/2021()

3. الدورات الاقتصادية، على الموقع:

[https://ar.garynevillegasm.com/novosti-i-obschestvo/66624-cikl-kitchina\\_kratkosrochnye-ekonomicheskie-cikly-cikl-zhyuglyara-cikl-kuzneca.html. \(2020/06/09\)](https://ar.garynevillegasm.com/novosti-i-obschestvo/66624-cikl-kitchina_kratkosrochnye-ekonomicheskie-cikly-cikl-zhyuglyara-cikl-kuzneca.html. (2020/06/09))

4. بدور راشد الراشد الحميد، تحليل اقتصاد كلي، الفصل الثالث، توازن سوق السلع والخدمات، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، على الموقع:

<http://fac.ksu.edu.sa/boalhumaid>

5. جلال خشيب ، النمو الاقتصادي ، على الموقع:

[www.alukah.net \(2020/12/23\)](http://www.alukah.net (2020/12/23))

6. سمية أوشن ،نظريات التنمية الاقتصادية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2014، على الموقع:

[https://www.politics-dz.com\(2020/11/18\)](https://www.politics-dz.com(2020/11/18))

7. عبد اللطيف مصطفى ، عبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة ، على الموقع:

[www.digitallibrary.univ-batna.dz\(2020/12/25\)](http://www.digitallibrary.univ-batna.dz(2020/12/25))

8. عدنان فرحان الجوارين، الدورات الاقتصادية المفهوم- النظريات والمعالجات، الحوار المتمدن، العدد 3234، المحور، 2011، على الموقع:

[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358&r=0\(27/08/2020\)](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240358&r=0(27/08/2020))

9. قصي الجابري، **دوال استهلاك الأمد الطويل (نظريات الاستهلاك ما بعد كينز)**، 2020، على الموقع:  
[https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10\\_2020\\_03\\_29!10\\_33\\_54\\_AM.pdf](https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_29!10_33_54_AM.pdf)  
(2020/10/13).

10. و.و. روستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، على الموقع:  
[www.al-hakawati.net](http://www.al-hakawati.net)

### المراجع باللغة الاجنبية

#### أولاً: الكتب

1. Engene .A .Diulio, **Macroeconomie**, Traduction de George poudiere, Mc Growhill ,paris, 1993.
2. Gregory N ,Mankiw , **Macroéconomie** , 6<sup>eme</sup> édition de Boeck, Belgique , 2013.
3. Gregory .N.Mankiw , **Macroéconomie** , 3<sup>eme</sup> édition De Boeck, Paris, France, 2003.
4. Guellec Dominique , Ralle Pierre, **les nouvelles théories de la croissance**, édition la découvert, paris, 1996.
5. Jean arrous ,**les théories de la croissance** ,édition seuil ,paris,1999.
6. Jean Luc Gaffard, **croissance et fluctuation**, E.J.A, paris, 1997.
7. Michelle de Mourgues, **La monnaie, Système financier et théorie monétaire**, Economica, 9 édition, Paris, 1993
8. Michel Devoly, **Theories Macroéconomiques Fondement et Controverses**, Masson édition, Paris ,1993.
9. Robert barro,Xavier Sala-I-Martin,**la croissance économique**, édition internationale,France,1996,
10. Régis bénichi ,Marc nonschi ,**la croissance aux dixième et xxème siècles**,2<sup>eme</sup> édition marketing,1990.
11. Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles Belgique 1999.

#### ثانياً: الدوريات

1. AICHA ELALAOUI, **Identifying and characterizing the business cycle: the case of Morocco**, High School of Technologie, University My Sultan BeniMellal, MPRA Paper N° 56811 ,2014 .
2. E.d. domar, **Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment**, Econometrica, Vol. 14, N° 2 , april 1946.
3. Pami Dua, Anirvan Banerji,**Business Cycles in India**, Centre for Development Economics Department of Economics, Delhi School of Economics, Working Paper N° 146, 2006 .
4. R.F. Harrod: Second Essay in Dynamic Theory , *The Economic Journal*, Volume 70, Issue 278, 1 June 1960.

ثالثاً: مواقع الانترنت

1. Arnaud Diemer, **Croissance endogène et convergence**, voire le site :  
<http://www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf> (23/11/2020)
2. **Business Cycle**: A series of expansion and contraction in economic activity, Corporate finance institute, see the site:  
<https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/business-cycle/> (25/11/2020)
3. Karine Pellier, **Propriété Intellectuelle Et Croissance économique En France : 1971-1945**, Université Montpellier ,2003 , voire le site :  
[www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf](http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/IDEP/UNPAN018415.pdf), consulté le (19/11/2020).
4. Saqib Shaikh, Business or Trade Cycles in an Economy: Meaning, Definition and Types, see the site: <http://www.economicdiscussion.net/business-cycles/business-or-trade-cycles-in-an-economy-meaning-definition-and-types/13499>
5. Vendula Hynková. Business Cycle Theory, Course: Economics I, macroeconomics, see the site:  
<file:///C:/Users/DELL/Desktop/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%83%D9%84%D9%8A/6th%20Chapter%20Business%20Cycle%20Theory.pdf>
6. : Lalitha Ganachari, **Types and causes of business cycle**, 24 oct 2016, see the site:  
<https://fr.slideshare.net/LalithaGanachari/types-and-causes-of-business-cycle>(10/05/2021)

انتهى

